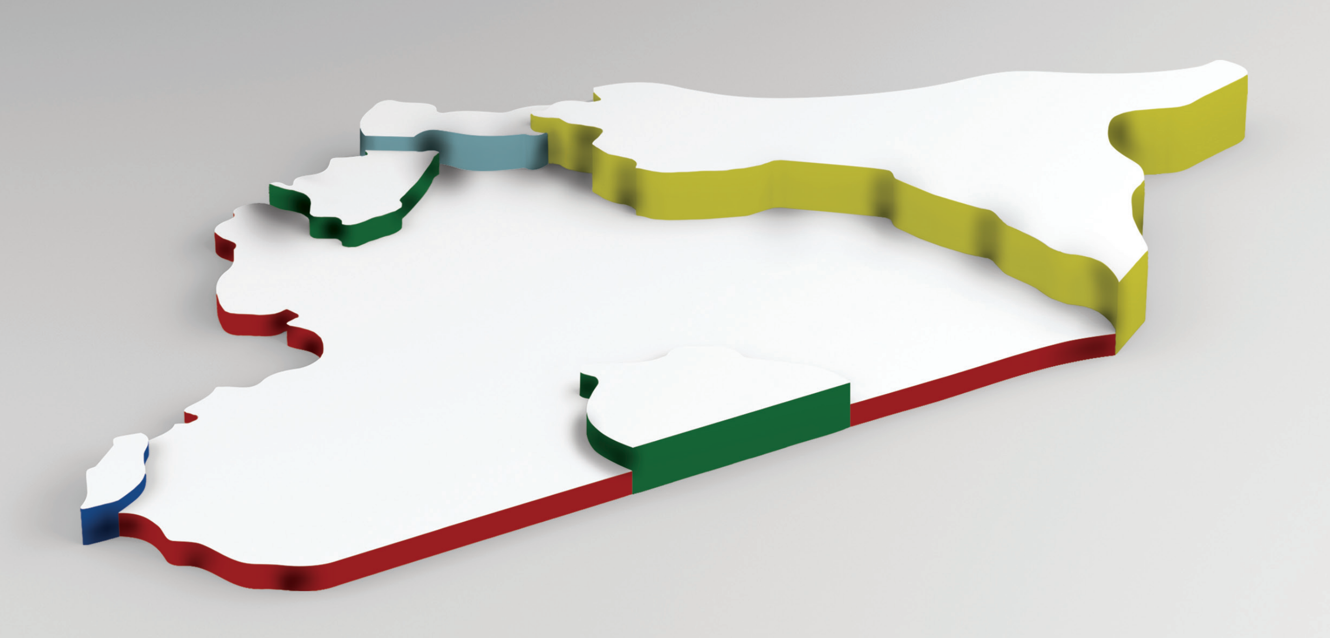
الاقتصادات المحلية في سوريا

انقسام وتبعية





الاقتصادات المحلية في سوريا
انقسام وتبعية

تحرير سلام سعيد

الناشر: مؤسسة فريدريش إيبرت - أيلول 2019

مؤسسة فريدريش إيبرت

صندوق بريد: 116107 رياض الصلح

بيروت 11072210، لبنان

مراجعة و استشارة: خضر خضّور

ترجمة: علي وانلي، ياسر الزيات، مؤيد حوكان

تدقيق لغوي: رنا سعادة

تحرير وتنسيق: ميلاد أمين

لوحة الغلاف:غياث أيوب

فَهرس المواد

مقدمة[1]

سلام سعيد

تميّز النقاش الدائر حول الحرب في سوريا بتركيزه الكبير على كلاً من التطورات العسكرية في البلاد، والمفاوضات حول الحل السياسي، ومؤخراً على موضوع إعادة الإعمار بعد الحرب. لكن إحدى القضايا الرئيسية التي لا تزال مهملة إلى حد كبير، هي تأثير الحرب على الاقتصادات المحلية السورية، والتي شهدت تغيرات جذرية منذ اندلاع الصراع في سنة 2011.

لقد تركت الحرب الدائرة والتشرذم الحالي في سوريا آثار عميقة وطويلة الأمد على المجتمعات المحلية وعلاقاتها الاجتماعية السياسية من جهة، وعلى الاقتصاد السياسي والسوق من جهة أخرى. فمع تقسيم البلاد إلى عدة مناطق تسيطر عليها قوى سياسية وعسكرية مختلفة، شهدت الاقتصادات المحلية في جميع أنحاء سوريا تطورات متعددة ومتباينة خصوصاً فيما يتعلق بعلاقاتها التجارية، سواء فيما بينها أو مع البلدان المجاورة. إلى جانب هذه التطورات، ظهرت أنماط جديدة من الأنشطة الاقتصادية ونماذج جديد للاقتصاد السياسي على المستوى المحلي.

إن هذه الأنماط الجديدة للاقتصاد المحلي لن تختفي بسهولة، لا مع نهاية الاقتتال، ولا مع إعادة إدماج الأراضي السورية المختلفة في اقتصاد وطني واحد. على العكس من ذلك، ستؤثر هذه الأنماط على إعادة البناء الاقتصادي والتطورات الاجتماعية الاقتصادية لعقود بعد الحرب. لذلك، من المهم فهم الآليات

1. تودّ الكاتبة أن تتقدم بالشكر للسيد خضر خضور على مساهمته القيمة في هذا الكتاب، إن دعمه في المراحل الأولى لتطوير فكرة المنشور ومراجعته الأكاديمية الدقيقة للدراسات كانت أساسية لإنجاز هذا الكتاب بنجاح.

والديناميكيات واللاعبين الرئيسيين في الاقتصادات المحلية، ودراسة استجابتها لمختلف تحديات الحرب والدمار والعقوبات. فما هي ديناميكيات السوق الرئيسية؟ ومن هم اللاعبون الرئيسيون ولماذا يُعدّون كذلك؟ وما هي القطاعات الاقتصادية التي تطورت لخدمة الاحتياجات المحلية خلال فترة الحرب؟ وما هي المصادر الرئيسية للدخل في هذه الاقتصادات المحلية؟ وكيف أثرت العلاقات السياسية والاجتماعية بين المجتمعات المحلية والقوى السياسية المهيمنة على الاقتصادات المحلية؟ وكيف أثرت الاقتصادات المحلية بدورها على العلاقات الاجتماعية السياسية بين المنطقة المحلية ومركز القوة المسيطرة هناك؟

تواجه الإجابة على مثل هذه الأسئلة المتعلقة بالاقتصادات المحلية وتطورها في سوريا تحديات كبيرة، وذلك لعدم وجود جمع موثوق للبيانات، نظراً لغياب الأمن المستمر والتغيرات الديموغرافية والعمليات العسكرية في جميع أنحاء البلاد. وبناء على ذلك، يمثل هذا الكتاب محاولة هامة لفهم التطورات الاقتصادية المحلية التي ستشكل مسار الاقتصاد السوري المستقبلي وتحدّد بوصلة علاقاته الخارجية.

يشمل هذا الكتاب خمس دراسات حالة تتناول الاقتصادات المحلية في عدة مناطق من سوريا. تطبق هذه الدراسات منهجية البحث النوعي والقائمة إلى حد كبير على المقابلات التي أجريت مع عينة مختارة من الخبراء أو الجهات الفاعلة المشاركة في الأسواق والقطاعات قيد الدراسة. تتناول ثلاث من هذه الدراسات التطورات المحلية منذ سنة 2011 لثلاثة قطاعات اقتصادية (نظام الحوالة المالية وقطاعي الكهرباء والزيتون)، بينما تركز الدراستان الأخريان على الديناميكيات واللاعبين الرئيسيين في الاقتصادات المحلية في زمن الحرب. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات تركز على قطاعات مختلفة في مناطق جغرافية معينة في سوريا، إلا أنها تُظهر مجموعة من النتائج المشتركة تتمثل بالتشرذم الاقتصادي المتزايد، وزيادة الاعتماد على الاقتصادات الإقليمية ومصادر الدخل الأجنبية، والانتقال من الأنشطة الإنتاجية وذاتية الدعم (الزراعة والصناعة) إلى التجارة والقطاعات غير المنتجة، وتوسّع الاقتصادات غير الرسمية والتهريب، وكذلك العلاقة المتغيرة بين المركزالإقتصادي ما قبل الحرب (دمشق) والاقتصاديات المحليات.

تتناول الأقسام التالية هذه النتائج المشتركة القائمة بالتفصيل وذلك بناء على ثلاثة محاور رئيسية: (1) الدمار المادي والمؤسساتي والاجتماعي؛ و(2) التشظي والهيمنة؛ و(3) العقوبات.

أولاً: أوضاع الدمار والهشاشة المؤسساتية والظروف الإجتماعية الإقتصادية

لقد تم شرذمة الاقتصاد والمجتمع السوريين بشكل ممنهج خلال سنوات الحرب. يصعب في الوقت الحالي قياس أو تقييم المستوى الدقيق للدمار الاقتصادي أو الخسائر الاجتماعية والبشرية في سوريا، لكن التقديرات الموجودة تقدم نظرة قاتمة للغاية.[2] يختلف حجم الدمار الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق

2. يشير البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لسوريا تقلص بنسبة 63% خلال الفترة 2010–2016، وانخفضت إيراداتها النفطية بنسبة 93%. بالإضافة إلى: انخفاض حاد في الصادرات في سنة 2015 (92%)، وانخفاض الموارد المالية للحكومة في دمشق إلى أقل من

السورية حسب كثافة العمليات العسكرية والقوة المهيمنة على الأرض، حيث شهدت جميع المناطق والمدن والبلدات التي احتلتها المعارضة القسم الأعظم من الدمار المادي الحاصل في سوريا، لا سيّما في قطاعات البنى التحتية، مثل الصحة والتعليم وإمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي.[3]

أثّر كلاً من الدمار المادي والبنى التحتية المتضررة على الاقتصادات المحلية والظروف الاجتماعية الاقتصادية للسكان الذين يعيشون في هذه المناطق بشكل كبير. فبحلول نهاية سنة 2018، كان هناك حوالي 11.7 مليون شخص في سوريا يحتاجون إلى أشكال مختلفة من المساعدات الإنسانية (OCHA, 2019: 8)، وكان معظمهم مهّجريين داخلياً ويفتقرون إلى الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت سوريا انخفاضاً كبيراً في قوتها العاملة الماهرة بسبب الموت والاعتقالات والهجرة. ويمكن رؤية آثار التدمير المادي وفقدان الكفاءات بوضوح في **الورقة البحثية حول قطاع الزيتون** الموجودة في هذا الكتاب، حيث أوضح كتّاب هذه الورقة أن الصناعات المرتبطة بالزيتون—مثل معاصر الزيت ومعامل الصابون—إما تم تدميرها من خلال الحملات العسكرية والنهب، أو لم تعد تعمل بسبب نقص العمالة الماهرة والدعم المالي.

في ظل هذه الظروف، يصعب خلق أنشطة اقتصادية ذات اكتفاء ذاتي على المستوى المحلي. ونتيجة لذلك، زاد السوريون من اعتمادهم على المساعدات الخارجية، سواء من المانحين الدوليين أو التحويلات المالية من أفراد العائلة في الخارج. تؤكد **الورقة البحثية حول التشتت العائلي** في هذا المؤلَّف مثلاً، حالة الاعتماد والتبعية هذه كنتيجة للحرب، وذلك بناءً على تحليل تجارب ثلاث عائلات سوريّة. حيث تظهر تأثير فقدان أفراد العائلة الشباب والأفراد الناشطين اقتصادياً على الاكتفاء والتمويل الذاتي للعائلة، وكيف انخفضت مصادر دخل العائلات بسبب تدمير الممتلكات وحالات الفصل من العمل. كل ذلك أدى إلى تحوّل مصادر دخل الأسر من دخول مولّدة محلياً إلى تحويلات مالية أو مساعدات آتية من الخارج. فمنذ سنة 2011، ازداد إعتماد العائلات الثلاث التي أجريت عليها الدراسة بشكل متواترعلى تحويل الأموال من أفراد العائلة الذين هاجروا. وبالمثل، أثبتت **الورقة البحثية حول سوق الحوالات المالية** أن توسّع هذا السوق نجم عن الطلب المتزايد على تحويل الأموال إلى سوريا. ووفقاً لموقع ذا سيريان أوبزرفر The Syrian Observer، تجاوزت التحويلات المالية المرسلة إلى سوريا (حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي) المبلغَ الإجمالي المسجّل للأجور والرواتب المدفوعة داخل سوريا سنة 2017 (The Syrian Observer, 2018).

بالإضافة إلى الدمار المادي وتدهور الوضع الاجتماعي الاقتصادي في سوريا، افتقرت الاقتصادات المحلية في جميع أنحاء سوريا إلى الحوكمة الرشيدة اللازمة لدعم انتعاشها وإعادة تعميرها في المستقبل،

3% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع إجمالي الدين العام إلى 150%. في سنة 2015، انخفضت قيمة الليرة السورية رسمياً بنسبة 459% من قيمتها مقارنة بسنة 2010. لمعرفة المزيد عن حيثيات الدمار، انظر (World Bank, 2017; SCPR, 2017).

3. أنظر في المرجع السابق (تقرير البنك الدولي) المعلومات عن الدمار المادي والاجتماعي في عشر مدن وثماني محافظات في سوريا (World Bank, 2017: 19–21; 17–46).

حيث إزدادت هشاشة السلطات والمؤسسات المحلية في كل أنحاء سوريا بسبب محدودية القدرات البشرية والافتقار إلى الموارد المالية ولكن بدرجات متفاوتة.[4] ففي الوقت الذي تهدف الحوكمة الاقتصادية في دمشق إلى إعادة ترسيخ نظام الأسد على حساب العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة،[5] تخدم إدارة الموارد الاقتصادية في المناطق الأخرى - في المقام الأول - كيانات القوة المحلية الناشئة وداعميها الأجانب. على سبيل المثال، تسلط **الورقة البحثية حول قطاع الكهرباء في أعزاز** الضوء على هشاشة المجلس المحلي وعدم قدرته على التعامل مع الأمور خارج التأثير التركي. وقد إزدادت هذه التبعية للنفوذ التركي نتيجةً لعجز المجلس المحلي عن التمويل الذاتي واعتماده الشديد على الدعم العسكري واللوجستيكي من أنقرة.

لطالما تم توصيف الإدارة الاقتصادية ومؤسسات الدولة في نظام الأسد بأنها غير فعالة ومسيّسة قبل الحرب، وذلك نتيجةً للاستبداد والفساد والمحسوبية وعدم الكفاءة.[6] إزدادت أوجه القصور هذه إلى حد كبير في السنوات الأخيرة نتيجةً لاقتصاد الحرب والضغط السياسي والعجز المالي، لا سيما مع تجذّر نموذج الاقتصاد السياسي القائم على الزبائنية والمحسوبية، والتي استخدمها النظام لتعميق انقسام المعارضة المحلية واستعادة السلطة. توضح **الورقة البحثية حول الاقتصاد السياسي للحصار** في هذا الكتاب، على سبيل المثال، أسباب عدم تمكّن القادة المحليون ولجان المصالحة في مخيم اليرموك وجنوب دمشق من العمل بشكل مستقل عن القوات العسكرية للنظام السوري خلال فترة الحصار. كما توضح كيف تمكّن القادة العسكريون والسياسيون المحليون الذين برزوا في زمن الحرب—بالتعاون مع النظام—من الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية وزيادة ثرواتهم أثناء الحصار بالإضافة لضمان دور هام في الاقتصاد المحلي

4. للمزيد حول الإدارات المحلية، انظر:

Gharibah, M. (2018): *Local elections in post-agreement Syria: opportunities and challenges for local representation*. London School of Economics, Conflict Research Programme, London, UK; Also see Alawak, A. et.al. (2018). *Centralization and Decentrlization in Syria: The Concept and Practice*. Omran Center for Strategic Studies, 15.11.2018, Istanbul, Turkey.

5. للمزيد حول الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار في سوريا، أنظر:

Said, S. and Yazigi, J. (2018): The Reconstruction of Syria: Socially Just Re-integration and Peace Building or Regime Re-consolidation?, in: site of Friedrich-Ebert-Stiftung (15.1.2019); available at: http://library.fes.de/pdf-files/iez/14939.pdf; and Daher, J. (2018): The political economic context of Syria's reconstruction: a prospective in light of a legacy of unequal development, in: site of Cadmus Home of the European University Institute (17.12.2018); available at: https://cadmus.eui.eu/handle/1814/60112

6. على سبيل المثال، أنظر:

The yearly reports of Transparency International on https://www.transparency.org/cpi2018; and also Heydemann, S. (2018): Beyond Fragility: Syria And The Challenges Of Reconstruction In Fierce States, in: site of Brookings (6.6.2018) by Foreign Policy at Brookings; available at: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/FP_20180626_beyond_fragility.pdf

في فترة ما بعد الحصار. وبهذا تم إعادة إنتاج نمط الاقتصاد السياسي الذي كان سائداً قبل الحرب على المستوى المحلي في جميع المناطق التي تمت استعادتها، وإن كان مع وجوه جديدة. حيث يتميز هذا النمط - قبل كل شيء- بالتحالف بين النخبتين العسكرية والاقتصادية. إن الهشاشة المؤسساتية واستنساخ النظام القديم الغيرعادل بطبيعته، لن يزيدان من عدم الاستقرار والظلم الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل سيتركان آثاراً عميقة على الاقتصاد المحلي في المستقبل.

ثانياً: التقسيم والقوى المسيطرة

تنقسم سوريا اليوم إلى أربعة أقاليم، يسيطر على كل منها قوة (بالوكالة) سياسية وعسكرية مختلفة، محلية أو أجنبية: نظام الأسد المدعوم من إيران وروسيا، وقوات المعارضة المدعومة من تركيا في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون، وقوات سوريا الديمقراطية في »الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا« الكردية، و»هيئة تحرير الشام« وكيانها المدني »حكومة الإنقاذ السورية« في محافظة إدلب. في الوقت الذي يسعى الأسد فيه إلى إعادة فرض سيطرته على جميع الأراضي السورية، ترفض كلاً من الإدارة الذاتية الكردية وجماعات المعارضة الأخرى بالإنضواء تحت سيطرة الدولة المركزية في دمشق دون تسوية سياسية وتغييرات جذرية في نظام السياسي، وترفض أيضاً التخلي عن سيطرتها المحلية في مناطق نفوذها لصالح قيادة معارضة موحدة. لذلك من غير متوقّع أن ينتهي الصراع قريباً، فعلى العكس ستشهد سوريا تغيراً مستمراً للحدود الداخلية القائمة بين مناطق السيطرة حالياً.

لقد أثّر هذ الانقسام السياسي والعسكري بشكل كبير على الاقتصاد السوري، وذلك من خلال قطع الطرق والمواصلات داخل سوريا وتلك المؤدية إليها، والتي تُستعمل عادةً للتجارة والإمداد بالسلع والمواد الخام والمنتجات الوسيطة والمعدات والوقود. كما أُنشأت حدوداً داخلية، تسيطر عليها قوات عسكرية، من خلال ما يسمى بـ »نقاط التفتيش«، والتي قامت بدورمكاتب جمارك، أي أنها فرضت ضرائباً على التجارة الداخلية وغيرها من أنشطة العبور، لكن بناءً على أغراض سياسية وعسكرية، بدلاً من المنطق الاقتصادي. وبهذا، لم ترتفع تكاليف الإنتاج المحلي فحسب،[7] بل تعطلّت شبكات الإنتاج والتسويق المحلية، وتضررت سلاسل القيمة المضافة المحلية مما غيّر طبيعة الأنشطة الاقتصادية القائمة إلى الأسوأ. فقد توسعت الأنشطة الاقتصادية غير المنتجة وغير الرسمية مثل التجارة والتهريب إلى حد كبير لتحلّ محل القطاعات الإنتاجية الهامة للاقتصاد مثل الزراعة والصناعة. وقد أوضحت **الورقة البحثية حول قطاع الزيتون**، كيف أضّر هذا الإنقسام بسلسلة القيمة المضافة المحلية لإنتاج زيت الزيتون أو الصابون،

---

7. للمزيد عن التحديات التي تواجه الإنتاج في سوريا، أنظر:

Salmon, K., et al. (2018): Surviving Firms of the Syrian Arab Republic A Rapid Assessment, Policy Research Working Paper 8397, in: site of The World Bank (2.4.2018); available at: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29610/WPS8397.pdf

حيث لم يعد بالإمكان نقل إنتاج الزيتون إلى المواقع التي كان يتم فيها عصر الزيت أو تصنيع الصابون قبل الحرب. ولهذا تم بيع معظم الزيتون المنتج في إدلب وريف حلب -مثلا- بشكل غير رسمي للمصنعين والمصدرين الأتراك بأسعار منخفضة للغاية،[8] بينما قامت تركيا بتعبئة وتصدير زيتون المائدة والزيت السوريين إلى أوروبا بأسعار أعلى. لقد ترك هذا التحول في الأنشطة الإنتاجية آثار عميقة على الاقتصادات المحلية وعلى سبل عيش المجتمعات التي كانت تعتمد في دخلها على هذه الأنشطة قبل الحرب.

إن مثل هذه تطورات يمكن ملاحظتها أيضاً في قطاع المنسوجات والملابس، وهو قطاع أساسي آخر في الاقتصادات المحلية في شمال وشرق سوريا، لا سيما في محافظة حلب، والتي تنقسم حالياً بين المناطق التي يسيطر عليها النظام (بشكل رئيسي مدينة حلب والمناطق الجنوبية الشرقية) ومناطق المعارضة المدعومة من تركيا (بشكل رئيسي المقاطعات الشمالية والشمالية الغربية). فنتيجةً للحرب وتدمير المناطق الصناعية الرئيسية في المحافظة، انتقلت معظم المصانع السورية إلى جنوب تركيا مع الاستمرار في شراء القطن المنتج سورياً لأطول فترة ممكنة، وبيع منتجاتها المصنعة في السوق السورية. وبالتالي، فقدت سوريا ميزتها المكانية وتخلّت لتركيا عن جزءاً مهماً من سلسلة القيمة المضافة المحلية. والأهم من ذلك هو أن هذا التغيير يعيد سوريا إلى نمط تجاري ذات ميزات تفضيلية أقل، حيث يتمثل هذا النمط بتصدير المواد الخام »الرخيصة« واستيراد المنتجات المصنّعة أو النهائية باهظة الثمن مما يؤدي إلى زيادة العجز التجاري (Said, 2019).

بالإضافة إلى ذلك، أدى التقسيم السياسي والعسكري المذكور إلى تجزئة أعمق في الاقتصاد السوري، وزاد التبعية للاقتصادات الأجنبية. إذ نظراً لدمار طرق النقل والتجارة الداخلية أو إغلاقها (على الأقل رسمياً)، أصبحت التجارة أسهل وأقل تكلفة مع الدول المجاورة، مثل العراق وتركيا. وبالتوازي مع حالة تجارة الزيتون »غير الرسمية« المتنامية مع تركيا (**أنظر الورقة البحثية حول قطاع الزيتون في هذا الكتاب**)، زادت التجارة بشكل كبير بين الاقتصادات المحلية في الإدارة الذاتية الكردية والعراق، وخاصة مع كردستان العراق.[9]

لا تقتصر التبعية الاقتصادية على التجارة فقط، إنما تغطي أيضاً الاستثمار في الخدمات وقطاعات البنية التحتية الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، توضح **الورقة البحثية حول الاتفاق** الإستثماري بين المجلس

8. أنظر:

Armstrong, W. and Yin Lee, T. (2019): Turkey in a pickle over Syrian olives, in: site of BBC (19.1.2019); available at: https://www.bbc.com/news/blogs-news-from-elsewhere-47069403 (last accessed on 24.7.2019)

9. أنظر نشرات الأخبار المحلية حول فتح نقطة عبور جديدة بين الإدارة الذاتية الكردية في سوريا وكردستان العراق: عبد الحميد، خالد (2019): »الإدارة الذاتية« تحول الحركة التجارية مع العراق إلى معبر السويدية لصيانة معبر سيمالكا، في: موقع وكالة سمارت للأنباء (2019.1.18)؛ https://smartnews-agency.com؛ وسيريس، جمال (2017): فتح معبر تجاري جديد بين مناطق سيطرة »الإدارة الذاتية« في الحسكة واقليم كردستان العراق، في: موقع وكالة سمارت للأنباء (2017.4.8)، https://smartnews-agency.com

المحلي في أعزاز وشركة كهرباء تركية خاصة لتوفير الطاقة، كيف أصبحت المدينة أكثر اعتماداً على الاقتصاد التركي واندماجاً فيه، وذلك لاستخدام الليرة التركية في دفع رواتب عمال الشركة السوريين من جهة، وتسديد فواتير الكهرباء منجهة ثانية. لقد ساعد الإمداد بالكهرباء بهذه الطريقة على إنعاش نسبي لاقتصاد أعزاز، لكنه فصل المدينة بذلك عن شبكة الكهرباء المحلية. وبالمثل، توضح **الورقة البحثية حول سوق الحوالة** الاعتماد المتزايد للاقتصادات المحلية على المؤسسات المالية الموجودة في الدول المجاورة لتحريك التدفقات النقدية، فالمحطات الوسيطة للحوالة إلى سوريا مثلاً تمركزت في لبنان وتركيا وكردستان العراق.

تعكس هذه التبعية الاقتصادية العلاقات العسكرية والسياسية بين »المحليات« السورية و»مراكز« القوى المنخرطة في النزاع تماماً. فالدراسات في هذا الكتاب تظهر بوضوح كيف أن العلاقة بين دمشق كمركز، والمحليات التي خضعت للدراسة، قد فقدت أهميتها منذ سنة 2011، بينما تكثفت علاقات هذه المحليات مع مراكز القوى الأجنبية، سواء أنقرة أو أربيل. وبالتالي، أصبحت المناطق الشمالية والشرقية الشمالية في سوريا الآن أكثر ارتباطاً اقتصادياً وسياسياً بالمراكز الإقليمية منها بدمشق. في المقابل، تُظهر **الورقة البحثية حول الاقتصاد السياسي للحصار** في جنوب دمشق كيف تمكن النظام السوري، وهو القوة العسكرية والسياسية المهيمنة هناك، من إعادة ربط الاقتصادات المحلية في ريف دمشق بـ مدينة دمشق »المركز« .

لقد زاد التقسيم، الذي أصبح أمراً واقعاً اليوم، أيضاً من أهمية الحدود التجارية الداخلية كمصدر رئيسي للإيرادات لكلٍ من القوات العسكرية عند نقاط التفتيش والوسطاء الذين نظّموا »صفقات تجارية« بين الأطراف المتنازعة. ففي كثير من الحالات، استطاعت الشخصيات أو الجماعات العسكرية التي تسيطر على نقاط التفتيش أن تراكم ثروة كبيرة، وتبني شبكات مع جهات بارزة وفاعلة اقتصادياً في جميع المناطق.[10]

تتراوح الأنشطة المدِّرة للدخل من خلال المعابر الحدودية بين جمع الضرائب على التجارة شبه الرسمية والرشاوى، وبين المشاركة في التجارة غير المشروعة، بما في ذلك الإتّجار بالأسلحة والمخدرات والمال.[11] حتى

10. هناك الكثير من التقارير والأوراق التي تشير إلى أن رجال الأعمال الأثرياء الذي نشأوا زمن الحرب، مثل القاطرجي والقطان، قد جمعوا ثروتهم من السيطرة على نقاط التفتيش ومن تنظيم صفقات بين نظام الأسد وأعدائه. للمزيد أنظر:

Said and Yazigi, (2018); and Daher, J. (2017): Militias and crony capitalism to hamper Syria reconstruction, in: site of openDemocracy (5.9.2017); available at: https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/militias-and-crony-capitalism-to-hamper-syria-reconstruction/; See also Abdulrahim, R. (2018). »They're All Thieves«: Navigating Syria's Checkpoint Shakedowns, in: site of *The Wall Street Journal* (23.12. 2018); available at https://www.wsj.com/articles/theyre-all-thieves-navigating-syrias-checkpoint-shakedowns-11545577200

11. أنظر:

تهريب المقاتلين والناشطين والعائلات أصبح مسألة تجارية بالنسبة لنقاط التفتيش. فمثلاً تبيّن **الورقة البحثية حول الاقتصاد السياسي للحصار** في هذا الكتاب بوضوح كيف تم تسخير أنشطة وتجارة المعابر الحدودية لخدمة أهداف سياسية واقتصادية شملت عزل المناطق المحاصرة، وتوليد إيرادات للقوات العسكرية، ومكافأة الأطراف الاقتصادية التي تتعاون سياسياً مع النظام.

إستفاد وسطاء أو سماسرة المعاملات الاقتصادية بين الأطراف المتنازعة من التفتّت الداخلي بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، تحوّل »عرّابو« صفقات النفط والقمح بين كلاً من النظام السوري في دمشق وداعش (الدولة الإسلامية في سوريا والعراق)، ولاحقاً بينه وبين القيادة العسكرية الكردية، إلى كبار رجال الأعمال الذين يحتكرون الاقتصادات المحلية ويسيطرون على نشاطات إعادة الإعمار في جميع أنحاء سوريا.[12] وتشرح **الورقة البحثية حول الاقتصاد السياسي للحصار في جنوب دمشق** في هذا الكتاب، الطريقة التي استفاد فيها وسطاء مثل المنفوش »عرّاب الألبان«، من وجود الحدود الداخلية والحواجز العسكرية أثناء الحصار، وكيف استطاع هذا العرّاب ضمان امتيازاته في فترة ما بعد الحصار. فالمنفوش والذي يحتكر اليوم التجارة في العديد من المناطق في ريف دمشق، ولا سيما في الغوطة الشرقية، يعتبراليوم لاعباً رئيسياً في »قطاع إعادة الإعمار«. فهو، من بين أشياء أخرى، المتعاقد الوحيد مع مؤسسة الإسكان العسكري لإزالة الركام في مدن الغوطة الشرقية (عنب بلدي، Asfar, 2017; 2019).[13] في نفس الوقت، تشير **الورقة**

See Yazigi, J. (2014): Syria's War Economy, in: site of European Council on Foreign Relations (ECFR) (7.4.2014); available at: https://www.ecfr.eu/page/-/ECFR97_SYRIA_BRIEF_AW.pdf ; Ashkar, Y. (2016): Assad's Checkpoints: Pay more, pass quicker, in: site of Orient News (9.2.2016); available at: https://www.orient-news.net/en/news_show/102352/Assad-checkpoints;-pay-more-pass-quicker; Turkmani, R, et al. (2015): Countering the logic of the war economy in Syria, in: site of openDemocracy (19.11.2015); available at: https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/countering-logic-of-war-economy-in-syria/; and Bojicic-Dzelilovic, V. and Turkmani, R (2018), War Economy, Governance and Security in Syria's Opposition-Controlled Areas, in: site of Stability: International Journal of Security & Development (6.4.2018); available at: https://www.stabilityjournal.org/articles/10.5334/sta.569/

12. أنظر:

Said and Yazigi (2018); COAR (2019): Beyond Checkpoints: Local Economic Gaps and the Political Economy of Syria's Business Community, in: site of Center for Operational Analysis and Research (15.3.2019); available at: https://coar-global.org/2019/03/15/beyond-checkpoints-local-economic-gaps-and-the-political-economy-of-syrias-business-community/ (last accessed on 29.4.2019); and also Middle East Monitor (2017): Syria, PKK/PYD share oil revenues in Al-Hasakah, in: site of Middle East Monitor (27.7.2017); available at: https://www.middleeastmonitor.com/20170727-syria-pkkpyd-share-oil-revenues-in-al-hasakah/

13. للمزيد:

AFP (2018): Syria foes profit from trade across front lines, in: site of The Gulf News (31.7.2018); available at: https://gulfnews.com/world/mena/syria-foes-profit-from-trade-across-front-lines-1.2259485# (last accessed on 19.8.2019); and Al-Hal (2019): Connected Trader Secures Contract to Remove Rubble in Ghouta, in: site of

ذاتها أنه ليس جميع الوسطاء الذين برزوا خلال الحصار استطاعوا الحفاظ على وضعهم المتميز بعد الحملة العسكرية وإزالة نقاط التفتيش. فقد خسر مثلاً بعض أعضاء مشايخ المصالحة (المعروفون أيضاً باسم لجان المصالحة) العديد من إمتيازاتهم بعد المصالحة ورفع الحصار. وبذلك، لم تخدم إزالة الحدود الداخلية الحالية مصلحتهم ومصلحة »أمراء نقاط التفتيش« أو السماسرة.

وأخيراً، وعلى الرغم من الانقسام، لم تتطور حتى الآن أنظمة اقتصادية أو نقدية أو مالية مستقلة في الأقاليم المختلفة. فهي تعتمد على بعضها البعض للحصول على السلع والخدمات الأساسية، وبيع المنتجات المحلية، وإجراء المعاملات التجارية والمصرفية، حتى لو كان ذلك بشكل محدود أو غير رسمي.[14] ولعل هذه الحقيقة من أهم التحديات التي تواجه فرض عقوبات على منطقة معينة أوتقديم دعم لها دون التأثير على المناطق الأخرى بشكل غير مباشر (spillover effects).

ثالثاً: العقوبات

كان للعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية على النظام السوري، منذ سنة 2011، تأثير كبير على الاقتصادات المحلية وتطوراتها. فعلى الرغم من أن الاقتصاد السوري كان قد عانى من درجات وأنواع مختلفة من العقوبات الاقتصادية منذ سبعينيات القرن الماضي،[15] إلا أن العقوبات التي نفذت بعد سنة 2011 كانت أقوى من حيث النطاق والكثافة. فبالإضافة إلى العقوبات المفروضة على الشخصيات السياسية والعسكرية ورجال الأعمال الذين شاركوا مباشرة في أعمال العنف أو دعموا النظام السوري بشكل مباشر أو غير مباشر، تم فرض عقوبات على المؤسسات الحكومية السورية، بما في ذلك البنك المركزي السوري، مما أدى إلى انخفاض حاد في التجارة الخارجية، على الأقل على المستوى الرسمي. وقد تسبب طرح قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لسنة 2019 (Caesar

---

The Syrian Observer (24.5.2019); available at: https://syrianobserver.com/EN/news/50641/connected-trader-secures-contract-to-remove-rubble-in-ghouta.html (last accessed on 19.8.2019)

14. أظهرت دراسة نشرت في سنة 2016، وبشكل دقيق، كيف تتشابك هذه المناطق المختلفة المتنازعة، بما في ذلك المنطقة الواقعة تحت سيطرة داعش في ذلك الوقت، أنظر على سبيل المثال:

Tokmajyan, A. (2016): War Economy In Northern Syria, in: site of The Aleppo Project (4.12.2016); available at: https://www.thealeppoproject.com/wp-content/uploads/2016/12/War-Economy-2.pdf (last accessed on 18.5.2019)

15. في سنة 1979، وضعت الولايات المتحدة سوريا على قائمة الدول الراعية للإرهاب، وفرضت عدداً من التدابير العقابية على البلاد. وفي سنة 2003، زادت إدارة جورج بوش الإبن George W. Bush العقوبات على سوريا من خلال ما يسمى بقانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية لسنة 2003 Syria Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act of 2003. أنظر:

Zorob, A. and Said, S. (2011): International Sanctions Against Syria: »'A Declaration of Economic War«, in: site of Qantara.de (15.12.2011); available at: https://en.qantara.de/content/international-sanctions-against-syria-a-declaration-of-economic-war (last accessed on 18.8.2019)

(Syria Civilian Protection Act of 2019) بالضرر الأكبر، حيث فرض عقوبات على جميع الشركات والحكومات التي تتعامل مع النظام السوري.[16] وإلى جانب العقوبات المفروضة على النظام، يوجد أشكال متنوعة أخرى من المقاطعة والعقوبات المفروضة على الأراضي السورية الخاضعة لسيطرة الجماعات الإسلامية المتطرفة، مثل جبهة النصرة، وداعش، وحالياً هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ التابعة لها في إدلب.

نتيجة لكل ذلك، قلصت الشركات والحكومات الأجنبية معاملاتها مع سوريا بشكل كبير، بما في ذلك الشركات السورية الخاصة، بغض النظر عن ولائها السياسي. بالإضافة إلى ذلك، أصبح تحويل الأموال الرسمي من وإلى سوريا، سواءً لأغراض تجارية أو إنسانية أو تنموية، مسألة معقدة جداً. ولهذا السبب واجهت الاقتصادات المحلية في جميع أنحاء سوريا صعوبات كثيرة. فبينما يواجه المصنّعون في المناطق التي يسيطر عليها النظام الكثير من العقبات للحصول على احتياجاتهم من المعدات المستوردة أو مواد التصنيع أو الوصول إلى أسواق التصدير مقارنة بفترة ما قبل الحرب، يتوجّب على المزارعين والمنتجين المحليين الناجون من العمليات العسكرية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، أن يتغلبوا على تحديات مماثلة لتسهيل أنشطة التصدير والاستيراد في غياب حكومة معترف بها دولياً. وبهذا أثرت العقوبات بشكل مباشر أو غير مباشر على جميع الأراضي السورية وتسببت في مجموعة من التغييرات والتحديات في الاقتصاد السوري.

أولاً، تحوّلت العلاقات الاقتصادية الخارجية لنظام الأسد من شركائه التقليديين في فترة قبل الحرب وهم الاتحاد الأوروبي والشركاء الإقليميين (تركيا والأردن ودول الخليج) إلى حلفائه السياسيين والعسكريين، إيران وروسيا، الذين وقّع معهم عدداً من اتفاقيات التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي.[17] في الوقت

16. بناء على هذا القانون، على جميع الأطراف، والمؤسسات، والشركات، والحكومات، التي تتعامل أو تتعاون مع النظام السوري توقّع عواقب. أنظر:

Caesar Syria Civilian Protection Act of 2019, in: site of Congress.gov (3.6.2019); available at: https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/31/text; Caesar Syria Civilian Protection Act of 2016, in: site of Congress.gov (16.11.2016); available at: https://www.congress.gov/bill/114th-congress/house-bill/5732; and also see the recent EU restrictive measures against Syria, Council Implementing Decision (CFSP) 2019/87 of 21 January 2019 implementing Decision 2013/255/CFSP concerning restrictive measures against Syria, in: site of EUR-Lex (21/1/2019); available at: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32019D0087

17. للمزيد عن التعاون الروسي والإيراني مع نظام الأسد، أنظر:

Yazigi, J. (2018): Reconstruction or Plunder? How Russia and Iran are dividing Syrian Resources, in: Reconstructing Syria: Risks and side effects, pp. 20–30, in: site of adopt a revolution (April 2019); available at: https://adoptrevolution.org/wp-content/uploads/2019/01/Reconstruction_Web-EN_Final.pdf ; and Hatahet, S. (2018): Russia and Iran: Economic Influence in Syria, Research paper, in: site of Chatham House (8.3.2019);

نفسه، إزداد تركّز العلاقات الاقتصادية في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون مع تركيا (أنظر الأوراق البحثية التي تناولت قطاعات الكهرباء والزيتون والحوالة في هذا الكتاب). أما منطقة الإدارة الذاتية الكردية فتعتمد بشكل متزايد على التعاون الاقتصادي والتجاري مع العراق وكردستان العراق بشكل رئيسي، حيث أصبحتا مركزاً لإعادة تصدير البضائع الصينية أو الإيرانية إلى سوريا (مقابلة 1، 2019).[18] إن هذا الاتجاه الجديد للعلاقات الاقتصادية سيحدد بالضرورة مسار التطورات الاقتصادية والاجتماعية السورية في العقود المقبلة.

ثانياً، أضرت العقوبات بشكل أساسي بالأنشطة الصناعية والزراعية الإنتاجية، إما من خلال تعقيد واردات المعدات الضرورية والمنتجات الوسيطة والمواد الخام، أو من خلال إعاقة الوصول إلى أسواق التصدير. على سبيل المثال، تُظهر **الورقة البحثية حول قطاع الزيتون** كيف أن صادرات الصابون من الأراضي السورية تعطلت بشكل شبه كامل بسبب الحرب والعقوبات، بينما نمت تجارة المواد الخام لهذه الصناعة مع تركيا. وحسب أحد المصنّعين في دمشق، أصبحت مواد التصنيع المستوردة واللازمة لمصنعه باهظة الثمن وتستغرق وقتاً طويلاً منذ فرض العقوبات، »علينا استيراد نفس المواد باستخدام وسائل التفافيّة (عبر بلد أو شريك ثالث) لتجنب ذكر سوريا في أي مستندات تصدير أو استيراد« (مقابلة 2، 2018). كما ذكر مصدِّر آخر أن الإنتاج في سوريا لم يعد مجدياً، لأن تكاليف التشغيل مرتفعة للغاية ولا توجد أي فرصة للتصدير، »لست مؤيداً للنظام، لكن شريكنا في التصدير يتردد في تحويل الأموال إلى حساب مصرفي سوري أو حساب لبناني يعود لمواطن سوري مقيم في لبنان« (مقابلة 3، 2013).

ثالثاً، لم تقلِّص العقوبات حجم التجارة الخارجية فحسب، بل حولتها إلى ممارسة غير رسمية مُكلفة. في حين أن التعامل الرسمي مع سوريا أمر غير مرحب به ويعاقَب عليه نتيجة للعقوبات، ازدهرت الأعمال التجارية غير الرسمية وأنشطة التهريب لتفاديها. تُظهر **الورقة البحثية حول سوق الحوالة** في هذا الكتاب، وبوضوح، أن العقوبات كانت سبباً مهماً لازدهار سوق الحوالة غير الرسمي بعد سنة 2011. وبالمثل، فإن نزوح العديد من الصناعات السورية إلى البلدان المجاورة (لبنان والأردن وتركيا) لتجنب تبعات الحرب والنجاة من العقوبات إرتبط بتجارة غير رسمية من وإلى سوريا.

أخيراً، أثرت العقوبات بشكل سلبي على الظروف الاجتماعية الاقتصادية للسكان السوريين، حيث إنها زادت من تكلفة الإنتاج المحلي وقيّدت استيراد السلع والخدمات، مما رفع أسعار المستهلك.[19] إن

---

available at: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2019-03-08RussiaAndIranEconomicInfluenceInSyria.pdf

18. إن الحاجة إلى السلع الاستهلاكية، ومن ضمنها المنتجات الإيرانية والصينية، يجعلها تأتي بشكل أساسي من كردستان العراق (مقابلة 1، 2019)؛ أنظر أيضاً: كساح، محمد (2018): ما هي المعادلة التجارية بين مناطق الإدارة الذاتية الكردية ومدن الجوار؟، في: موقع اقتصاد (2018.4.9)، https://www.eqtsad.net/news/article/19619/ (تا 2019.9.13)

19. لقد زاد التضخم منذ اندلاع الصراع بشدة وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك، متجاوزاً %80 في 2013، وتم ال %58 سنة 2016، أنظر

إرتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة هذه لم تؤد فقط إلى تدهور كبير للمستوى المعيشي للفقراء والذين يشكلون اليوم غالبية السكان في سوريا،[20] بل وخفّضت أيضاً من القوة الشرائية التي يمكن أن تحفّز الإنتاج وتحرّك الأسواق المحلية. على سبيل المثال، تُظهر العقوبات الأخيرة المفروضة على توريد النفط الإيراني إلى سوريا، كيف عانى الأشخاص الأكثر إحتياجاً من جراء انقطاع الوقود والغاز، في حين لم يكن هناك أي تأثير يذكرعلى رجال الأعمال الأثرياء والعمليات العسكرية للنظام. بالإضافة إلى ذلك، قادت هذه العقوبات كلاً من إيران وسوريا للعمل على إجاد بدائل لضمان هذه الإمدادات عن طريق فتح طرق لتهريب النفط والأسلحة عبر العراق.[21] لهذا السبب، لا بد من إعادة النظر بهذه الأنواع من العقوبات والتحقق من قدرتها على الوصول إلى هدفها السياسي المتمثل في زيادة الضغط على النظام السوري، وإذا نجحت في ذلك، فبأيّ ثمن؟

الخلاصة والآفاق

لن تختفي الأنماط الجديدة للاقتصاد المحلي التي ظهرت في زمن الحرب في العقود المقبلة طالما أن الظروف التي أدت لظهورها لن تتغيرعلى الأرجح بشكل كبير في المدى المنظور. فهذه الظروف تشمل تقسيم سوريا وفقاً لقوى مهيمنة ومتنافسة فيما بينها، وهيمنة النخب العسكرية و»المجرمة« على الموارد الاقتصادية المحلية، والعقوبات الاقتصادية. وقد كان لكلاً منها تأثير كبيرعلى طبيعة وحجم ونطاق الأنشطة الاقتصادية المحلية والتي تحولت بسببها من أنشطة رسمية وإنتاجية واسعة النطاق وذات سلسلة قيمة مضافة طويلة، إلى اقتصادات غير رسمية وغير منتجة وصغيرة الحجم تستند إلى إنتاج المواد الخام والسلع محدودة التصنيع. لن يؤثرمثل هذا التحوّل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فترة بعد الحرب وحسب ، بل وسيخلق نظاماً اقتصادياً سياسياً يسيطر فيه فاعلين جدد على تنظيم الأسواق والمجتمعات المحلية، وتحكمه قواعد وعلاقات إنتاج مختلفة.

بالنظر إلى الجمود الذي وصلت إليه المفاوضات السياسية، والتي لم تعد شأناً سورياً داخلياً، من المرجح أن يستمر الوضع الراهن لتقاسم الهيمنة على سوريا على المدى القصير والمتوسط. وبالتالي، فإن

(World Bank: 2017: 65-66). وبالرغم من أن الدمار وانعدام الأمن وارتفاع تكاليف النقل هي أهم أسباب ارتفاع الأسعار، إلا أن العقوبات تحت هذه الظروف ساهمت بزيادة الأسعار بشكل كبير.

20. وفقاً للمركز السوري لبحوث السياسات (2019)، تجاوزت نسبة معدلات الفقر والحرمان 93% بنهاية سنة 2017، وذلك بناء على إعتبار خط الفقر للعائلة يعادل 181 ألف ليرة سورية في الشهر. كما بلغت نسبة الفقر المدقع 59.1% في نفس السنة، أنظر (SCPR 2019: 50).

21. أنظر: حميد، صالح (2019): إيران تبني معبراً على حدود العراق وسوريا لتهريب السلاح والنفط، في: موقع العربية (2019.5.24)، https://www.alarabiya.net/؛

Samaha, N. (2019): The economic war on Syria: Why Europe risks losing, in: site of ECFR (11.2.2019); available at: https://www.ecfr.eu/article/commentary_the_economic_war_on_syria_why_europe_risks_losing#

الاقتصادات المحلية الآيلة اليوم بالإنفصال عن بعضها البعض وعن المراكز الاقتصادية التي كانت موجودة قبل الحرب (دمشق وحلب)، لن تتمكّن من الاندماج في المستقبل المنظور. على العكس من ذلك، من المتوقع أن يتوسّع هذا الانقسام بالتوازي مع توطيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المحليات السورية ومراكز القوى العسكرية الأجنبية المهيمنة. سيؤثر هذا الوضع بشكل كبيرعلى مستوى معيشة المجتمعات المحلية والعلاقات الاجتماعية والسياسية المستقبلية فيما بينها، إذ تميل هذه المجتمعات إلى دعم أيّة آليّات يمكن أن تساعدها على النجاة من آثار الحرب والدمار والعقوبات، حتى لو كانت هذه الآليات ستؤدي إلى مزيد من التفتيت للاقتصاد والمجتمع السوريَين.

من النتائج الأخرى أيضاً للتطورات الحالية هو ارتفاع معدلات الفقر والاعتماد المتزايد على المساعدات الخارجية والتحويلات المالية، والتي وصلت إلى مستوى مثير للقلق في جميع الأراضي السورية. ولذلك سيكون التعامل مع هذا التحدي الاجتماعي الاقتصادي حجر الزاوية لضمان الاستقرار في نظام ما بعد الحرب في سوريا. حيث إن المجتمعات المحلية بحاجة ماسّة وعاجلة إلى تحفيز الأنشطة الاقتصادية المنتجة والمدِّرة للدخل، وذلك لتعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي أولاً، ولضمان توزيع »أكثر عدلاً« للدخل والثروة ثانياً. فقد كان الفقر وتركّز الثروة والسلطة في أيدي القلة أحد أهم العوامل المؤدية للانتفاضة السورية في سنة 2011. ولهذا ستؤدي إعادة توليد هذه الاختلالات إلى موجة جديدة من الاحتجاجات والعودة إلى الصراع، ممّا يعني موجة جديدة من اللاجئين التي ستُرافقها آثار سلبية على الاستقرار الإقليمي. وبالنظر إلى التوترات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة والدول الأوروبية، لا بدّ من اعتبار الاستقرار والانتعاش الاقتصادي داخل سوريا كمصلحة مشتركة للسوريين والدول المضيفة للاجئين السوريين على حدٍ سواء. وأخيراً من الجدير بالذكر أن أحد أكثر العوامل المزعزعة للاستقرار التي تواجه سوريا اليوم هو استمرار نظام الأسد، كونه سلطوي ووحشي، ويتبنّى نظام اقتصاد سياسي قائم على التمييز والفساد بدلاً من العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

كانت العقوبات أداة السياسة الخارجية الأكثر استخداماً من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، لزيادة الضغط على نظام الأسد منذ سنة 2011. وكما ذكرنا أعلاه، فقد أثرت العقوبات على المؤسسات والقطاعات الاقتصادية، وقبل كل شيء على غالبية السكان سواءً في المناطق التي يسيطر عليها النظام أو في أي مكان آخر في سوريا. وقد أدت هذه التدابير أيضاً إلى زيادة التجارة غير الرسمية، وتوسّع شبكات تحويل الأموال غير الرسمية، وتدمير الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية. وبهذا سيشكل هذا التغيير الهيكلي في الأنشطة الاقتصادية المحلية تحدياً كبيراً للنظام الاقتصادي لما بعد الحرب، حيث أن إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية وإعادة هيكلتها يتطلب وقتاً وإدارة اقتصادية فعالة لا تزال غائبة في سوريا اليوم.

أخيراً، يتميز النمط الحالي للاقتصاد السياسي على المستوى المحلي في سوريا بهيمنة أمراء الحرب المحليين على الموارد الاقتصادية واحتكار السوق. حيث تسعى هذه الجهات إلى ضمان مصالحها الاقتصادية

في نظام ما بعد الحرب باستخدام أدوات غير قانونية، وأحياناً أساليب إجرامية. لذلك، فإن العقوبات المفروضة ضد الأفراد والمشاريع التي تدعم الأنشطة الإجرامية والعنف والتمييز والظلم، ضرورية في فترة ما بعد الحرب، وذلك للحد من عدم المساواة وتجنب الدعم غير المباشر لاقتصاد سياسي غير عادل.

المراجع

عنب بلدي (2019): المنفوش يزيل أنقاض ثلاث بلدات في الغوطة بعقد مع الإسكان العسكري، في: موقع عنب بلدي (2019.5.19)، https://www.enabbaladi.net/archives/301800 (تا 2019.8.20)

References

Asfar, R. (2017): The Business of Smuggling Supplies in Besieged Eastern Ghouta, in: site of Syria Deeply of News Deeply (25.4.2017); available at: https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2017/04/25/the-business-of-smuggling-supplies-in-besieged-eastern-ghouta (last accessed on 12.8.2019)

Damas Post (2018): Value of Annual Remittances to Syria at $1.5 Billion, in site of The Syrian Observer (1.3.2018); available at: https://syrianobserver.com/EN/news/21059/value_annual_remittances_syria_1_billion.html (last accessed on 29.4.2019)

OCHA (2019): 2019 Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic, in: site of Humanitarian Needs Overview by United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (1.3.2019); available at: https://hno-syria.org/data/downloads/en/full_hno_2019.pdf (last accessed on 1.8.2019)

Said, S. (2019): Early Economic Recovery in Syria: Challenges and Priorities, in Al Bdullah, M. (ed.): *Economic Recovery in Syria: Mapping Actors and Assessing Current Policies*, Omran Center for Strategic Studies; available in English at: http://bit.ly/2lHvGit, and in Arabic at: http://bit.ly/2l73N3h (last accessed on 25.9.2019)

SCPR (2019): Food Security and Conflict in Syria, in: site of Syrian Center for Policy Research (14.5.2019); available at: https://www.scpr-syria.org/launch-of-food-security-conflict-in-syria-report/ (last accessed on 12.7.2019)

– (2017): Social Degradation in Syria, in: site of Syrian Center for Policy Research (1.6.2017); available at: http://scpr-syria.org/social-degradation-in-syria/ (last accessed on 25.2.2019)

World Bank (2017): The Toll of War The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria, in: site of The World Bank (10.7.2017); available at: https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria (last accessed on 25.2.2019)

مقابلات

مقابلة 1 (2019)، أجرتها المؤلِّفة شخصياً مع موظف محلي في البرنامج الأمريكي لدعم الاستقرار في منطقة الإدارة الذاتية، زيورخ (شباط/ فبراير 2019).

مقابلة 2 (2018)، أجرتها المؤلِّفة شخصياً مع مُصنِّع/ صاحب مصنع مقيم في دمشق، بيروت (أيلول/ سبتمبر 2018).

مقابلة 3 (2013)، أجرتها المؤلِّفة شخصياً مع رجل أعمال/ مُصنِّع كان يقيم في دمشق، بيروت (آب/ أغسطس 2013).

العواقب الاقتصادية للتشتت العائلي في سوريا

سلطان جلبي

مقدمة

لطالما لفتت نظري أثناء الزيارات المتكررة لبيوت الأصدقاء والأقارب في سوريا صور الغائبين التي كانت تعلق على جدران البيوت، والتي كانت تتزايد عاماً بعد عام لذكور وإناث، صغار وكبار، أغلبهم بوجوه مبتسمة تعود لفترة كان جميع أفراد العائلة يعيشون تحت سقف واحد أو سماء واحدة. وخلال سنوات الحرب تطورت الحالة أكثر لتجد عائلات لم يتبق منها أحد يعلق صور غائبيها، وأخرى لم يعد لديها جدران منزل تعلق عليها الصور، وأخيراً عائلات فقدت الرابط مع الغائبين والدافع لتعليق صورهم. تلك قصة التشتت القسري للعائلات السورية كما ترويها جدران البيوت، لكن للقصة روايات أخرى بعدد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي خلفتها الظاهرة على المجتمع السوري بعد تسع سنوات من الصراع الدموي.

تبدو ظاهرة التشتت القسري اليوم من أهم التغيرات الاجتماعية التي أنتجها الصراع وأكثرها تأثيراً على المدى البعيد في سوريا.[1] إذ لطالما وُصفت العائلة السورية بأنها نواة النظام الاجتماعي في البلاد، لا لشيء يميز تلك العائلة، إنما لأسباب تتعلق بحالة المجتمع السوري نفسه قبل الصراع، والذي عانى طيلة عقود من حكم استبدادي حجب الحريات الاقتصادية وعطل تطور المجتمع المدني وقدم الحد الأدنى من

1. يتجسد التشتت في توزع أفراد العائلة الواحدة مكانياً بين أكثر من منطقة وبلد، وسمي بالتشتت القسري كونه ناتج عن أسباب تتعلق بالصراع بخلاف الفهم السوسيولوجي الشائع عن التشتت ذي الأسباب الاجتماعية.

الأدوار الاجتماعية المطلوبة من الدولة. إن غياب تلك العناصر الثلاثة المذكورة—وهي رافعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية—هو ما راكم الأعباء على العائلة السورية، وأعطاها تلك المكانة، ضمن سياق تعايشت فيه النظم الاجتماعية التقليدية مع الحديثة. لكن بعد اندلاع الصراع سنة 2011، اختلف المشهد تماماً.

نركز في هذه الورقة على جزئية الاقتصاد العائلي ما بعد التشتت، ونحاول فهم كيف تغيرت شبكة العلاقات الاقتصادية داخل العائلة. فإلى أي درجة أثّر التشتت على قدرة العائلات على تأدية وظائفها الاقتصادية في الإعالة والإقراض والتشغيل؟ وكيف تغير توزيع الأدوار داخل العائلة سواء بين الأجيال أو بين أفراد العائلة المقيمين داخل البلاد والمقيمين خارجها؟ ومن منظور أوسع، كيف انعكست تلك التغيرات على اقتصاديات المجتمعات المحلية الأكثر تأثراً بالتشتت، من حيث مصادر الدخل ومستوى المعيشة؟

منهجياً، طبق البحث دراسة الحالة على ثلاث عائلات سورية من ثلاث مناطق مختلفة من سوريا؛ وهي ريف دمشق وإدلب والقامشلي. وقد تم اختيار المناطق الثلاث استجابةً للظروف المختلفة السائدة في كل منها، من حيث القوى السياسية المسيطرة عليها، وموقع كل منها في خارطة الصراع في البلاد، والتطورات الاجتماعية-الاقتصادية التي شهدتها خلال الصراع. واشترط في حالات الدراسة:

- أن تكون العائلة من السكان الأصليين أو القدامى في المنطقة.
- أن تضم العائلة ثلاثة أجيال أو أكثر.
- أن يكون أحد الأبوين الكبار[2] في العائلة حياً وفي سن العمل.
- أن تكون العائلة قد تأثرت بالتشتت بشكل كبير أو صغير.

العائلة	الجيل الأول	الجيل الثاني	الجيل الثالث	**عدد الأسر**	**العدد الكلي للأفراد**
عائلة إدلب	2	16	24	8	42
عائلة ريف دمشق	2	6	4	3	12
عائلة القامشلي	1	9	13	5	23

جدول رقم (1): التوزع الجيلي لأفراد العائلات المدروسة، والذين عاشوا سابقاً في بيت واحد أو منطقة واحدة

تمت دراسة حالات العائلات من خلال مجموعة من المقابلات المعمقة التي أجريت مع أفرادها، وذلك بالاستناد إلى نموذج دراسة حالة، صمم لالتقاط مؤشرات أساسية في البحث، أهمها: حجم التشتت الذي تعانيه العائلة وطبيعته، والتغيرات في مصادر الدخل ومستوى المعيشة وحالة ممتلكات العائلة وغيرها.

1. تشير عبارة الأب والأم إلى أفراد الجيل الأول من العائلات.

أولاً: الخسارة السكانية والعائلة في سوريا

أجبر الصراع في سوريا أكثر من نصف سكان البلاد على تغيير أماكن إقامتهم، و»تغيير مكان الإقامة« هو التعبير الأوسع لوصف الخسارة السكانية الكبيرة في البلاد، على المستويين المحلي والوطني. فحسب آخر التحديثات، هناك 6.6 مليون سوري نازح أو مهجر قسري داخل البلاد، وحوالي 5.6 مليون لاجئ سوري في دول الجوار (UNHCR, 2019a). أما الذين وصلوا إلى دول الاتحاد الأوروبي، فتفيد بيانات أوروبية رسمية بتجاوز عددهم عتبة المليوني سوري، مسجلين كلاجئين أو طالبي لجوء (-2019Euro , Commission pean). بالإضافة إلى مئات آلاف السوريين الذين انتقلوا إلى دول الخليج العربي وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى.

تلك كانت العوامل الأكثر تأثيراً في انتشار ظاهرة التشتت العائلي. لكن لا ينبغي تجاهل أثر عوامل أخرى؛ كالوفاة والاعتقال والاختفاء القسري. فحتى مارس 2019، كان هناك حوالي 570 ألف قتيل، حسب بيانات المرصد السوري لحقوق الإنسان (المرصد السوري، 2019). وحسب قوائم الشبكة السورية لحقوق الإنسان، هناك ما لا يقل عن 95 ألف مختفٍ قسرياً، %85.9 منهم على يد قوات النظام السوري (الشبكة السورية، 2018)، كما يُقدَّر العدد الكلي للمختفين مع المعتقلين بأكثر من ربع مليون سوري.

إن الأمر الأكثر أهمية في الأرقام السابقة هو أن الخسارة ليست فقط لنسبة من السكان، بل هي خسارة لأفراد انتموا إلى عائلات، وارتبطوا داخلها بمنظومة من العلاقات والأدوار المتبادلة. صحيح أن بعضاً من العائلات السورية قد نزحت أو لجأت أو هاجرت بشكل جماعي، لكن الأغلبية لم تكن كذلك. وبالتالي السؤال الرئيسي هنا هو ليس عن حجم الخسارة السكانية، بل عن تأثير خسارة الأفراد على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لعوائلهم. فمن هم السكان الذين تمت خسارتهم؟ وكيف أثرت خسارتهم على التركيبة الديمغرافية للمجتمع السوري؟

إن عدم توفر بيانات وطنية موثوقة حول التغيرات الديمغرافية في البلاد يزيد من صعوبة رصد مثل هذه التأثيرات.[3] لكن يمكن للإحصائيات الدولية المتاحة حول التركيب العمري والجنسي للسوريين في الخارج أن تعطينا بعض المؤشرات. فقد أظهرت تلك تركُز الخسارة بالدرجة الأولى في فئة الشباب—أي الجيل الثاني من العائلات السورية—والمفترض بها إعادة إنتاج النظام العائلي. وحسب بيانات المكتب الاحصائي الأوروبي، تبلغ نسبة الشباب المهاجرين من سوريا (18–34 عاماً) أكثر من %43، بينما كانت %28 سنة 2011 (المكتب المركزي للإحصاء، 2012). والأمر كذلك بالنسبة للاجئين في دول الجوار وإن بدرجة أقل، ففي تركيا التي تستضيف أكثر من نصفهم، بلغت نسبة المهاجرين (18–59 عاماً) أكثر من

3. قيّم البنك الدولي المستوى العام للقدرات الإحصائية في سوريا لسنة 2018 بـ 33.3 درجة على مقياس من مئة، وهي قيمة منخفضة جداً بالقياس لدول مجاورة لسوريا مثل الأردن 74.4، وتركيا 76.6 (البنك الدولي، 2018). وذلك يجعل من الصعب علينا الاستفادة من أي بيانات وإحصائيات سورية بعد سنة 2011.

53% من إجمالي اللاجئين (UNHCR, 2019b). وهذه الفئات العمرية تمثل القسم الأكبر من القوى العاملة من السكان.

من ناحية الجنس، أظهرت الاحصاءات أن أعداد الذكور بين اللاجئين والمهاجرين تفوق أعداد الإناث. وبعيداً عن الحساسيات الجندرية، يمكن تسجيل ذلك كخسارة سكانية نوعية، بسبب عوامل ثقافية واجتماعية جعلت الذكور أكثر انخراطاً في الدورة الاقتصادية لعائلاتهم، فضلاً عن أن معدلات نشاطهم الاقتصادي هي الأعلى. وبينما كان التوزع الجنسي للذكور والإناث ضمن الشريحة العمرية المذكورة في تركيا على التوالي (29.9%–23%) بفارق حوالي 7% (UNHCR, 2019b). ارتفع الفارق إلى حوالي 30% بين السوريين (18–34 عاماً) المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي لجوء (2019European , Commission).

لقد خلف هذا الواقع عشرات الآلاف من العائلات السورية المشتتة. مسنون غاب عنهم أبناؤهم، وزوجات وأطفالهن يعيشون بعيداً عن الأزواج والآباء، وأشقاء يعاني كل منهم وحيداً في بلد مختلف، وحالات أخرى كثيرة يصعب تنميطها. لكن نأمل أن نتمكن من ملامسة تجليات الظاهرة أكثر من خلال حالات العائلات المدروسة.

ثانياً: حالة التشتت لدى العائلات المدروسة:

لفهم حالة التشتت بالنسبة لكل عائلة من حالات الدراسة، عمدنا إلى رسم شجرة العائلة انطلاقاً من الجيل الأول، وتم استبعاد الأفراد الذين كانوا بعيدين عن العائلة ما قبل سنة 2011. وكأبسط طريقة لقياس حجم التشتت، تمّ تقسيم عدد أفراد العائلة الغائبين على العدد الكلي لأفرادها، لنخرج بقيمة عددية تعبر عن مستوى التشتت لكل عائلة، وهي قيمة عشرية تتراوح ما بين صفر حتى واحد. لكن قبل البدء بعرض النتائج، ينبغي التنويه أن بعض العائلات المدروسة قد مرت بعدة تجارب نزوح وعودة متكررة، وغيرت أماكن إقامتها عدة مرات لأسباب تتعلق بالصراع، وقد تم تجاهل الحالات التي لم يؤدِ فيها تغيير مكان الإقامة إلى تشتت أفراد العائلة.

عائلة إدلب:

تنتمي العائلة إلى بلدة تقع جنوب مدينة إدلب، وقد عاشت لفترة طويلة قبل الصراع في مدينة دمشق، ومع بداياته، عادت العائلة إلى موطنها وتركت خلفها اثنتين من بناتها المتزوجات. لكن لم تمكث العائلة طويلاً هناك، إذ تعرضت البلدة بشكل متكرر لعمليات عسكرية مما دفعها للنزوح مرات عديدة ضمن المنطقة نفسها على مر السنوات. وحتى خلال الفترة التي أجرينا فيها المقابلات مع أفراد العائلة، كانوا جميعاً نازحين في مدينة قريبة، وذلك بسبب الحملة العسكرية لقوات النظام السوري وحلفائه آنذاك (أيار/ مايو 2019). وخلال تلك النزوحات المتعددة، تفرق أفراد العائلة بشكل تدريجي، حيث

لجأ أربعة من أفراد الجيل الثاني إلى تركيا ولقي الخامس حتفه، كما تعرض أحد الأفراد للاعتقال دون أن تعرف عنه العائلة شيئاً منذ سنة 2013، وبذلك بلغت نسبة التشتت لديها 69%.

الجيل	الأفراد	مقيمون مع العائلة	نازحون داخلياً	لاجئون	مهاجرون	متوفون	مختفون قسرياً معتقلون
الجيل الأول	2	2	0	0	0	0	0
الجيل الثاني	16	5	3	6	0	1	1
الجيل الثالث	24	6	10	8	0	0	0
مجموع	42	13	13	14	0	1	1

جدول رقم (2): توزع أفراد عائلة إدلب

عائلة ريف دمشق:

تنتمي هذه العائلة إلى إحدى بلدات غوطة دمشق الشرقية، تلك المنطقة التي خرجت تدريجياً عن سيطرة النظام السوري منذ سنة 2012، وشهدت أعمالاً عسكرية إلى أن استعادها سنة 2018. نزحت العائلة سنة 2013 إلى دمشق لتقيم فيها أكثر من أربعة أعوام، حتى عادت في أوائل عام 2019 إلى بيتها. لكن العائدين هم فقط نصف العائلة، حيث اعتُقل الشقيق الأكبر، وهاجر الثاني إلى ألمانيا هرباً من التجنيد الإلزامي، بينما تركت زوجة الابن المعتقل مع أطفالها بيت العائلة للعيش مع أهلها، وعلى ذلك بلغت نسبة التشتت لدى العائلة 41.6%.

الجيل	**الأفراد**	**مقيمون مع العائلة**	**نازحون داخلياً**	**لاجئون**	**مهاجرون**	**متوفون**	**مختفون قسرياً/ معتقلون**
الجيل الأول	2	2	0	0	0	0	0
الجيل الثاني	6	3	1	0	1	0	1
الجيل الثالث	4	2	2	0	0	0	0
مجموع	**12**	**7**	**3**	**0**	**1**	**0**	1

جدول رقم (3): توزع أفراد عائلة ريف دمشق

عائلة القامشلي:

لم تعانِ عائلة القامشلي النزوح أو القصف كما سابقاتها، لكنها عانت من التعثر الاقتصادي. لذلك لجأ سبعة من الجيل الثاني إلى تركيا لأكثر من عام، ومن ثم عاد ثلاثة منهم إلى الوطن، بينما أكمل الباقون طريقهم إلى ألمانيا، ولاحقاً لجأ الابن الأصغر إلى العراق هرباً من التجنيد القسري الذي تطبقه سلطات

حزب الاتحاد الديمقراطي الحاكم. وبالتالي بلغت نسبة التشتت لدى عائلة القامشلي الثانية56.5%.

الجيل	الأفراد	مقيمون مع العائلة	نازحون داخلياً	لاجئون	مهاجرون	متوفون	مختفون قسرياً/ معتقلون
الجيل الأول	1	1	0	0	0	0	0
الجيل الثاني	9	4	0	1	4	0	0
الجيل الثالث	13	5	0	0	8	0	0
مجموع	**23**	**10**	**0**	**1**	**12**	**0**	0

جدول رقم (4): توزع أفراد عائلة القامشلي

تؤكد دراسات الحالات الثلاث ما أشارت إليه الإحصاءات السالفة حول أن المغادرين هم بالدرجة الاولى من الجيل الثاني من العائلات السورية، سواء كانوا متزوجين خرجوا مع أطفالهم من الجيل الثالث، أو غير متزوجين غادروا بمفردهم. وفي حالاتنا المدروسة، والتي بالطبع لا يمكن تعميم نتائجها، نجد المعدل الوسطي للتشتت بلغ 55.7% وبفروق طفيفة بين عوامل النزوح واللجوء إلى دول الجوار والهجرة.

ثالثاً: تغيرات مصادر الدخل ومراكز القوة الاقتصادية في العائلة:

لقد أدى الصراع إلى تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية لمعظم العائلات السورية. فالكثير من العائلات فقدت مصادر دخلها وممتلكاتها بشكل جزئي أو كلي، كما أن طول أمد الصراع استنزف المدخرات. لكن يبدو أن التشتت بحد ذاته لعب دوراً إيجابياً في تحسين الظروف المعيشية للكثير من العائلات. وفيما يلي سوف نعرض الوضع الاقتصادي والمعيشي لكل عائلة مدروسة، وذلك بالتركيز على الأفراد الناشطين اقتصادياً لصالح العائلة أو الذين سبق لهم ذلك.

عائلة إدلب:

اعتمدت العائلة فيما سبق على مداخيل أربعة أفراد عاملين؛ فكان كل من الأب والابن الأول موظفَين لدى الدولة، بينما عمل الثاني والثالث في مهن يدوية كان للعائلة دور في تأمينها لهما. كما امتلكت العائلة أرضاً زراعية استثمرها بعض الأقارب وجلبت لهم ريعاً سنوياً، إلى جانب بعض العقارات المؤجرة. هنا ايضاً كان لدى العائلة ستة مصادر دخل مقابل ثمانية أشخاص معالين.

لكن بعد سنة 2011، فصل كل من الأب والابن الأول من وظيفتهما لأسباب سياسية، فيما توجه كل من الابنين الثاني والثالث إلى العمل المسلح، حيث توفي الابن الثاني وتحولت مهمة إعالة زوجته وطفليه

إلى عائلة الزوجة، بينما أصيب الابن الثالث وقضى بعدها فترة طويلة من العلاج في تركيا على نفقة العائلة. أما الممتلكات، فقد تعرضت لأضرار كبيرة، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الأبنية في بلدتهم التي باتت اليوم مهجورة كلياً.

وقد عاد الابن المفصول من وظيفته ليعمل في الأرض الزراعية التي تملكها العائلة، بينما بقي الأب دون عمل. وبالتالي فقد انحسرت مصادر دخل العائلة لتتركز في مصدرين؛ هما إنتاج الأرض الزراعية، والتحويلات المالية الصغيرة والمتقطعة التي يرسلها الابن الثالث من تركيا. ويبدو أن عاماً صعباً ينتظر عائلة إدلب، إذ يقول أحد أبنائها »زرعنا هذا العام الكمون والحمص، الكمون لم ينبت، والحمص تركناه خلفنا بعد أن شارف على الحصاد، وذلك بسبب تحول منطقتنا إلى خط مواجهة عسكرية« (مقابلة 2، 2019).

مصادر الدخل	الحالة قبل 2011	نوع التغير	الحالة الراهنة
الأب	يعمل	فصل من الوظيفة	لا يعمل
الابن الأول	يعمل	فصل من الوظيفة	يعمل في الزراعة
الابن الثاني	يعمل	وفاة	لا يعمل
الابن الثالث	يعمل	لجأ إلى تركيا	يعمل
أرض زراعية	ريع سنوي	استثمار من قبل الابن الأول	لا وصول إليها حالياً
شقق سكنية 2	مؤجرة	تدمرت	لا مدخول
محلات تجاري 4	مؤجر	تدمر	لا مدخول

جدول رقم (5): حالة مصادر الدخل لدى عائلة إدلب

نلاحظ أن الإعالة باتت هي الوظيفة الاقتصادية الوحيدة لهذه العائلة أيضاً، حيث فقد جميع الأفراد القدرة على الإقراض، وتعطلت المشاريع الاقتصادية للعائلة، بما فيها الأرض الزراعية، مما يعني فقدان القدرة على تشغيل الأفراد. وهنا ايضاً توسعت دائرة المعالين وانحسرت مساهمة الجيل الأول في الإعالة.

عائلة ريف دمشق:

لقد كان الأب والأم موظفَي دولة، وكان الأبن الأول يعمل في شركة خاصة وزوجته معلمة في مدرسة، كما استفادت العائلة من تأجيرعقارين لها (شقة سكنية ومحل تجاري). أما الابنان الثاني والثالث، فقد كانا يدرسان ويتلقيان الإعالة من الأب والشقيق. أي كان لدى العائلة ست مصادر دخل مقابل شخصين معالين من الجيل الثاني وطفلين من الجيل الثالث.

خلال سنوات الصراع اعتقل الابن الأول، وأحيل الأب والأم إلى التقاعد، مما أدى إلى انخفاض دخلهم إلى أقل من النصف. كذلك تدمرت الشقة السكنية والمحل التجاري وانقطعت مداخيلهما، واضطرت

العائلة للنزوح من بلدتها إلى داخل دمشق لسنوات. فيما انتقلت زوجة الابن المعتقل وأطفالها للعيش مع أهلها.

بعد عودة ما تبقى من العائلة إلى بلدتهم في غوطة دمشق الشرقية، بات كل ما لديهم هو رواتب التقاعد المنخفضة والمتآكلة بفعل التضخم، إلى جانب التحويلات المالية التي يرسلها الابن الثاني الذي هاجر إلى ألمانيا. يقول الابن المهاجر أن مستوى معيشة العائلة انخفض إلى أقل من النصف، ويتابع: »أنا هنا أحرم نفسي واعيش عند مستوى الحد الأدنى لكي أوفر مئة يورو من راتب الخدمات الاجتماعية أو من عملي المتقطع وأرسلها إلى أهلي كل شهر« (مقابلة 1، 2019).

مصادر الدخل	الحالة قبل 2011	نوع التغير	الحالة الراهنة
الأب	يعمل	تقاعد	لا يعمل
الأم	تعمل	تقاعد	لا تعمل
الابن الأول	يعمل	اعتقال\اختفاء قسري	لا يعمل
زوجة الابن الأول	تعمل	الانتقال للعيش مع عائلتها	تعمل
الابن الثاني	لا يعمل	طالب ثم مهاجر	يعمل في المهجر
شقة سكنية	مؤجرة	تدمرت	لا مدخول
محل تجاري	مؤجر	تدمر	لا مدخول

جدول رقم (6): حالة مصادر الدخل لدى عائلة ريف دمشق

لم تقم عائلة ريف دمشق سابقاً بتوفير فرص عمل لأبنائها، ولم يكن لديها مشاريع اقتصادية عائلية، كما لم تشهد عمليات إقراض بين أفرادها. رغم ذلك كانت الإعالة هي الوظيفة الاقتصادية الأبرز للعائلة سابقاً، والتي توسعت أكثر بعد الصراع وتغير مركزها من الجيل الأول إلى الثاني.

عائلة القامشلي:

عمل الابنان الأول والثاني في هذه العائلة كموظفين في القطاع الخاص، حيث شكلت رواتبهما مصدر دخل العائلة، إلى جانب إيرادات أرض زراعية صغيرة ورثوها عن الأب. وبذلك كان لدى العائلة ثلاثة مصادر دخل مقابل خمسة أفراد يحتاجون للإعالة. مع بدايات الصراع، انفصل الابن الثاني عن العائلة حيث سافر إلى إحدى دول الخليج، وتزوج وأنجب طفلين وانقطع تواصله مع العائلة كلياً. كما غادر الابن الثالث البلاد نحو إقليم كردستان العراق هرباً من التجنيد القسري، وهناك وجد عملاً وبدأ يساعد في إعالة العائلة بشكل دوري، خصوصاً في ظل عدم استقرار دخل الإبن الأكبر المعيل لعائلته ووالدته، وتضاؤل إيرادات الأرض الصغيرة لديهم. فبعد إغلاق الفرن الذي كان يعمل فيه، اضطر الابن الأول للعمل بأعمال مختلفة للحصول على دخل، ولجأ في فترات البحث عن عمل للاقتراض قبل أن يجد عملاً مستقراً لدى الإدارة الذاتية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي. ولعل ما أنقذ العائلة أخيراً، هو

مساعدات كل من الابنة الأولى والثالثة اللتين غادرتا مع أسرتيهما إلى ألمانيا سنة 2015.

وبالتالي، نجد أن التغيرات في الحالة الاقتصادية سارت نحو الأفضل بالنسبة لعائلة القامشلي، حيث زاد حجم وعدد مصادر الدخل من اثنين إلى أربعة، فيما نقص عدد المعالين في العائلة واحداً.

مصادر الدخل	الحالة قبل 2011	نوع التغير	الحالة الراهنة
الأم	إيرادات ارض زراعية	تعثر العمل الزراعي	مبالغ ضئيلة جداً
الابن الأول	يعمل	تغير المهنة بعد التعثر	موظف لدى الإدارة الذاتية
الابن الثاني	يعمل	انفصل عن العائلة	غير معروف
الابن الثالث	لا يعمل	لجأ إلى كردستان العراق	يعمل ويعيل
الابنة الأولى	عمل الزوج	لجأت إلى ألمانيا	ترسل تحويلات مالية
الابنة الثالثة	عمل الزوج	لجأت إلى ألمانيا	ترسل تحويلات مالية

جدول رقم (7): حالة مصادر الدخل لدى عائلة القامشلي

إن الأمر المختلف في عائلة القامشلي هو دور الإعالة الذي تقوم به إناث الجيل الثاني، فوفق العرف الاجتماعي في سوريا، غالباً ما تخرج الإناث بعد زواجهن من الدورة الاقتصادية الخاصة بأهلهن. لكن خلال سنوات الصراع، بدا ملاحظاً أن عدداً أكبر من الإناث المتزوجات الميسورات يساهمن في دعم أهلهن، بخلاف ما كان سائداً في السابق.

رابعاً: خلاصات مقتضبة:

أخر حراس المؤسسة العائلية:

لقد شكل أباء الجيل الأول سابقاً مركز القوة الاقتصادية في العائلة، فكان لديهم أعمال أكثر استقراراً بحكم الأقدمية بخلاف جيل الأبناء، الجدد نسبياً في سوق العمل. كما كانوا يتحكمون في ممتلكات العائلة ووارداتها، مما جعلهم الأقدر على ممارسة الأدوار الاقتصادية (الإعالة، التشغيل والإقراض). خلال السنوات الأولى للصراع، استمر الأمر على هذا الحال، ثم انتقل هذا المركز إلى الجيل الثاني الذي كان أكثر قدرة على التأقلم مع التغيرات العاصفة في سوق العمل السورية. وكما تبين في حالات الدراسة، أجبر العديد من أفراد الجيل الثاني على تغيير مهنهم بعد سنة 2011، بخلاف جيل الآباء الكبار الذين كانوا أقل مرونة تجاه ذلك. ونتيجة لتعرض الممتلكات والعقارات والأراضي للهدم والضرر أو الهجر في كثير من المناطق السورية التي شهدت عمليات عسكرية، خسرت العائلات المالكة مصدراً مهماً للدخل.

ورغم ذلك احتفظ الآباء من الجيل الأول بدورهم الاجتماعي كرابط بين أفراد العائلة المقيمين والمشتتين. فقد لاحظنا أن وجود آباء الجيل الأول له دور في تعزيز قيم التكافل والتضامن بين أفراد العائلات. وبينت مرحلة البحث الأولي التي أجريناها تمهيداً لاختيار حالات الدراسة، أن العائلات

التي توفي أفرادها من الجيل الأول كانت غالباً أقل تضامناً، مما دفعنا لاعتبار وجود أحد أفراد الجيل الأول شرطاً لاختيار العائلة كحالة دراسة. وبذلك يمكننا القول إن آباء الجيل الأول يمثلون آخر حراس للمؤسسة العائلية.

الدور الاقتصادي للمقيمين في الخارج:

من خلال حالات الدراسة، لاحظنا أن الأفراد الذين انتقلوا للعيش خارج البلاد—سواء كلاجئين أو مهاجرين، وهم غالباً من الجيل الثاني—لعبوا دوراً مهماً في إنقاذ عائلاتهم من العوز، من خلال التحويلات المالية الصغيرة الدورية. وبالفعل، يبدو أن هناك عدداً كبيراً جداً من الحوالات الصغيرة التي تصل إلى سوريا شهرياً، غالباً ما يرسلها لاجئون يعيشون بدورهم ظروفاً اقتصادية صعبة، حيث أكد صاحب أحد مكاتب الصرافة والحوالات غير الرسمية العاملة في القامشلي ذلك فقال: »استقبل في مكتبي حوالي 200 ألف يورو شهرياً، بمعدل وسطي عشرين حوالة يومياً، المبالغ الكبيرة منها بالكاد تبلغ 500 يورو. ومكتبي يعد صغيراً. فهناك مكاتب أكبر لها مندوبين أكثر في الخارج، وتصل حوالاتها إلى نصف مليون يورو شهرياً« (مقابلة 3، 2019). هناك 22 مكتباً للحوالات يعمل في مدينة القامشلي، من أصل 120 مكتباً مرخصاً من قبل سلطات الإدارة الذاتية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي على مستوى محافظة الحسكة، أي منها لم يكن موجوداً قبل سنة 2011. ويضيف صاحب المكتب أن هناك عدداً كبيراً من الأشخاص الذين يمارسون هذا العمل دون ترخيص من الإدارة (مقابلة 3، 2019).

ويتكررهذا النمط من المعاملات المالية في باقي المحافظات السورية؛ فالمناطق الخارجة عن سيطرة النظام في الشمال السوري تضم أيضاً أعداداً كبيرة من مكاتب الصرافة والحوالات، وحتى في مناطق سيطرة النظام—حيث يحظر هذا العمل على غير المؤسسات المرخصة رسمياً—تجد التحويلات طريقها إلى العائلات عبر شبكة معقدة من المكاتب الرسمية وشبه الرسمية والأفراد.

لا توجد أرقام رسمية عن حجم التحويلات المالية من السوريين في الخارج. والواقع أنه يستحيل تقريباً قياس حجم تلك الأموال، لأن جزءاً كبيراً منها يمر عبر قنوات غير رسمية. لكن بعض التقديرات السورية تتحدث عن حوالي خمسة مليون دولار أمريكي يومياً) مداد، 2017)، ولعل الأرقام الحقيقية أكبر من ذلك بكثير.

تماسك اقتصادي آني وتفكك اجتماعي لاحق:

»من سيساعد من؟« يردد أحد أفراد عائلة إدلب في معرض وصفه لحالة العوز التي وصل إليها معظم أفراد عائلته. وهي حالة عامة نتجت عن تراكم الأعباء على العائلات، بالتزامن مع تقلص مواردها، وانعكست سلباً على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. فخلال المقابلات التي أجريناها تردد كثيراً الحديث عن فتور العلاقات الاجتماعية، وقلة التواصل بين الأفراد، والانحسار التدريجي لسلطة القيم العائلية لصالح قيم الفردانية وانتشار السلوك الأناني. يصف الأمر شاب سوري لاجئ في فرنسا،

اعتاد مساعدة عائلته طوال سنوات الصراع، فيقول: » كان ينظر الجميع إلى يدي حين ذهبت لزيارتهم ولم يجرب أحدهم النظر في عيني« (مقابلة 4، 2019). بالطبع إن الأمر نسبي ولا يعني هذا أن المجتمع السوري لم يشهد ظواهر مشابهة حتى قبل الصراع. لكن ثمة متغير جديد دخل المعادلة، وينبغي أخذه بعين الاعتبار، فسابقاً كانت العائلات تعيش ضمن سياق اجتماعي واحد، وكانت القيم العائلية تتعزز بقوة التكامل الوظيفي في المؤسسة العائلية من النواحي الاقتصادية الاجتماعية والنفسية وغيرها. حالياً، ومع تشتت الأفراد والأسر الصغيرة وتوزعهم في سياقات اجتماعية مختلفة، كسرت حلقة التكامل الوظيفي للعائلة لتحل مكانها روابط وظيفية قد لا تؤدي إلى إعادة إنتاج النظام العائلي بشكله الذي كان سائداً فيما سبق. لنفكر مثلاً ماذا ستعني العائلة بالنسبة لجيل جديد من السوريين ممن يكبرون خارج بلادهم وسياقهم الاجتماعي المحلي؟ وحتى بالنسبة للسوريين الذين بقوا داخل البلاد، هل ستهدأ نيران الحرب لتسمح للعائلات بإعادة لم شمل أفرادها واستعادة شبابها الفارين؟

خاتمة

انصب تركيزنا مطلع البحث على ثلاث وظائف اقتصادية أساسية للعائلة هي الإعالة والإقراض والتشغيل. وقد ظهر وعلى مستوى حالات الدراسة الثلاث، أن وظائف الإقراض والتشغيل قد انحسرت لصالح توسع وظيفة الإعالة. أما فيما يخص مصادر الدخل، لاحظنا بشكل عام أن العائلات الثلاث قد خسرت معظم مصادر دخلها، وباتت أكثر اعتماداً على تحويلات أفرادها المقيمين خارج البلاد. وهؤلاء هم بمعظمهم من أفراد الجيل الثاني الذي بات يشكل الفاعل الاقتصادي الأول في العائلة، بعد أن تحول الجيل الأول من معيل إلى معال.

لقد انطلقنا من تساؤلات وانتهينا إلى إجابات محيرة أكثر. فقد كشف التقصي المنهجي أن المشهد أشد تعقيداً من أن تتم الإحاطة به في ورقة بحثية مقتضبة، بل يتطلب الأمر بحوثاً على مستوى أوسع وبأدوات منهجية مختلفة حتى يتسنى رسم خارطة أشمل للأنماط المختلفة للتشتت والآثار المختلفة التي يُحدثها. بالمقابل كشفت دراسة الحالات عن أبعاد أخرى حول الآثار متعددة المستويات للتشتت العائلي. وحسبنا في هذه الورقة أننا استكشفنا واحداً من أبعاد تلك الظاهرة وكما نرجو أن نكون قد مهدنا الطريق لأبحاث لاحقة.

المراجع

البنك الدولي. (2018): المستوى العام للقدرات الإحصائية: الجمهورية العربية السورية، في: موقع البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/ (تا 2019.6.25)

الشبكة السورية. (2018): حصيلة الاختفاء القسري، في: موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2018.12.31)، http://sn4hr.org/arabic/ (تا 2019.6.12)

مداد. (2017): التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المغتربين سورية نموذجاً، في: موقع مركز دمشق للأبحاث والدراسات (2017.8.8)؛ http://www.dcrs.sy/ (تا 2019.6.1)

المرصد السوري. (2019): 8 أعوام من الثورة ونزف الدماء خلفت أكثر من 570 الف شهيد وقتيل، في: موقع المرصد السوري لحقوق الانسان (2019.3.15)، http://www.syriahr.com/?p=314300 (تا 10.6.2019)

المكتب المركزي للإحصاء. (2012): المجموعة الإحصائية لسنة 2011: جدول 11/ 2 ب، في: موقع المكتب المركزي للإحصاء ، http://cbssyr.sy/ (تا 2019.6.1)

مقابلات

مقابلة 1 (2019)، أجراها الباحث مع أحد أفراد عائلة ريف دمشق (الآن في ألمانيا)، عبر الهاتف (2019.5.29).

مقابلة 2 (2019)، أجراها الباحث مع أحد أفراد عائلة إدلب (الآن في ريف إدلب)، عبر الهاتف (2019.5.28).

مقابلة 3 (2019)، أجراها الباحث مع صاحب مكتب صرافة وحوالات وعضو في اتحاد صرافي الجزيرة (الآن في القامشلي)، عبر الهاتف (2019.6.1).

مقابلة 4 (2019)، أجراها الباحث مع أحد اللاجئين السوريين (الآن في فرنسا)، عبر الهاتف (2019.5.13).

References

European Commission. (2019): Database, in: site of Eurostat; available at: https://ec.europa.eu/eurostat/data/database (last accessed on 14.6.2019)

UNHCR

–(2019a): Syria Regional Refugee Response, in: site of Operational Portal Refugee Situations; available at: https://data2.unhcr.org/en/ (last accessed on 5.6.2019)

–(2019b): Syria Regional Refugee Response: Turkey, in: site of Operational Portal Refugee Situations; available at: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/113 (last accessed on 1.6.2019)

الاقتصاد السياسي لحصار جنوب دمشق

عبد الرحمن شاهين وعبد لله جمال الخطيب وأنصار جاسم[1]

مقدمة

خلال الحرب السورية استخدم نظام الأسد الحصار »كسلاح حرب« (لجنة التحقيق الدولية المستقلة، 2018) لإعادة السيطرة على العديد من المناطق الواقعة تحت حكم المعارضة، وخاصة في دمشق وضواحيها. في سنة 2015، كان هناك أكثر من مليون سوري تحت الحصار (Siege Watch, 2016). وبهذا يعتبر الحصار أداة »عقاب جماعي« تُنفَّذ بطريقة »متعمدة ومنسقة ومنهجية « ضد المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة (لجنة التحقيق الدولية المستقلة 2018: 4). منذ سنة 2013 وقوات نظام الأسد تقوم بتطويق مناطق كثيرة في جميع أنحاء سوريا من خلال منع المدنيين من الدخول إليها والخروج منها، وإعاقة الوصول إلى الغذاء والماء والإمدادات الأخرى، وقطع الكهرباء وشبكات الهاتف وخدمات الإنترنت (المرجع السابق). وبوجود القصف الموجه والعشوائي لهذه القوات تم شلّ حركة المدنيين تحت الحصار، وتدمير العديد من منشآت البنية التحتية المدنية الأساسية مثل المستشفيات، مما جعل الحياة في المنطقة المحاصرة لا تطاق وكيانات الحكم الناشئة للمعارضة كالمجالس المحلية محكوم عليها بالفشل. لقد استخدم نظام الأسد الحصار ليس فقط لتحقيق أهداف عسكرية، بل أيضاً لأهداف سياسية واقتصادية. فقد فرض الحصار قيوداً على توسع المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وكان بمثابة أداة بيد النظام للتعامل بفعالية مع موارده وقوته البشرية المحدودة (Todman, 2016). مرت الأنشطة الاقتصادية والجهات الفاعلة المحلية بتغيرات جوهرية خلال فترة الحصار، إذ ظهر فاعلون اقتصاديون وسياسيون جدد من خلال لعب دور الوسيط بين المناطق المحاصرة والنظام، كما نتجت تشابكات اقتصادية جديدة ساهمت في استسلام قوات المعارضة وعودة النظام السوري.

1. كتب هذه الدراسة ناشطان من مخيم اليرموك، عاشا في جنوب دمشق حتى نزوحهما القسري إلى شمال سوريا في أيار/ مايو 2018. وقد شارك كلاهما في أعمال المجتمع المدني على مستوى القاعدة الشعبية. كما شارك في كتابة الدراسة أيضاً متخصصة في العلوم السياسية ومراقبة للتطورات السياسية والاجتماعية المحلية عن كثب.

تناولت الكثير من الأبحاث حول الاقتصاد السوري اقتصاديات الحصار وركّزت على »أبسط مظاهره« (COAR, 2019: 3) ، بينما بالكاد يوجد أبحاث تدرس ديناميكيات السوق والاقتصاد السياسي ودور الفاعلين الجدد على المستوى المحلي.[2] تهدف هذه الورقة لسد هذه الفجوة البحثية من خلال أولاً فهم كيفية تسخير النظام للحصار، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، لصالحه، وذلك بناءً على دراسة حالة جنوب دمشق. وثانياً تحاول الورقة أن تحلل كيف ساهم الحصار في تشكيل الأنشطة الاقتصادية المحلية في المنطقة المرصودة وكيف أثر هذا على تطورات ما بعد الحصار. لتحقيق هذا الهدف، طبقنا طرق بحث مختلطة على أساس المصادر الأولية والثانوية وذلك للتغلب على نقص البيانات الاقتصادية الأولية من المناطق المحاصرة. كما اخترنا مقاربة مختلطة تجمع بين الإثنوغرافيا الذاتية[3] والاقتصاد السياسي. وإلى جانب المصادر الثانوية، استندنا على وسائل إعلام سورية بديلة (محلية) وستة مقابلات شبه منظمة مع عدة أشخاص يُعتبَرون مصادر للمعلومات رئيسيين: صرّاف، قائد عسكري معارض، ناشط في العمل الزراعي خلال الحصار، وثلاثة نشطاء إعلاميين من جنوب دمشق.

لقد استمر الحصار المفروض على مناطق جنوب دمشق من تموز/ يوليو 2013 حتى أيار/ مايو 2018، وفي هذه الورقة نميز بين أربع مراحل: مرحلة ما قبل الحصار، مرحلة المجاعة، مرحلة وقف إطلاق النار، ومرحلة إحكام سيطرة الحكومة على الاقتصاد. في الجزء الأول من هذه الورقة نصف المرحلتين الأولى والثانية ونحلل آثارهما الاجتماعية-الاقتصادية، متناولين مخيم اليرموك كدراسة حالة. وفي الجزء الثاني نتناول المرحلتين الثالثة والرابعة، ونبين كيف تمكن النظام السوري من إدارة الحصار وتحويل الاقتصاد المحلي الذي كان مستقلاً خلال المرحلتين الأولى والثانية إلى اقتصاد معتمد بالكامل على النظام خلال مرحلة وقف إطلاق النار. أخيراً، وبعد شرح موجز لما يسمى باتفاقيات المصالحة ولجانها، ودورها في التطورات الاقتصادية والسياسية في المناطق التي خضعت للدراسة، تناولنا الوضع بعد عودة الدولة السورية إلى هذه المناطق. تركز الورقة على أربعة أنشطة اقتصادية رئيسية خلال الحصار: تحويل الأموال، والزراعة للبقاء على قيد الحياة، والتجارة، وأخيراً إنتاج الحليب.

أولاً: الوضع قبل الحصار/ ما قبل 2011

تجمع الجغرافيا المتداخلة لجنوب دمشق بين الريف والحضر، أما من الناحية الإدارية فينتمي مخيم اليرموك إلى مدينة دمشق، بينما تنتمي بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم إلى محافظة ريف دمشق. وقد تحوّل المخيم الذي تأسس سنة 1957 كمخيم للاجئين الفلسطينيين، إلى »مدينة مخيم«،[4] بمساحة تبلغ 2.1

---

2. حول اقتصاد الحصار في الغوطة الشرقية، وخاصة الديناميكيات الداخلية، انظر (COAR, 2019; Lund, 2016).

3. تمثل الإثنوغرافيا الذاتية «روايات ذات طابع شخصي جداً تعتمد على التجربة الذاتية للمؤلف لأغراض توسيع الفهم الاجتماعي» (Sparkes, 2000: 21).

4. تم وصفه بأنه »يشبه إلى حد بعيد حياً مدينياً دائماً أكثر من كونه مخيم لاجئين« (Hakim, 2009: 5).

كيلومتر مربع، وبأبنية سكنية من ثلاثة إلى خمسة طوابق. وصل عدد سكانه إلى 650 ألف نسمة، منهم 150 ألف لاجئ فلسطيني (Gamibian, 2018: 151) .

لعب هؤلاء السكان دوراً هاماً بتشكيل الجغرافيا السياسية الجديدة لجنوب دمشق خلال الحصار. أما بالنسبة للبلدات الثلاث، يلدا وببيلا وبيت سحم، فهي مناطق ريفية بلغ عدد سكانها قبل الحرب 70 ألف نسمة (أنظر الخريطة أدناه).

كان مخيم اليرموك يضم العديد من الأسواق المهمة التي كانت تجذب قاطني مدينة دمشق وريفها بالقدر نفسه؛ مثل سوق السيارات في شارع تشرين، وسوق السيراميك الذي يبيع لوازم الحمام وتجهيزات التمديدات الصحية، وأسواق الملابس في شارعَي لوبية وصفد. وقد كانت المجتمعات الريفية المتاخمة لمخيم اليرموك متشابكة معه للغاية: ففي حي التقدّم على سبيل المثال، كان سوق الخضار الضخم الذي يقدم الخضروات المحلية بأسعار رخيصة مصدر جذب للكثير من سكان مدينة دمشق. كما استضافت المناطق الواقعة بين يلدا ومخيم اليرموك العديد من المصانع التي تنتج مواد البناء. أما البلدات الثلاث (يلدا وببيلا وبيت سحم) فقد تميزت بزراعتها وإنتاجها الحيواني، بالإضافة إلى الحرف اليدوية مثل الخياطة والنجارة.

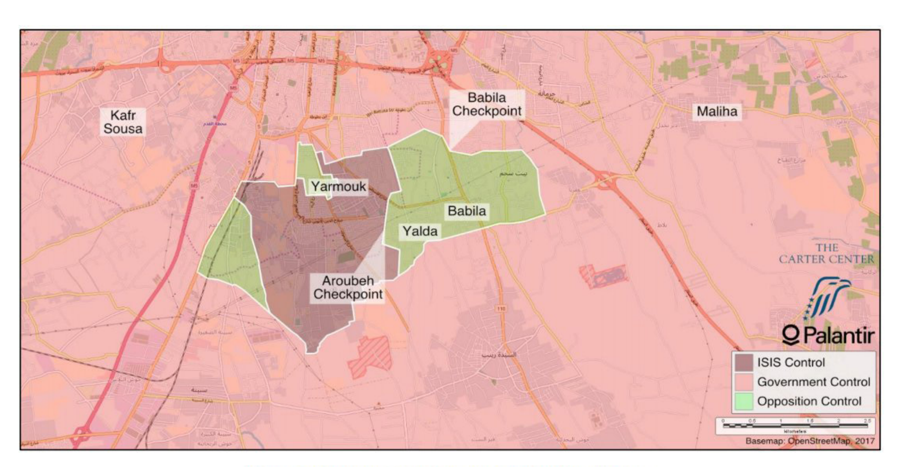


Figure 5 - Situation around Yarmouk Camp by November 15

خارطة: الظروف المحيطة بمخيم اليرموك حتى 15 تشرين الثاني/ نوفمبر

المصدر: (Carter Center and Palantir, 2017:4)

ثانياً: مرحلة المجاعة

1. إنشاء الحصار (كانون الأول/ ديسمبر 2102 – تموز/ يوليو 3102): دراسة حالة مخيم اليرموك

لفهم طبيعة الحصار، يتعين على المرء أن يأخذ في الحسبان أن الحصار ليس حدثاً مفاجئاً، بل إنتاج متعمّد لندرة الموارد. إذ من تاريخ 2012.12.16، بدأ تشديد الحصار المفروض على مخيم اليرموك بشكل تدريجي في الوقت الذي بدأت فيه طائرات ميغ MiG التابعة للنظام السوري بقصف المنطقة مستهدفة مناطق النازحين (مركز توثيق الانتهاكات، 2013). وقد أدى القصف المتزامن مع دخول الجيش السوري الحر إلى مخيم اليرموك في وقت لاحق إلى حالة »نزوح جماعي« (Hardan، 2016) لحوالي 400 ألف شخص (مركز توثيق الانتهاكات، 2013).

بحلول نهاية سنة 2012، نصبت »اللجان الشعبية«، برئاسة القيادي الفلسطيني الموالي للنظام أحمد جبريل، حاجزاً في دوار البطيخة، عند مدخل مخيم اليرموك، بالإضافة إلى حاجزين كانا موجودين مسبقاً في مخيمي الحسينية وسبينة في الجنوب (مشاهدة شخصية، 2013). سُمح للذين فروا بالدخول إلى المنطقة ونقل أمتعتهم، بما في ذلك مخزونهم المنزلي من المواد الغذائية (المونة).[5] أصبح دخول البضائع مقيداً، لكن دون ضريبة تفرضها الحواجز. تم السماح لكل عائلة بقيت في المخيم بإحضار ربطة خبز واحد فقط وما لا يتجاوز نصف كيلو خضار (مركز توثيق الانتهاكات، 2013). كميات الغذاء المسموحة هذه لا تكفي لإطعام عائلة، ما أجبر الأهالي على استهلاك مؤنهم المخزنة لسد النقص.

مع قيام الحواجز بإغلاق الطريق من وقت لآخر، ثم إعادة فتحها فجأة لبضع ساعات، لم يدرك سكان اليرموك الباقون والبالغ عددهم 18 ألف (UNRWA, n.d.) أنه سيتم منذ تموز/ يوليو 2013 (مركز توثيق الانتهاكات، 2013) فرض حصار شامل عليهم. في تلك المرحلة، كانوا قد أستهلكوا تقريباً كامل مؤنهم الخاصة. وبموازاة ذلك، شنّ النظام حملة عسكرية ضد المناطق الريفية المحيطة بالبويضة وسبينة وعقربا وحجيرة والحسينية والذيابية وغزال والبحدلية ، وتمكن من عزل الفلاحين عن حقولهم ومعداتهم وبالتالي مصادر إنتاجهم. وبحلول نيسان/ أبريل 2013، انقطعت الكهرباء عن مخيم اليرموك (Gordts, 2017).

كانت تلك هي النقطة التي بدأ بعدها تضخم الأسعار وانطلق الحصار الفعلي. بعد بضعة أشهر، صارت تباع الفجلة الواحدة بسعر 1.5 دولار، والكيلوغرام الواحد من الرز بسعر 100 دولار (Ciezadlo, 2015). وفي تلك المرحلة، فقدت المواد غير الغذائية قيمتها، فكانت الغسالة أو المكواة تباع بسعر أقل بتسع مرات من سعرها في دمشق الخاضعة لسيطرة النظام (Maqdisi, 2014). أيضاً، بدأ الأشخاص الذين

5. المونة أو مدخرات الغذاء هي المواد الغذائية المنزلية التقليدية، التي تُحفظ عادة بكميات كبيرة مثل الرز أو البرغل أو السكر أو الخضروات المخللة.

كانوا يحتفظون بمؤن في منازلهم بالمتاجرة بها مع بعضهم البعض أو ببيعها لتجار صغار يعيدون بيعها بأسعار مرتفعة. في هذه السوق الجديدة، كان يمكن للمرء أن يجد سلعاً إما مسروقة من متاجر الأسواق التي كانت نابضة بالحياة في السابق، أو من منازل فر أصحابها من المخيم. لم تكن أسعار السوق مرتفعة بسبب الندرة فقط، بل أيضاً بسبب احتكار التجار.

2. استمرار الحصار ومقاومته (تموز/ يوليو 3102 – شباط/ فبراير 4102)

لقد جعلت الحواجز محكمة الإغلاق نقل الطعام إلى مخيم اليرموك أحد المستحيلات، حتى مع عرض رشوة. وقد لجأ الأهالي إلى تناول أي نوع من الأعشاب والنباتات التي كانوا يعثرون عليها، سواء على جانب الطريق أو في مناطق خضراء صغيرة أخرى—معظمها لم يكن مناسباً للاستهلاك البشري بكميات كبيرة، مثل عشبة رجل العصفورة. بين تموز/ يوليو 2013 وشباط / فبراير2014، وصل عدد الوفيات المسجلة إلى 194 شخصاً، ماتوا بسبب نقص الغذاء والرعاية الطبية (Amnesty International, 2015). كثيرون »نجوا لعدة أشهر بغلي الأعشاب والتوابل والماء لتكوين ما يشبه الحساء، مع شرب كوب واحد منه فقط في اليوم« (Todman, 2017: 15).

لتخفيف حدة الوضع، بدأت حوالي ثلاثة منظمات مجتمع مدني محلية مختلفة بإنشاء مساحات لمشاريع بستنة في المنطقة العمرانية لمخيم اليرموك. إذ تمت إزالة سوق الخضار السابق وتهيئة الأرض وإزالة الركام، وتم ملء المساحات على الأرض والأسطح والبعيدة عن مرمى القناصة بالتربة (مشاهدة شخصية، 2014)، وتمت زراعة حوالي ثلاثة هكتارات أي 30 دونماً (حسابات شخصية، كانون الأول/ ديسمبر 2014) في مخيم اليرموك نفسه. كانت هذه المشروعات عالية التكلفة، فجميع مستلزمات الإنتاج مثل التربة والبذور والمياه وحتى آلات الحراثة لم تكن متوفرة، أو كان يجب إحضار بعضها من المناطق المجاورة. تم تمويل هذه المشاريع عبر تبرعات خارجية أو من جمعيات المزارعين في الخارج. ومن أمثلة هذه المشاريع، المشروع الذي قامت به مؤسسة بصمة الاجتماعية في نيسان/ أبريل 2014، ثم تم جني أولى محاصيل في أيلول/ سبتمبر2014، حيث بلغت كمية الحصاد اليومي أحياناً 200 كيلوغرام من الخضروات (مقابلة 1، 2019). كان يتم توزيع حصاد جميع المشاريع الزراعية مجاناً على جميع المقيمين في مخيم اليرموك، سواءً من السكان المحليين أو النازحين، وذلك وفقاً لقوائم»المكتب الإغاثي« والتي يتم تحديثها باستمرار.[6] بلغت تكلفة مشروع بصمة لمدة سنة واحدة حوالي 10 آلاف يورو (مقابلة 1، 2019)، وهي تكلفة قد تبدو مرتفعة للغاية، لكن بالنظر إلى طبيعة الإنتاج وارتفاع أسعار المواد الغذائية في ذلك الوقت (بلغت كلفة الكيلوغرام الواحد من الأرز 67 دولار في نيسان/ أبريل 2014)[7] تعتبر هذه التكلفة

6. كان »المكتب الإغاثي« عبارة عن ائتلاف فضفاض يضم جميع الفئات والمنظمات المحلية المشاركة في العمل الإنساني في مخيم اليرموك. وكان يوجد مكتب تنسيق للتأكد من وصول خدماته إلى جميع المحتاجين هناك (مقابلة 1، 2019).

7. تبلغ زيادة الأسعار هذه أربعين ضعفاً بالمقارنة مع سعر ما قبل الحصار البالغ 1.68 دولار، انظر (Todman, 2017: 16).

واقعية. فبينما كان باستطاعة 10 آلاف يورو شراء حوالي 170 كيلوغرام من الرز لإطعام 170 أسرة فقط لمدة يوم إلى يومين، كان مشروع بصمة وحده يقدم الدعم لأكثر من ثلاثة آلاف شخص، مرة أو أكثر من مرة واحدة، خلال الفترة من نيسان/ أبريل 2014 إلى نيسان/ أبريل 2015 (مقابلة 1، 2019). إضافة إلى ذلك، كانت هذه المشروعات الوسيلة المحلية الوحيدة لإنتاج الغذاء وسط الحرب والحصار.

في 2015.4.1، دخل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى مخيم اليرموك، ما اضطر 13 ألف شخص (تقدير شخصي، 2015) إلى الفرار إلى المناطق المجاورة في يلدا وببيلا وبيت سحم، بمن فيهم القائمين على المشاريع الزراعية. ومنذ تلك المرحلة، ارتبطت مجريات حصار مخيم اليرموك بمجريات المناطق المحيطة. فقد تم نصب حاجز جديد في شارع بيروت-العروبة من قبل »المجلس العسكري«[8] في يلدا، في منتصف المسافة بين المخيم والبلدة. وأصبح هذا الحاجز خط الإمداد الوحيد لحوالي 3 إلى 5 آلاف شخص (تقدير شخصي، 2015) بقوا في مخيم اليرموك، والذين سُمح لهم بإحضار جميع احتياجاتهم الغذائية بدون رسوم مرور.

ثالثاً: مرحلة وقف إطلاق النار

1. التوصل إلى وقف إطلاق النار (شباط/ فبراير 4102 – نهاية 5102)

في شباط/ فبراير 2014، تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، أو ما يسمى »هدنة«، بين المعارضة التي كانت تسيطر على البلدات الثلاث والنظام، والتي تم بموجبها إيقاف العمليات العسكرية. وقد نصت »تنازلات« النظام ضمن هذا الاتفاق على السماح بوصول المساعدات الإنسانية، وتوفير الكهرباء، والسماح بدخول معلمي المدارس الحكومية وبحركة »بعض الأسر« (أخبار الآن، 2014). لكن بقي مخيم اليرموك، الذي كانت تحتله داعش في هذه المرحلة، خارج أية صفقة مماثلة. أدى إتفاق وقف إطلاق النار إلى إنشاء حاجز جديد في حي سيدي مقداد في ببيلا، في شباط/ فبراير 2014 (أخبار الآن، 2014)، والذي كان يسيطر عليه فرع الدوريات التابع للمخابرات العسكرية.

اعتاد النظام أن يطلق على اتفاقات وقف إطلاق النار هذه اسم »اتفاقات المصالحة«. ففي كل بلدة كان يتم تشكيل ما يسمى بلجنة مصالحة تضم من ستة إلى سبعة أعضاء من شخصيات محلية بارزة مثل أعياناً من الأسر الكبرى في البلدة وعلماء الدين، في حين استبعدت ممثلي المجتمع المدني والناشطين السياسيين المحليين. قامت هذه اللجان بإجراء مفاوضات مع النظام، والذي طالب بإجراء محادثات ثنائية مع كل لجنة بلدة على حدة، مما قوض أفضلية التفاوض الجماعي لهذه اللجان. بالإضافة إلى ذلك، استفاد النظام بشكل كبير من تفتت المعارضة، حيث أن الفصائل العسكرية المحلية رفضت الدخول في هذه

---

8. يضم المجلس العسكري سكاناً محليين من جميع فصائل المعارضة المسلحة المتواجدة، وهي جيش الإسلام ولواء شام الرسول وجيش الأبابيل.

المفاوضات (Saidawi, 2019)، معتبرةً جميع المفاوضين خونة (اسماعيل، 2019؛ آغا، 2019). وبهذا أصبح ثلاثة رجال دين يُعرفون باسم مشايخ المصالحة (ومعروفون أيضاً باسم لجان المصالحة)، جميعهم كانوا قد دعموا الانتفاضة في منطقتهم سنة 2011 سياسياً ومالياً، ودعموا تأسيس فصائل المعارضة العسكرية في وقت لاحق (Saidawi, 2019: 3). ويبدو أنه كان لمشايخ المصالحة مصلحة اقتصادية في الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار مع النظام. حيث قام جميعهم باستغلال مناصبهم التمثيلية في اللجان وصلاتهم بمسؤولي النظام لإدارة أعمال تجارية وجمع الثروة على حساب بقية السكان في مناطقهم. ولهذه السبب حاولوا احتواء أي حركة معارضة مدنية في المنطقة وحتى تخويف نشطاء حقوق الإنسان لوضع حد لأنشطتهم (مقابلة 2، 2019).

على سبيل المثال، ينتمي أنس الطويل، الذي كان يمثل ببيلا، إلى عائلة نافذة ذات خلفية دينية تاريخية طويلة في البلدة. أما صالح الخطيب، الذي فاوض باسم يلدا، فينحدر من عائلة معروفة، وقد تتلمذ على يد أحد مؤسسي »معهد الفتح الإسلامي« المدعوم حكومياً من دمشق قبل الحرب (Saidawi, 2019; Rifai, 2018). قام الخطيب خلال الهدنة بجلب المازوت إلى البلدات من خلال إخوته ثم بيعه بأسعار مرتفعة وبالتالي تكديس ثروات طائلة (اسماعيل، 2019). أما محمد نور الدين الهندي (المسمى أبو عبدو الهندي)، والذي مثل بيت سحم وكان أيضاً بائعاً ثرياً في قطاع الأخشاب، فقد تمكن من مواصلة أعماله أثناء فترة وقف إطلاق النار. وقام ابنه بإجراء ما يسمي »تسوية وضع« مع النظام، ما مكّنه من التحرك بحريّة بين جنوب دمشق ومدينة دمشق وإدارة أعمال والده، والذي كان يمتلك قبل الانتفاضة ورشة خشب ضخمة متخصصة في الزخرفة، ومكتب في مجال الإسكان وبناء وبيع المنازل (مقابلة 2، 2019).

سهّل مشايخ المصالحة أيضاً تحويل الأموال، حيث كان لديهم القدرة على الوصول إلى المال وتحريكه.[9] وكان أنس الطويل أكثر من انخرط في هذا العمل من خلال أحد أقاربه الذي كان يجلب المال له عبر الحاجز. وقد اعتمد حوالي خمسة صرافين في هذه المناطق على هذا الشخص، مؤكدين أنه »لا يمكن لأي شخص آخر أن يضمن جلب مبالغ كبيرة من المال« (مقابلة 3، 2019). كانت معظم الأموال (بالدولار) تُحوَّل من تركيا إلى مكتب صرافة في دمشق، ومن ثم يتمّ إرسالها إلى جنوب دمشق، وقد تلقّى الجميع المال بهذه الطريقة: المعارضة المسلحة، والمنظمات الإنسانية والمدنية المحلية، والأفراد. كما كان العاملون في المنظمات غير الحكومية المحلية يتلقون رواتبهم الشهرية بنفس الطريقة (مقابلة 4، 2019). وقد كانت رسوم تحويل الأموال موزعة كما يلي: رسوم التحويل من تركيا إلى سوريا لا تزيد عن 1%، يضاف إليها رسوم الحاجز والبالغة حوالي 1–1.5%، وأخيراً يقتطع الصراف المحلي 3.5–4% من قيمة المبلغ المحوّل. وبهذا كان يتعين على متلقي المبلغ النهائي دفع تكاليف إجمالية تراكمية تبلغ حوالي 6% (مقابلة 3، 2019). وبهذه الطريقة لم يكن مشايخ المصالحة هم المستفيدون الوحيدون من الوضع، بل أيضاً النظام

9. توقفت أكبر شركتي صرافة في دمشق، الهرم وويسترن يونيون Western Union، عن العمل في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة »كجزء من سياسة النظام السوري لمعاقبة تلك المجتمعات واستبعادها من القطاع المصرفي المالي« (Shamali, 2016).

السوري نفسه، والذي كان يسيطر على جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من هذه المنطقة من خلال الحواجز، ويمتلك بالتالي نفاذاً إلى كمية هائلة من العملات الأجنبية.

كذلك المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية كانت تصل إلى هذه المنطقة عبر مشايخ المصالحة، وإن بشكل غير منتظم.[10] فقد إعتاد مشايخ المصالحة على جلب جميع المواد التي لم تكن مدرجة في سلال الطعام، مثل البيض من دمشق. في ذلك الوقت، كان النظام قد حدد الكميات المدخلة من المواد الغذائية بصرامة، وذلك لمنع المناطق المجاورة الأخرى—مثل مخيم اليرموك الذي لم يكن قد توصل إلى وقف طلاق نار مع النظام بعد—من جني أي فائدة إضافية. وبهذا كانت لجان المصالحة تدخل المواد الغذائية لكن بعد دفع »ضريبة« لفرع الدوريات التابع للمخابرات العسكرية، عند حاجز سيدي مقداد (مشاهدة شخصية، 2016).

رابعاً: إحكام سيطرة الحكومة على الاقتصاد

1. إحكام سيطرة الحكومة على الاقتصاد (نهاية 5102 - أيار/ مايو 8102)

تميزت نهاية سنة 2015 بإحكام سيطرة الحكومة السورية على كل من الاقتصاد المحلي وسلوك جميع أصحاب المصلحة في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى تطورين اقتصاديين ملحوظين على الأرض: أولاً، بدأت منطقة جنوب دمشق بالتجارة مع المناطق التي يسيطر عليها النظام، لتصبح مصدراً مهماً لإنتاج منتجات الحليب والألبان لمناطق النظام، وهو ما كان حيوياً بالنسبة لهذه الأخيرة نظراً لارتفاع أسعار هذه المنتجات فيها. ثانياً، صار يُسمح لتجار البلدات الثلاث الذين تربطهم علاقات جيدة بالنظام بجلب كميات كبيرة من المنتجات إلى المناطق المحاصرة، ولكن بعد دفع ضريبة، أو ما سمّي بـ»حصة الفرع«، والتي كانت تصل إلى 10–30% من قيمة سعر الشراء (عنب بلدي، 2016). وكثيراً ما استخدم النظام الحاجز كأداة »لتصحيح« سلوك أصحاب المصالح في جنوب دمشق، حيث كان إما يغلق الحاجز بانتظام أو يزيد ضريبة الدخول لتحقيق أهدافه السياسية في المنطقة (مشاهدة شخصية، 2016).

مع توفر المنتجات الغذائية بشكل أكبر في المنطقة، توقف الكثير من الأهالي عن متابعة آلية التأقلم التي ميزت المراحل الأولى من الحصار (على سبيل المثال مشاريع البستنة) ليصبحوا أكثر اعتماداً على سياسة دمشق وحواجز النظام لتغطية احتياجاتهم. وبمجرد إغلاق الحاجز كانت الأسعار ترتفع فوراً، ويشتري الأهالي كميات كبيرة من الطعام خوفاً من فترة جديدة من المجاعة (اقتصاد، 2018أ).

---

10. يذكر برنامج الأغذية العالمي World Food Programme (WFP) أنه لم يستطع توصيل المساعدات في الفترة ما بين 2015–2017 (WFP, 2017).

2. مناطق الحصار كمورّد للسلع: حالة منتجات الحليب والألبان

لقد أدى خروج معظم ريف دمشق عن سيطرة النظام إلى ارتفاع أسعار الحليب ومنتجات الألبان في مدينة دمشق، فقد كانت هذه المنطقة المورّد الرئيسي لمشتقات الحليب قبل 2011 (اقتصاد، 2013). ونظراً لعدم نجاة معظم الحيوانات خلال فترة الحصار العنيف، تمّ تشجيع جلب الماشية خلال مرحلة الهدنة، وخاصة الأبقار (مشاهدة شخصية، 2016). كان الحليب المنتج يُجمع يومياً من المزارعين عبر ما يسمى بـ»اللجنة الاقتصادية«، والتي كانت جزءاً من لجنة المصالحة التي تم تشكيلها في كل بلدة، ليعاد إرساله إلى مناطق سيطرة النظام بعد ذلك. وقد بلغ الإنتاج اليومي من الحليب في جنوب دمشق عشرة أطنان في سنة 2018، وكان السعر المحلي المدفوع للمزارعين 210 ليرة سورية/ ليتر (0.45 دولار)، أما حين تُغلق الحواجز ، كان الإنتاج الفائض يتسبب في انخفاض السعر إلى 150 ليرة سورية/ ليتر (0.35 دولار) (اقتصاد، 2018ب) ما يؤثر على إنتاج الألبان المحلي بأكمله. وبالتالي ينخفض سعر القشطة والجبن على الفور، وذلك لغياب التخزين المناسب بسبب نقص الكهرباء (الحلّ، 2018). وفي ظل هذه الظروف، كانت التجارة مع دمشق أداة نجاة بالنسبة للمزارعين الذين كانوا يبيعون إنتاجهم بالأسعار المناسبة. لكن الاعتماد على سوق المناطق الخاضعة للنظام، أتاحت للنظام استخدامه كجزء من »التدابير العقابية« ضد المناطق التي تسيطر عليها المعارضة (الحلّ، 2018). وكان مشايخ المصالحة، الذين لم يتمكنوا في كثير من الأحيان من تلبية مطالب النظام بالكامل،[11] يستفيدون من سياسات العقاب هذه لزيادة الضغط على السكان المحليين وتعزيز سيطرتهم المحلية، مما يشير إلى تنامي المصالح المشتركة بين مشايخ المصالحة والنظام.

»لم يكن لدينا منفوش واحد في جنوب دمشق بل منافيش كثيرة« بحسب تعبير الصحفي المحلي وليد الآغا (الآغا، 2019)، في إشارة إلى محيي الدين منفوش، »عرّاب الألبان« (The Economist, 2017)، الذي قام ببناء ثروة خلال حصار الغوطة الشرقية. كان المنفوش يقوم أولاً بتزويد العاصمة بمنتجات الألبان من المناطق المحاصرة، ولاحقاً صار ينقل البضائع من وإلى الغوطة الشرقية. وبأشخاص مثل المنفوش أو »المشايخ«، نشأت طبقة اقتصادية جديدة في المناطق المحاصرة وكانت »ثروتها الجديدة مرتبطة بشكل مباشر بتكتيك النظام المفضل المتمثل في حرب الحصار« (The Economist, 2017).

حالة ما بعد الحصار: النزوح والتطورات الحالية

في 2018.4.29، جرت مفاوضات المصالحة النهائية بين النظام السوري ولجنة مفاوضات تمثل فصائل

11. تراوحت هذه المطالب بين رفع علم النظام السوري، أو إنزال علم الثورة، أو حتى الإصرار على انسحاب المعارضة المسلحة نحو مناطق أخرى.

المعارضة المسلحة المحلية[12]، وذلك بإشراف »مركز المصالحة« الروسي. جاءت صياغة الاتفاقية غامضة، فإلى جانب العودة الكاملة لجميع مؤسسات الدولة، عرضت على جميع المقاتلين والمدنيين الذين رفضوا »المصالحة الوطنية« خروج آمن إلى شمال سوريا. أما بالنسبة لمن اختاروا البقاء، فكان عليهم تسليم أسلحتهم إلى الشرطة العسكرية الروسية وتسوية أوضاعهم (مكنّا، 2018)، إذ كانت الشرطة العسكرية الروسية ستدخل المنطقة لضمان تنفيذ الاتفاقية (حلبي، 2018).

لم يختر مغادرة المنطقة إلّا 8,632 شخصاً (عنب بلدي، 2018)، معظمهم من المقاتلين المسلحين والناشطين المدنيين والنازحين، ولا سيما من مخيم اليرموك ودرعا وحمص والحجر الأسود. ومع بقاء 300 من السكان المحليين فقط، يرى صيداوي في ذلك ما يثبت نجاح مقاربة »المشايخ« والنظام (Saidawi, 2019: 4).[13] بقي 100 ألف شخص في المنطقة، أي ما يزيد بـ30 ألف شخص على تعداد السكان قبل الثورة. ومع عودة الدولة السورية إلى المنطقة تلاشت البنية التحتية البديلة التي كانت قد أنشأتها المعارضة (مقابلة 2، 2019).

على المستوى الإنساني، لا يزال سكان جنوب دمشق في حالة معاناة. فقبل نزوح المعارضة، كانت العديد من الخدمات تغطى عن طريق الحكم المحلي للمعارضة، في حين باتت المنطقة تفتقر إلى مثل هذه الخدمات منذ عودة النظام. على سبيل المثال، في تموز/ يوليو 2018، كان هناك مخبز واحد فقط في المنطقة يعمل فوق طاقته التشغيلية. لذلك كان على الأهالي الذهاب إلى دمشق للحصول على خبزهم اليومي (أبو الذهب، 2018). أما بالنسبة إلى صغار التجار ومزارعي الألبان، فقد تحسن الوضع إلى حد كبير، فلم يعودوا يعتمدون على وسيط يوصل منتجاتهم إلى دمشق. وبالمقابل، سرعان ما فقد مشايخ المصالحة الكثير من امتيازاتهم الاقتصادية والسياسية (اسماعيل، 2018أ ومحمد، 2019). كما غيّر فرع الدوريات التابع للمخابرات العسكرية مصدر دخله (ضرائب الدخول) وبالتالي انخفضت تكلفة التجارة ولم يعد تحويل الأموال وصرفها تابعاً لسيطرة »المشايخ« بعد الآن. ومع ذلك، يأتي دخل فرع الدوريات التابع للمخابرات العسكرية اليوم من رشاوى الأشخاص الفارّين من ملاحقة النظام السوري نحو مناطق سيطرة المعارضة في شمال البلاد، والذين يدفعون ما لا يقل عن مليون ليرة سورية (1800 دولار) للشخص الواحد (Nassar, A. et al., 2019؛ مقابلة 2، 2019). أصبح مشايخ المصالحة الآن مثل أي تاجر محلي آخر »يتمتع بصلات داخل النظام« (مقابلة 2، 2019)، وهو أمر ضروري لتحقيق أي شيء على الإطلاق. على سبيل المثال، أبو عبدو الهندي، الشيخ الذي مثّل بيت سحم، ما يزال ينشط في مجال الخشب والعقارات كما لو لم يحدث شيء (مقابلة 2، 2019).

12. جيش الأبابيل وجيش الإسلام ولواء شام الرسول وحركة أحرار الشام الإسلامية.

13. وبالمثل يرى (إسماعيل، 2018ب) أن العامل الحاسم كان »الدور الأبوي« الذي لعبه مشايخ المصالحة ودعوتهم الشباب إلى للبقاء في المنطقة.

خاتمة

لم تعد هناك مناطق محاصرة في سوريا اليوم، مما يثبت نجاعة حرب الحصار التي شنها النظام. وبالنظر إلى الاقتصاد المحلي في وقت الحصار وكيفية تطور وتشكّل الأنشطة الاقتصادية المحلية خلال مراحل الحصار المختلفة، يمكن إدراك أهمية العوامل الاقتصادية في تمهيد الطريق لاستسلام المعارضة. ففي حين سادت أنشطة الاكتفاء الذاتي كآليات نجاة ومقاومة للحصار خلال المراحل الأولى، أدى اتفاق وقف إطلاق النار إلى توسيع أنشطة الإنتاج والتجارة المحلية من خلال الحواجز. وقد زاد هذا الأخير من الاعتماد الاقتصادي للمناطق المحاصرة على سوق مناطق النظام، ومن تحكم الحواجز التابعة للنظام بهذه المناطق. لذلك يمكن القول إن النظام السوري نجح في إدارة الحصار سياسياً واقتصادياً لصالحه من خلال منح امتيازات اقتصادية لبعض الجهات الفاعلة المحلية، التي أخذت تتقاسم معه المصالح الاقتصادية والسياسية بشكل متزايد. وقد مهد ذلك للاستسلام السياسي الذي انتهت إليه قوات المعارضة.

لقد أظهرت النخبة الجديدة من رجال الأعمال والتي برزت خلال الحصار قدرة على التكيف والنجاة في فترة ما بعد الحصار. فمشايخ المصالحة الذين سبق لهم أن دعموا الثورة بفاعلية في بداياتها، تحولوا إلى وسطاء في اتفاق وقف إطلاق النار وإلى جهات سياسية واقتصادية محلية لا غنى عنها للنظام. وعلى الرغم من فقدانهم الكثير من امتيازاتهم الاقتصادية والسياسية بعد »المصالحة« ورفع القيود المفروضة على تحركات البضائع والأشخاص على الحواجز، إلا أنهم ما زالوا يتمتعون بعلاقات زبائنية مع النظام، الذي يحابي مصالحهم الاقتصادية على حساب الآخرين ويعفيهم من المساءلة عن »خيانتهم« الأولى له سنة 2011.

المراجع

أبو الذهب، غياث (2018): الخدمات تعود تدريجياً إلى بلدات جنوب دمشق وأزمة المنازل المشغولة تُؤرّق النازحين والمالكين، في: موقع سوريتنا (2018.7.3)، http://www.souriatnapress.net/ (تا 2019.6.26)

أخبار الآن (2014): أخبار الآن ترصد حركة الأهالي على معبر ببيلا بعد الهدنة مع نظام الأسد، في: موقع أخبار الآن (2014.2.27)، https://www.akhbaralaan.net/ (تا 2019.6.26)

اسماعيل، مطر (2018أ): الانشقاق معكوساً جنوبي دمشق: لماذا يلتحقون بقوات النظام؟، في: موقع المدن (2018.12.30)، https://www.almodon.com/ (تا 2019.6.26)

–(2018ب): الجنوب الدمشقي: حان موعد التهجير القسري، في: موقع المدن (2018.5.2)، https://www.almodon.com/ (تا 2019.6.26)

اقتصاد (2013): ندرة في حليب البقر بدمشق.. وسعره يتضاعف خلال ستة شهور، في: موقع اقتصاد (2013.7.8)، https://www.eqtsad.net/news/article/4780/ (تا 2019.6.26)

–(2018أ): القصة الكاملة.. لـ حاجز »ببيلا – سيدي مقداد«، في: موقع اقتصاد (2018.1.23)، https://www.eqtsad.net/news/article/18964/ (تا 2019.6.30)

–(2018ب): أسعار الحليب ومشتقاته تتأثر عكسياً بإغلاق الحاجز مع جنوب دمشق، في: موقع اقتصاد (2018.1.7)، https://www.eqtsad.net/news/article/18833/ (تا 2019.6.26)

بصمة (2014): صفحة مؤسسة بصمة الاجتماعية، في: موقع فايسبوك Facebook (2014.5.14)، https://www.facebook.com/bassmeh/photos/a.397928150267948/692900410770719/?type=3&theater (تا 2019.6.26)

الحلبي، عمّار (2018): سورية: الشرطة العسكرية الروسية تدخل جنوب دمشق قبل انتهاء التهجير، في: موقع العربي الجديد (2018.5.9)، https://www.alaraby.co.uk/ (تا 2019.6.26)

الحلّ (2018): حصار النظام لجنوب دمشق يتيح وفرة وانخفاض أسعار الألبان والأجبان هناك!، في: موقع الحلّ السوري الإخباري (2018.1.9)، https://7al.net/jYi29 (تا 2019.6.26)

عنب بلدي (2016): ضرائب جديدة على البضائع الداخلة إلى جنوب دمشق، في: موقع عنب بلدي (2016.11.21)، https://www.enab-baladi.net/archives/114883 (تا 2019.6.26)

–(2018): النظام يعلن السيطرة على مناطق المعارضة جنوبي دمشق، في: موقع عنب بلدي (2018.5.11)، https://www.enabbaladi.net/archives/227786 (تا 2019.6.26)

لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (2018): الحصار كسلاح من أسلحة الحرب: الطويق، التجويع، الاستسلام، الاجلاء، في: موقع مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان (2018.5.29)، https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/PolicyPaperSieges_29May2018_AR.pdf (تا 2019.6.29)

محمد، تيسير (2019): عناصر «المصالحات» وقود لحرب النظام ضد الثوار شمال سوريا، في: موقع شبكة شام (2019.5.30)، http://www.shaam.org/ (تا 2019.6.26)

مكنّا، صفاء (2018): سوريا: على ماذا ينص اتفاق المصالحة جنوب دمشق؟، في: موقع مونت كارلو الدولية (2018.4.29)، https://www.mc-doualiya.com/ (تا 2019.6.26)

مركز توثيق الانتهاكات (2013): تقرير خاص حول حصار مخيم اليرموك في دمشق ومدينة المعضمية في ريف دمشق. منسيّون تحت الحصار، في: موقع مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (2013.9.5)، http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/1379660373#.XVqh7_IzaDI (تا 2019.6.26)

المقابلات

الآغا، وليد (2019)، صحفي في جنوب دمشق (الآن في إسطنبول)، أجرى الباحثون معه المقابلة عبر واتسآب (2019.6.9).

اسماعيل، مطر (2019)، صحفي في جنوب دمشق (الآن في إسطنبول)، أجرى الباحثون معه المقابلة عبر واتسآب (2019.6.10).

مقابلة 1 (2019)، ناشط ومزارع في اليرموك (الآن في ألمانيا)، عبر واتسآب (2019.6.22).

مقابلة 2 (2019)، أجراها الباحثون مع ناشط إعلامي في جنوب دمشق (الآن في إدلب)، عبر واتسآب (2019.6.12).

مقابلة 3 (2019)، أجراها الباحثون مع صرّاف في جنوب دمشق (الآن في إسطنبول)، عبر واتسآب (2019.6.8).

مقابلة 4 (2019)، أجراها الباحثون مع قائد عسكري محلي في جنوب دمشق، عبر واتسآب (2019.6.10).

References

Amnesty International. (2015): Inside Yarmouk: Life under siege (17.4.2015); available at: https://www.amnesty.org.uk/ (last accessed on 24.6.2019)

Carter Center and Palantir (2017): Conflict Resolution Program - Program Reports: Weekly Conflict Summary: November 9-15, 2017, in: site of The Carter Center; available at: https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/weekly-conflict-summary-2017.11.09-15.pdf (last accessed 12.8.2019)

Ciezadlo, A. (2015): A garden grows amid the daily dangers of a siege in Syria, in: site of Al Jazeera America (18.5.2015); available at: http://america.aljazeera.com/ (last accessed on 26.6.2019)

COAR (2019): Beyond Checkpoints: Local Economic Gaps and the Political Economy of Syria's Business Community, in: Center for Operational Analysis and Research (15.3.2019); available at: https://coar-global.org/ (last accessed on 26.6.2019)

Gamibian, N. (2010): Rethinking Camps. Palestinian Refugees in Damascus, Syria. In: Gmelch, G., Kuppinger, P. (eds.), in: *Urban Life. Readings in the Anthropology of the City*. Illinois, Waveland Press, Inc., 137–152.

Gordts, E. (2017): Caught Between ISIS And Assad, A Palestinian Refugee Camp Is Starving To Death, in: site of Huffpost (9.4.2015); available at: https://www.huffpost.com/ (last accessed on 26.6.2019)

Hakim, H. (2009): Palestinian Identity-Formation in Yarmouk: Constructing National Identity through the Development of Space (15.5.2009); available at: https://www.anthropology.uci.edu/files/docs/2009_malinowski_hakim.pdf (last accessed on 26.6.2019)

Hardan, A. (2016): The Catastrophes of Today and the Catastrophe of 1948 in Syria, in: site of Jadaliyya (18.5.2016); available at: https://www.jadaliyya.com/ (last accessed on 26.6.2019)

Lund, A. (2016): Into the Tunnels. The Rise and Fall of Syria's Rebel Enclave in the Eastern Ghouta, in: site of The Century Foundation (21.12.2016); available at: https://tcf.org/content/report/into-the-tunnels/ (last accessed on 26.6.2019)

Maqdisi, W. (2014): Der Markt der Plünderer, in: site of medico international (19.1.2014); available at: https://www.medico.de/der-markt-der-pluenderer-14705/ (last accessed on 26.6.2019) (German)

Nassar, A. et al. (2019): Syrians in former opposition pockets still using smugglers, corrupt security officials to

transport themselves north amid »false promises« of reconciliation, in: site of Syria direct (11.4.2019); available at: https://syriadirect.org/ (last accessed on 26.6.2019)

Rifai, L. (2018): Syria's Regime Has Given the Fatah Islamic Institute Influence, but at What Cost?, in: site of Carnegie Middle East Center (13.12.2018); available at: https://carnegie-mec.org/ (last accessed on 26.6.2019)

Saidawi, al., H. (2019): How Syria's Regime Used Local Clerics to Reassert Its Authority in Rural Damascus Governorate, in: site of Carnegie Middle East Center (27.3.2019); available at: https://carnegie-mec.org/ (last accessed on 3.7.2019)

Shamali, al-, M. (2016): Hawala: moving money in Syria's underground financial sector, in: site of Syrian Voice (10.10.2016); available at: http://syrianvoice.org/en/ (last accessed on 26.6.2019)

Siege Watch. (2016): Siege Watch: First Quarterly Report on Besieged Areas in Syria, in site of Siege Watch (9.2.2016); available at: https://siegewatch.org/ (last accessed on 26.6.2019)

Sparkes, A. C. (2000): Autoethnography and narratives of self: Reflections on criteria in action, in: *Sociology of Sport Journal*, 17, 21-43.

The Economist (2017): Syria's new war millionaires, in: *The Economist* (1.6.2017); available at: https://www.economist.com/ (last accessed on 26.6.2019)

Todman, W. (2016): Siege Warfare in Syria, in: site of Lawfare (13.7.2016); available at: https://www.lawfareblog.com/ (last accessed on 29.6.2019)

– (2017): Isolating Dissent, Punishing the Masses: Siege Warfare as Counter-Insurgency. *Syria Studies, 9*(1), 1-32; available at: https://ojs.st-andrews.ac.uk/ (last accessed on 26.6.2019)

UNRWA. (n.d.): The Crisis in Yarmouk Camp, in: site of UNRWA; available at: https://www.unrwa.org/crisis-in-yarmouk (last accessed on 26.6.2019)

WFP (2017): Bringing relief to families in Rural Damascus, in: site of World Food Programme Middle East (23.4.2017); available at: https://insight.wfp.org/ (last accessed on 26.6.2019)

سوق الحوالات المالية في سوريا: آليات العمل وتأثيره على الاقتصاد

محمد الجسيم وعمر العبيد

مقدمة

تعد التحويلات المالية ذات حساسية وأهمية على المستوى الاقتصادي والأمني في العالم. وقد دأبت الحكومات على السعي لمحاولة تدقيقها ومتابعتها، ووضع آليات لضبطها، ومعرفة حركتها واتجاهاتها، خاصة مع اتساع ظاهرة التحويلات غير الرسمية والمعروفة باسم »الحوالات«. فعدم ضبط مصدر ووجهة الأموال، يؤدي إلى صعوبة التعرف على الدور الذي تقوم به في اقتصاديات الدول المستقبلة والمرسِلة، وأيضاً دورها في تمويل الأنشطة غير الشرعية والشبكات الإجرامية والمنظمات الإرهابية. ومع انتشار الحروب والفوضى والفقر والإرهاب على مستوى العالم، وخاصة في الشرق الأوسط، ازدادت حساسية انتقال الأموال التي غالبا تتم بصورة غير رسمية عن طريق الحوالات.

ولقد ازدادت أهمية سوق الحوالات غير الرسمي في سوريا بعد الحرب نتيجة عوامل عدة منها؛ تعطل الجهاز المصرفي في ظل غياب الدولة وعجزها، خاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية، وآثار النزاع على الاقتصاد والمجتمع، ووجود ملايين اللاجئين خارج سوريا، وانخفاض التكاليف المالية والإدارية والقانونية والزمنية للحوالات.

يهدف هذا البحث إلى دراسة سوق الحوالات في سوريا والتعرف على خصائصه، وعوامل توسعه، وديناميكياته، واتجاهات حركة الأموال وتكلفة نقلها، وتأثيرها على الأنشطة الاقتصادية المحلية. ولتحقيق هذه الأهداف تم اعتماد اسلوب المقابلة عبر السكايب Skype مع مجموعتين من الأفراد خلال شهري أيار وحزيران 2019. وقد شملت المجموعة الأولى ست مقابلات مع عاملين ومستثمرين في سوق الحوالات المالية داخل وخارج سوريا؛ في تركيا (غازي عينتاب، إستانبول، هاتاي، مرسين)، وألمانيا، وسوريا (ريف حلب). وقد واجهت المقابلات صعوبات جمة بسبب التخوفات الكبيرة للعاملين. بينما شملت المجموعة الثانية خمس مقابلات مع خبراء وأكاديميين اقتصاديين، في مجالات البنوك، والسياسة المالية والنقدية، والاقتصاد الكلي.

أولاً: سوق الحوالات في سوريا وعوامل توسعه:

تعرف الحوالة بأنها »نظام غير رسمي لتحويل الأموال لا يتطلب إثبات الهوية للمحولين أو التحقق من العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها، وتحويل الاموال في هذه الحالة يتم من خلال شبكة غير رسمية ولا يتم فيها انتقال مادي أو إلكتروني للأموال، بل عبر وسيطين أحدهما مرسل والأخر متلقي للأموال« (مينافاتف، 2005).

لا يمكن ربط سوق الحوالات المالية في سوريا بحالة الحرب، فهو قديم قد ارتبط بالحركة التجارية قبل عقود. وفي التسعينات، أصبح أحد أهم وسائل إجراء الصفقات، وذلك بسبب ضعف بنية النظام المصرفي والمؤسسات المالية السورية، وضعف الثقة بها (مقابلة 1، 2019).

مع مطلع الألفية؛ حاولت الحكومة تنظيم السوق غير الرسمي وضبطه من خلال إصدار القانون (24) لعام 2006، الناظم لعمل المصارف وشركات الصرافة والحوالات، وفيه إجراءات لتقليل الفوارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق. ورغم ذلك استمر العمل بالحوالات المالية (مقابلة 2، 2019).

وبشكل عام، كان اللجوء إلى الحوالات المالية نتيجة لضعف الخدمات المصرفية الرسمية، وارتفاع تكاليفها، وبطئها، ونتيجة لتميّز الحوالات بالسرعة وانخفاض التكاليف، لكنها كانت تعتمد أسعار صرف غير رسمية هي أعلى من الرسمية (مينافاتف،4–3:2005). ويعود التوسع الكبير الذي طرأ على سوق الحوالات في سوريا بعد 2011 إلى عوامل إضافية، منها:

العقوبات الدولية: وأهمها الأمريكية التي شملت شخصيات، وكيانات حكومية بما في ذلك القطاع العام المصرفي والبنك المركزي، إضافةً لشركات خاصة ورجال أعمال متهمين بدعم وتمويل النظام السوري. ووفقاً لهذه العقوبات، يتمّ تجميد الأصول المالية للجهات المشمولة بالعقوبات، وحظر التعامل المالي والتجاري معها. أما الاتحاد الأوروبي European Union فقد شملت عقوباته منع التعاملات المالية والتجارية مع المشمولين بالعقوبات وتجميد أرصدتهم المالية. وحظرت سويسرا التعاملات المالية مع

الحكومة السورية، وأوقفت تركيا التعامل مع المصرف المركزي السوري وكذلك التعاملات الائتمانية المالية. وكذلك الجامعة العربية، أوقفت التعامل مع البنك المركزي السوري، والتعاملات المالية مع الحكومة (نُصح، 2017).

اللجوء والهجرة إلى الخارج: يقدر عدد اللاجئين السوريين بحوالي 5.4 مليون في دول الجوار السوري، إضافة لأكثر من مليون في أوروبا ودول أخرى (UNHCR, 2019). وبالتالي فقد أثر خروج هذا العدد الكبير في إنعاش سوق الحوالات، من خلال إرسال مساعدات مالية لإعانة أسرهم التي تعاني من الفقر والحرمان بفعل النزاع. إذ وصل معدل الفقر عام 2017 إلى 93.7% بالاستناد إلى خط الفقر الكلي للأسرة الواحدة (المساوي بالمتوسط 181 ألف ليرة سورية شهرياً) (المركز السوري لبحوث السياسات، 2019:(59.

الطلب الكبير على الحوالات: وذلك لانخفاض رسومها، وسرعتها، وانتشارها الجغرافي مقارنة بالقنوات الرسمية للتحويلات، وبسبب الوضع القانوني »فأغلب اللاجئين في أوروبا يعيشون على الاعانة الحكومية، وبالتالي أي تحويلات مالية قد تعرض اللاجئ للمساءلة« (مقابلة 3، 2019).

انخفاض المنافسة من قبل شركات التحويل الرسمية المحلية والعالمية، حيث تغيب إمكانية التحويل المباشرة عبرها إلى سوريا بسبب العقوبات. فعلى سبيل المثال، شركة وسترن يونيون Western Union تتعامل مع وكلائها في لبنان، وهذا الوكيل يقوم بتحويل الأموال إلى شركة تحويلات مرخصة في مناطق سيطرة النظام. أما التسليم، فيتم بالعملة السورية وفقاً لسعر الصرف الرسمي، أي أقل من السعر الحقيقي، فضلاً عن أنه يستغرق وقتاً أطول ويخضع لرقابة السلطات المحلية (مقابلة 4، 2019).

كما يعد سوق الحوالات جاذباً للمستثمرين والباحثين عن عمل. إذ يرى المستثمرون، ذوو رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة، في الحوالات مجالاً اضطرارياً لانعدام إمكانية الاستثمار في القطاعات الأخرى داخل سوريا، وصعوبة تأسيس مشاريع برؤوس أموال صغيرة في البلدان المضيفة للسوريين. وقد وفر لهم هذا السوق أرباحاً مرتفعة بفعل الطلب الكبير والمتنامي على تحويل الأموال، ولانخفاض النفقات لعدم خضوعه للضرائب. فقد بلغ »متوسط الأرباح الشهرية لمكتب حوالات في تركيا حوالي 2500–3000$ بمعدل 500 حوالة شهرياً« (مقابلة 5، 2019). ويعدّ المستثمرون في القطاعات الأخرى الحوالات ميسّراً لأعمالهم التجارية والصناعية، في ظل القيود والعقوبات المفروضة على سوريا، وأيضا كوسيلة للتهرب من الضرائب.

يعتبر العاملون في سوق الحوالات عملهم ذا طبيعة سهلة وغير مجهدة وأجوره جيدة مقارنة بالقطاعات الأخرى. كما أنه يتخطى بطبيعته غير الرسمية القيود القانونية المفروضة على عمل السوريين، وذلك في دول مثل لبنان والأردن وتركيا، حيث يعاني الذين يعملون في مجالات أخرى من الرواتب الزهيدة والشروط المجحفة (مقابلة 6، 2019).

ثانياً: آليات عمل سوق الحوالات ومخاطره:

ترتكز آليات العمل في سوق الحوالات على ثلاثة عناصر متضافرة: رأس المال، وشبكة علاقات واسعة، وسمعة ذات مصداقية وموثوقية (مينافاتف،3:2005). فرأس المال التأسيسي هو أساس تغطية الحوالات، ويجب أن يبلغ كحدٍ أدنى بين 5 و–10 آلاف دولار لدخول سوق الحوالات، بينما يبلغ الاستثمار المثالي 500 ألف دولار (مقابلة 7، 2019). أما شبكة العلاقات الواسعة، فتتيح إمكانية الوصول لنطاق جغرافي واسع، وتوفّر المرونة والسرعة لحركة أموال العملاء. ولا يمكن توسيع هذه الشبكة إلا بوجود المصداقية والموثوقية، لأن هذا السوق يعمل دون ضمانات قانونية. فالعمل يُبنى على الثقة، التي تبدأ بحذر شديد، وبمبالغ مالية صغيرة، ثمّ تتطور مع مرور الوقت. وبالتالي، فمن الملاحظ أن فروع مكاتب الحوالات في تركيا غالباً ما تكون موجودة في مناطق سورية ينحدر أصحاب المكاتب منها أو مناطق سورية نزحوا منها إلى تركيا (مقابلة 8، 2019).

ومع مرور الزمن واستمرار التعامل، تتكون علاقات شبيهة بشراكات قائمة على الثقة والمصالح المشتركة. ولضرورات التوسع، قامت بعض الشركات بإنشاء برامج (تطبيق) إلكترونية تشترك فيها مكاتب الحوالات بشرط تسديد مبلغ محدد (كتأمين) تطلبه الشركة صاحبة البرنامج. يقوم المشتركون من خلالها بإجراء تحويلات لما دون 5000 دولار، وتحصل الشركة الراعية على رسوم (3–2 دولار) عن كل تحويلة، ثم يتقاضى المشتركون من عملائهم أجوراً إضافية لصالحهم. كل مشترك في التطبيق يكون لديه صندوق مالي يتبادل من خلاله الأموال مع المشتركين الآخرين، ومن هذه البرامج المعتمدة (العالمية، السكسوك، البركات، الوفاق) (مقابلة 5، 2019).

بالنسبة لنقل الحوالات بين المكاتب، فيتمّ بعدة طرق منها النقل المادي للأموال بين مكاني الإرسال والاستقبال في الحيزات الجغرافية التي تكون فيها حركة الأفراد سهلة، والمشاكل الأمنية والقانونية منخفضة. أو يتم من خلال الدفع للمكتب الموجود في مكان المرسِل والتسديد من قبل المكتب في مكان وجود المتلقي، وبالعملة المتفق عليها وبسعر صرف يحدده مكتب الحوالة. يستخدم التجار والصناعيون هذا النمط غالباً، فيقومون بتحويل مبالغ كبيرة تسهم في توفير سيولة للمكاتب بدون نقل مادي للأموال (مقابلة 9، 2019).

وبذلك فإن انتقال الأموال في سوق الحوالات يتم استنادا إلى مبدأ المديونية، حيث تُنشأ صناديق مالية في موقعين جغرافيين مختلفين—ضمن الدولة أو خارجها. ويتم تحريك الأموال (إرسالاً واستقبالاً) على مبدأ المديونية بين الصناديق، التي تخضع لعمليات تسوية كل فترة حسب اتفاق المستثمرين والتي غالباً ما تكون سنوية، مع وجود مراجعات وتدقيق حسابات شهرية أو أسبوعية. كما أشار العاملون في السوق أن تسوية المديونية في آخر السنة أو في حالة إغلاق المكتب تتم إما بإرسال المبلغ المدين عبر مكتب وسيط بعمولة تكون أقل من عمولة الحوالات التي أجراها المكتب، أو عبر نقل الأموال باليد عبر وسيط متنقل

بين المناطق سواء في سوريا أو مختلف البلدان التي تنشط فيها سوق الحوالات (مقابلة 10، 2019).

ويمكن التمييز بين »مكاتب حوالات تفتتح فروعاً لها في مناطق مختلفة، وتعود لصندوق مركزي واحد، ورأسمال متنقل بين فروعها. ومكاتب متعددة تُجري عملية التبادل فيما بينها« (مقابلة 7، 2019).

يتميز سوق الحوالات المتعامل مع سوريا (داخل أو خارج سوريا) بأنه سوق خليط بين الرسمي وغير الرسمي. فبينما مكاتب الحوالات الموجودة خارج سوريا، مثلاً في تركيا وأوروبا، تعمل تحت واجهة أعمال تجارية أخرى، مثل محلات بيع هواتف نقالة أو ذهب ومجوهرات، فإن مكاتب التحويلات في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية—التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي—يتم ترخيصها، وإلزامها بدفع مبلغ تأمين قدره 50 ألف دولارعلى شركات الصرافة، وخمسة آلاف دولار على مكاتب الحوالات كشرط للحصول على التراخيص (سمارت، 2016). ولكن هذه المحاولات لتنظيم وترخيص سوق الحوالات من قبل الإدارة الذاتية لا تنفي عنه صفة أنه سوق غير رسمي، وذلك لأن الإدارة الذاتية سلطة أمر واقع، لا تمتلك مرجعية قانونية ومؤسسات مالية توفر لها أمكانية الاندماج بالمؤسسات المالية في الدول الأخرى.

وفي مناطق سيطرة النظام هناك سوق حوالات غير رسمي قائم بشكل موازٍ لأعمال تجارية ومصرفية رسمية، ويتم التعامل معه من خلال شبكات شخصية. أما في مناطق إدلب، وريف حماه، المسيطر عليها من قبل فصائل المعارضة، فسوق الحوالات هو غير رسمي بالكامل. هذا الأمر ينطبق إلى حد ما على المناطق التي تسيطر عليها تركيا (درع الفرات وغصن زيتون)، والتي قامت الحكومة التركية بافتتاح فروع بنكية فيها لمؤسسة البريد التركي (Posta ve Telgraf Teşkilatı—PTT) (ترك برس، 2018)، وعملت على إلزام كل المنظمات المدنية والدولية العاملة لأجل سوريا والمرخصة في تركيا باستخدامها عند تحويل الأموال إلى سوريا (مقابلة 11، 2019). وتُعد هذه المحاولة هامة في إطار إيجاد ضابط بديل للتدفق غير الرسمي للأموال.

وبذلك لا يختلف نظام الحوالات داخل سوريا عن خارجها كثيراً، فهي تستخدم مزيجاً في عملها بين الطرق الرسمية وغير الرسمية. إذ يتخذ العاملون في الحوالات من الخارج إلى داخل سوريا منطقتين أساسيتين كنقاط تحويل، وهي الحسكة شمال شرق سوريا (تسيطر عليها الإدارة الذاتية)، وريف حماه شمال غرب سوريا (تسيطر عليها المعارضة). وفي حال كانت هنالك تحويلات إلى مناطق سيطرة النظام، فهي تتم غالباً عبر شركات التحويل الرسمية المسجلة، للمبالغ دون المليون ليرة سورية، حيث يقوم العامل في شركة الحوالات بإرسال الأموال عبر الشركة الرسمية إلى المستقبل ولكن باسم غير اسم الشخص المرسل (مقابلة 12، 2019). فمثلاً يجري التحويل من مكتب عينتاب إلى مكتب في الحسكة؛ الذي يقوم بتسليم الحوالة لشركة مرخصة لدى الحكومة السورية، وتحويلها إلى فرعها في دمشق لتسليمها للمستفيد، وفي هذه الحالة يستخدم إشعار التحويل إسماً غير المرسل الحقيقي، لأنه سيكون خاضعاً لآلية رقابة يفرضها النظام على الحوالات. أما المبلغ فيتم تسليمه بالليرة السورية بعد التحويل من العملة الأجنبية من قبل

المكتب بسعر صرف السوق (مقابلة 7، 2019).

بشكل عام، تعتبر كلا من تركيا ولبنان وكردستان العراق أكثر الأسواق مرونة في تحريك الأموال بشكل غير رسمي من وإلى سوريا. بينما تحد القيود القانونية والرقابة من سوق التحويلات غير الرسمي في كل من أوروبا، وبشكل أكبر دول الخليج (مقابلة 13، 2019).

رسوم تحويل الحوالة:

تختلف رسوم الحوالات تبعا لنشاط حركة الأموال والمرتبط بالنشاط التجاري بين المناطق داخل سوريا ومع دول الجوار، وبمدى توفر السيولة والعرض والطلب، والظروف الأمنية، ومصدر ووجهة التحويل. كما أن الرسوم تختلف بحسب مقدار الأموال المحولة، فغالباً ما يتم تحويل المبالغ التي تقل عن ثلاثة آلاف دولار برسوم مقطوعة، بينما رسوم المبالغ الكبيرة هي نسبة من قيمة المبلغ، وتنخفض نسبة الرسوم كلما زاد المبلغ (مقابلة 13، 2019).

إضافة إلى رسوم الحوالة، تحصل مكاتب الحوالات على ربح إضافي من خلال سعر الصرف في حال تم تسليم الحوالة بعملة أخرى. بالرغم من أن سعر الصرف المعتمد في مكاتب الحوالات أعلى من السعر الرسمي للعملة، وأقرب إلى سعر السوق، إلا أنه يضمن هامشاً من الربح ناتجاً من التصريف (مقابلة 14، 2019).

تقسم رسوم الحوالات من تركيا إلى سوريا بحسب قيمة الحوالات:

100– 500 دولار: رسومها 3– 5 دولار

501– 1000 دولار: رسومها 5–7 دولار

1001– 3000 دولار: رسومها 10– 15 دولار

5000 دولار– أكثر: رسومها 1–2 دولار لكل ألف دولار

أما في حالة حركة الحوالات العكسية من سوريا إلى تركيا فتكون الرسوم أعلى بقليل، وغالباً ما تشمل الحوالات دون الخمسة آلاف دولار. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة إدخال الدولار إلى تركيا »فيكفي وجود سجل تجاري في تركيا، ليتمكن التاجر من إدخال ما يريده من الدولار، بينما هناك صعوبة في إخراج الدولار من تركيا (مقابلة 9، 2019). وبالتالي هناك محاولة لمنع إخراج العملة الأجنبية من تركيا، للحفاظ على قيمة الليرة التركية وتجنيبها الانهيار. أما المبالغ الكبيرة المحولة، والتي تتجاوز 30 ألف دولار، فيتم عقد صفقة بين الطرفين، وتبلغ الرسوم في الحالة المستقرة لمبلغ 100 ألف دولار مثلاً، 50 دولاراً فقط (مقابلة 15، 2019). وترتفع بارتفاع درجة المخاطرة.

إن غالبية الحوالات من أوروبا إلى سوريا هي حوالات شخصية بهدف الإعالة وليس التجارة (مقابلة

9، 2019)، وتتراوح بين 50 و1000 دولار وتختلف رسومها من دولة لأخرى. فتبلغ رسوم الحوالات من ألمانيا إلى سوريا 4%، وذلك لأن هناك حركة نشطة بفعل عدد السوريين الكبير هناك، بينما تصل رسوم الحوالة من النرويج إلى سوريا 9%، لأن عدداً قليلاً من السوريين موجود هناك. أما الحوالات العكسية فهي شبه معدومة. وبالنسبة للحوالات من دول الخليج فغالباً يسود الاكتفاء بهامش الربح الذي يحققه تحويل العملة من عملة دول الخليج إلى الدولار أو الليرة السورية، وهو ما يطلق عليه في السوق بمصطلح »القص« (مقابلة 16، 2019).

أما رسوم الحوالات داخل سوريا، فهي تختلف بحسب نشاط الحركة التجارية بين مناطق السيطرة (سيطرة النظام، المعارضة، الإدارة الذاتية). إذ تنخفض الرسوم في المناطق التي تشهد حركة تجارية نشطة. أما رسوم تصريف الدولار إلى الليرة السورية أو بالعكس فغالباً ما تُضاف إلى رسوم الحوالة، خصوصا في الحوالات إلى مناطق سيطرة النظام، لكن يتم أحياناً الاكتفاء بما تدره الفروقات في تصريف العملة. أما في حال كان الإرسال والتسليم بالليرة السورية، فتكون نسبة الرسوم 1%.

بالنسبة لتقاسم الرسوم بين المكاتب (المرسلة والمستقبلة) فهي تكون مناصفة بحسب ما أجمع عليه العاملون في سوق الحوالات في كل المناطق. أما في أوروبا فتعتمد إما المناصفة أو يحدد مكتب الاستقبال في سوريا حصته، ويترك للمكتب المرسل تحديد حصته بالاتفاق مع العميل المرسل. وهذه الطريقة معتمدة أيضاً في برامج الحوالات الإلكترونية، حيث يحدد المكتب الراعي للبرنامج الالكتروني حصته ويترك للمشتركين تحديد الرسوم التي يتقاضونها من المرسلين (مقابلة 5، 2019).

درجة المخاطرة:

بالرغم من ربحية العمل والاستثمار في سوق الحوالات، إلا أنه يتميز بمخاطرة عالية تتضمن مخاطر المساءلة القانونية بسبب العمل دون ترخيص، أعمال السلب والنصب والسرقة، والتورط بعمليات غسيل وتهريب الأموال، وأيضا بتمويل شبكات إرهابية وأعمال غير شرعية كالاتجار بالبشر، وتجارة السلاح والمخدرات.

ففي بعض الأحيان، تتعرض مكاتب الحوالات أثناء تسليمها واستلامها مبالغ مالية كبيرة للسطو والسرقة، كتعرض صاحب مكتب حوالات في غازي عينتاب التركية في مطلع 2019، لاعتداء وسرقة لكل أمواله، بدون القدرة على تقديم شكوى للشرطة بسبب عدم قانونية عمله (مقابلة 11، 2019).

أما المخاطر القانونية واحتمالية التورط بشبكات إجرامية وغسيل أموال فهي مرتفعة جداً. فمثلاً اعتقل الامن التركي عامل حوالات لتسليمه 800 ليرة تركية لشخص مطلوب في إستانبول (مقابلة 17، 2019). وأيضاً في مناطق سيطرة النظام، حيث كشف رئيس قسم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في إدارة الأمن الجنائي أنه تم القبض على شخص »لقيامه بمزاولة مهنة الحوالات المالية من دون ترخيص بالاشتراك مع متوارين لأموال مصدرها دول معادية للبلد، إلى جانب سرقة المال العام من خلال مزاولة

مهنة الحوالات المالية وتصريف العملة الأجنبية في السوق السوداء وإضعاف الاقتصاد الوطني« (الاقتصاد اليوم، 2019). وهناك مخاطر الحصول على عملة مزورة، حيث أشار أحد المكاتب في إستانبول أن هناك عملة متقنة الصنع لا تكشفها إلا أجهزة ذات جودة العالية يطلق عليها مكاتب التحويلات اسم »دولارات حزب الله« (مقابلة 18، 2019). وهو ما أشارت إليه تقارير صحفية عن إبلاغ السلطات الفيدرالية الأميركية؛ البنوك المركزية في الدول المجاورة لسوريا عن وجود كميات كبيرة من الدولارات المزيفة مصدرها أطراف إيرانية التي لا يمكن كشفها بالأجهزة الحسية المعتادة (رأي اليوم، 2014).

وقد دفعت كل هذه المخاطر بعض الضحايا لطرق غير قانونية لاسترداد أموالهم، بما فيها العنف المسلح والتهديد. فمثلاً قام أحد العاملين في أوروبا بالتملص من تسديد ذمته المالية لأحد المستثمرين في سوق الحوالات بحجة سرقة المبلغ، مما دفع المستثمر لاستدراجه إلى قبرص، إلى جبل معزول وهدده بالقتل إذا لم يتم تسليم المبلغ لعدم ثقته بقصة السرقة (مقابلة 3، 2019).

ثالثاً: تأثير سوق الحوالات في الاقتصاد السوري:

بحسب الاقتصاديون الذين تمت مقابلتهم، لا يوجد بيانات دقيقة عن حجم تدفق الحوالات واتجاهاتها؛ لذلك يصعب جداً تحليل تأثيراتها بشكل دقيق على الاقتصاد السوري. لكن، ومن رصد أولي لحركة الحوالات، يقول أحد الاقتصاديين »إن تأثيرها على الميزان التجاري سلبي، لأن التدفقات المالية إلى الخارج لأغراض تجارية هي أعلى من الداخلة، بينما يُعتبر تأثيرها إيجابياً على القوة الشرائية والإنفاق الاستهلاكي للأفراد وعلى سعر الصرف، فوجود معروض أجنبي في السوق—حتى لو كان بين أيدي الناس—يخفض قيمة العملة الأجنبية مقابل المحلية ويحرك الطلب«(مقابلة 11، 2019). في نفس الوقت يرى آخرون بأنه »يساهم في تعزيز الاضطراب في سعر الصرف بسبب فوضى حركة الأموال والمعلومات عن مقدار القطع الأجنبي الداخل والخارج« (مقابلة 19، 2019).

ومن هنا يمكن القول إن أهم التأثيرات السلبية لسوق الحوالات على الاقتصاد السوري هو مساهمته في تسهيل عمليات تهريب للأموال لعقد صفقات غير شرعية كشراء السلاح أو تهريب الآثار والنفط وبذلك تأجيج النزاع من خلال تمويل الأطراف المتصارعة، بما فيها الحركات الإرهابية (مقابلة 20، 2019). من جهة أخرى تستخدم أيضا الحوالات المالية غير الرسمية لعقد صفقات من وإلى سوريا من قبل النظام السوري ومؤيدييه من رجال الأعمال والموجودون على قائمة العقوبات الدولية. ومع تراكم الأموال غير الشرعية لأمراء الحرب و بسبب محدودية نقل الأموال لنظام السوري والمعاقبين إقتصاديا ، أصبحت شبكات الحوالات المالية أحد أهم الطرق لإخراج وغسل هذه الأموال.[1]

1. تقدم قائد جيش الإسلام إلى مجلس ولاية أنطاليا التركية بصفته رجل أعمال لاستثمار أرض بقيمة 30 مليون دولار، بهدف إقامة مول تجارى ضخم تناهز تكلفته 70 مليون دولار (اليوم السابع، 2018).

ومن الناحية الاقتصادية، فإن توسع سوق الحوالات يضرّ بالأنشطة الإنتاجية، إذ إنّه يشجّع الأنشطة التجارية والمالية غير الإنتاجية، ويُنتج شبكة من الوسطاء المتنفذين الذين يحققون أرباحاً عاليةً من خلال تهريب الأموال للخارج، كما يؤدي إلى النأي عن الاستثمار بالقطاعات الإنتاجية.

أما آثاره الإيجابية، فتتمثل بتسهيل وصول الإعانات المالية إلى الأسر داخل سوريا، وبالتالي تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية في مختلف المناطق السورية، وخاصة تلك الخارجة عن سيطرة الحكومة، والتي لا يتوافر فيها أي مؤسسات مالية. كما أنها تدعم الحركة التجارية وتوفير السلع في الأسواق، وتخلق فرص عمل للسوريين في الداخل والخارج.

الخلاصة:

يعود انتعاش سوق الحوالات في سوريا بعد الحرب إلى غياب شبه كامل للقنوات الرسمية للتحويل المالي وإرتفاع تكاليفها إن وجدت، وذلك نتيجةً لخروج مناطق واسعة عن سيطرة النظام وفرض عقوبات اقتصادية على مؤسسات الدولة داخل مناطق النظام. بالإضافة إلى ذلك، لقد ساهم النزوح والهجرة وتردي الأحوال الاقتصادية داخل سوريا إلى زيادة الطلب على الحوالات، والتي يعتمد سوقها على شبكة معقدة من العملاء الرسميين وغير الرسميين وبذلك يعتبر سوقاً شبه رسمي.

وبالرغم من أن غالبية الحوالات إلى سوريا هي إعانات شخصية، أو تمويل لأعمال إنسانية، إلا أن جزءاً معتبراً منها يذهب لدعم المجموعات المسلحة بشكل مباشر، أو يعزز سلطتها بشكل غير مباشر، إن كانت في مناطق سيطرة النظام السوري أومناطق سيطرة قوى المعارضة المسلحة أو مناطق قوات سوريا الديمقراطية. في الوقت نفسه، ومنذ بداية الحرب، ارتبطت الأموال الخارجة من سوريا بتهريب رؤوس الأموال المحلية بهدف الاستثمار والإدخار في الخارج. ومع استمرار الصراع وتراكم الأموال غير الشرعية لأمراء الحرب ورجال الأعمال على لائحة العقوبات، أصبحت شبكات الحوالات المالية طريقة لغسل هذه الأموال.

لا يمكن التنبؤ بتأثير هذا السوق على الاقتصاد السوري المحلي، لغياب أرقام تدفق الأموال وحركتها، لكن وفي المدى القريب تتجسد فائدتها بدعم القوة الشرائية وإنعاش السوق المحلية.

أخيراً، وضمن الظروف الراهنة والمتمثلة بوجود مناطق منقسمة في سوريا تتفاوت فيها الخدمات المصرفية، ومع استمرار الصراع المسلح وغياب اتفاقية سياسية لإنهاء الصراع، سيبقى هذا السوق أحد الشرايين المالية لتحريك الاقتصاد المحلي.

المراجع

الاقتصاد اليوم. (2019): هذا ما كشفه قسم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب!، في: موقع الاقتصاد اليوم (2019.5.26)، https://www.economy2day.com/!

ترك برس. (2018): البريد التركي يستعد لافتتاح فرعا له في مركز مدينة عفرين، في: موقع ترك برس (2018.11.13)، https://www.turkpress.co/node/54780 (تا 2019.6.20)

رأي اليوم. (2014): حرب عملات سرية: غرف عمليات أمريكية تلاحق كميات من »دولار إيراني« مزور بكفاءة، في: موقع رأي اليوم (2014.2.16)، https://www.raialyoum.com// (تا 2019.6.28)

سمارت. (2016): »الإدارة الذاتية« تفرض تأمينات مالية على مكاتب الصرافة والحوالات في الحسكة، في: وكالة سمارت للأنباء (2016.12.1)،

https://smartnews-agency.com/ar/media/211122/الإدارة-الذاتية-تفرض-تأمينات-مالية-على-مكاتب-الصرافة-والحوالات-في (تا 2019.6.23)

المركز السوري لبحوث السياسات (2019): الأمن الغذائي والنزاع في سوريا، في: موقع المركز السوري لبحوث السياسات (2019.5.14)، https://www.scpr-syria.org/

مينافاتف. (2005): أفضل الممارسات العملية الصادرة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أجل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: الحوالة، في: موقع مؤسسة النقد العربي السعودي،/http://www.sama.gov.sa

نُصح. (2017): العقوبات وأثرها على الأنظمة الشمولية: النموذج السوري دوام السلطوية وتحولها، في: موقع نُصح (2017.8.28)، http://www.nusuh.org/

اليوم السابع. (2018): تركيا.. أرض البزنس المشبوه لأمراء الإرهاب.. قائد جيش الإسلام يستثمر الملايين فى أنقرة، في: موقع اليوم السابع (2018.10.31)، https://www.youm7.com/ (تا 2019.6.16)

مقابلات

مقابلة 1 (2019)، أجراها الباحثان مع اثنين من الخبراء في أوروبا، عبر السكايب (8.6.2019–1).

مقابلة 2 (2019)، أجراها الباحثان مع خبير نقدي وأخر محلل مالي، عبر السكايب (2019.6.3).

مقابلة 3 (2019)، أجراها الباحثان مع عامل في الحوالات في أوروبا (2019.5.20).

مقابلة 4 (2019)، أجراها الباحثان مع اثنين من العاملين في مكاتب معتمدة من وسترن يونيون Western Union في تركيا وسوريا (2019.6.24).

مقابلة 5 (2019)، أجراها الباحثان مع مكتب حوالات في هاتاي، عبر السكايب (2019.5.12).

مقابلة 6 (2019)، أجراها الباحثان مع مكتبي حوالات في إستانبول وهاتاي (2019.5.20–12).

مقابلة 7 (2019)، أجراها الباحثان مع ثلاثة مكاتب حوالات داخل سوريا وتركيا (2019.5.30–20).

مقابلة 8 (2019)، أجراها الباحثان مع مكتب حوالات في تركيا (2019.5.20).

مقابلة 9 (2019)، أجراها الباحثان مع مع مكتب حوالات في ريف حلب (2019.5.22).

مقابلة 10 (2019)، أجراها الباحثان مع مكتب حوالات في مرسين (2019.5.20).

مقابلة 11 (2019)، أجراها الباحثان مع اقتصادي يعمل في شركة تقييم في تركيا، عبر السكايب (2019.6.3).

مقابلة 12 (2019)، أجراها الباحثان مع مكتبي حوالات في تركيا (2019.5.30–18).

مقابلة 13 (2019)، أجراها الباحثان مع مكتب حوالات في عينتاب (2019.5.19).

مقابلة 14 (2019)، أجراها الباحثان مع ثلاثة مكاتب حوالات في سوريا وتركيا (30–2019.5.18).

مقابلة 15 (2019)، أجراها الباحثان مع ثلاثة مكاتب حوالات في تركيا، عبر السكايب (30–2019.5.18).

مقابلة 16 (2019)، أجراها الباحثان مع ثلاثة مكاتب حوالات في تركيا واوروبا (30–2019.5.18).

مقابلة 17 (2019)، أجراها الباحثان مع مكتب حوالات في عينتاب (2019.5.18).

مقابلة 18 (2019)، أجراها الباحثان مع مكتب حوالات في إستانبول (2019.5.18).

مقابلة 19 (2019)، أجراها الباحثان مع محلل مالي في فرنسا (2019.5.31).

مقابلة 20 (2019)، أجراها الباحثان مع أكاديمي متخصص في البنوك والمصارف، عبر السكايب (2019.6.2).

References

UNHCR. (2019): Syria Regional Refugee Response, in: site of Operational Portal Refugee Situations (3.6.2019); available at: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria

قطاع الزيتون في سوريا: أهميته وخسائره وتطوراته خلال الحرب

ميد-تشاين المؤسسة المتوسطية للحوكمة والسياسات العامة

مقدمة

في بلد تدمره الحرب دون توقف منذ ثماني سنوات، وتبلغ نسبة الفقر فيه 93% من السكان[1]، يصبح من المهم البحث عن فرص تنموية تدعم وجود المجتمعات المحلية وتعزز مقاومة السكان لآثار الحرب، كما تساهم في وضع أسس سلام مستدام. ولعوامل وأسباب سيوردها البحث، يمكن أن يكون الزيتون أحد هذه الفرص التي تستحق الدراسة.

يعتبر قطاع الزيتون من القطاعات الاقتصادية المهمة في سوريا، إذ أنه كان يساهم بنسبة معتبرة تتراوح بين 1.5–3.5% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب، وكان يشغّل حوالي 337 ألف عائلة في سنة 2003. كما تنامت الأهمية النسبية لصادرات زيت الزيتون في إجمالي الصادرات غير النفطية لتصل إلى 3%، وأصبحت سوريا واحدة من الدول الرائدة عالمياً في تصدير وإنتاج زيت الزيتون، حيث احتلت المركز الخامس في الإنتاج في سنة 2005 (Said, 2010: 42).

وبعد ثماني سنوات من الحرب، مازال هذا القطاع يساهم بـ 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي و12 % من إجمالي الانتاج الزراعي، كما يقدر الانتاج السنوي من الزيتون بمليون طن، تنتِج وسطياً 180 ألف طن من الزيت (المكتب المركزي للإحصاء، 2019). إضافة إلى ذلك، ينخرط في قطاع الزيتون بمراحله المختلفة (زراعة الزيتون ومعاصر زيت الزيتون) حوالي 500 عائلة وفقاً لمعلومات مديرية التخطيط في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2019).

---

1. بحسب آخر تقرير للمركز السوري لبجوث السياسات، في سنة 2017، بلغ معدل الفقر في سوريا 93.7%، بينما بلغ الفقر المدقع 59.1% (المركز السوري لبحوث السياسات، 8:2019).

تبلغ المساحات المزروعة بالزيتون 693 ألف هكتار، 85% منها في خمس محافظات هي حلب، واللاذقية، وإدلب، وحمص وطرطوس. وتقدر آخر الاحصاءات عدد أشجار الزيتون ما يقارب 104 مليون شجرة، حيث خسرت خلال الثماني سنوات حرب أربع ملايين شجرة تعرضت للاقتلاع أو الحرق، وفرصة ضائعة تقدر بـ 28 مليون شجرة جديدة كان من المفترض أن تتم زراعتها منذ سنة 2011، لو لم يكن هناك حرب (مكتب الزيتون، 2019).[2]

رغم التدمير الهائل الذي قاسته جميع البنى الإنتاجية والقطاعات الاقتصادية السورية من جراء الحرب، نجا قطاع الزيتون نسبياً، وحافظ على جزء كبير من بنيته الأساسية، وعلى المخزون الذي راكمه عبر السنين، حيث أن نسبة الضرر في الشق الزراعي منه بقيت منخفضة مما يجعله من أهم القطاعات الجديرة بالاهتمام. إذ يمتلك القدرة على التعافي المبكر، وإنعاش القطاعات الصناعية والتجارية المرتبطة به، وأيضا تشغيل عدد كبير من اليد العاملة خصوصاً في المناطق الريفية التي تعاني أصلاً من معدلات بطالة مرتفعة، لذا هو يُعتبر فرصة تنموية مهمة لفترة ما بعد الحرب.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية هذا القطاع في الاقتصاد السوري قبل وبعد الحرب، وإبراز أهم التطورات التي طرأت عليه خلال الحرب، والسبل التي يمكن أن تساهم في تعجيل تعافيه.

ولتحقيق ذلك، عمل الفريق البحثي للمؤسسة المتوسطية للحوكمة والسياسات العامة (مد تشاين Med-Chain)، وبالتعاون مع باحثين في سوريا على جمع بيانات أولية متعلقة بكافة الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية الخاصة بقطاع الزيتون لسد النقص في بيانات وإحصاءات المراجع الثانوية كالأبحاث والدراسات المعدة من منظمات دولية ومحلية. اعتمد جمع المعلومات على زيارات ميدانية لمؤسسات رسمية وأهلية داخل سوريا، وذلك للحصول على أحدث الاحصاءات والتي في معظمها غير منشورة، وكذلك على أسلوب المقابلات الشخصية والهاتفية مع خبراء ومصدّرين ومزارعين وصناعيين لهم صلة مباشرة بقطاع الزيتون والصناعات المرتبطة به.

وقد اعتمد هذا البحث سنة 1970 نقطة بداية للقياس، لأنها أول سنة تتوفر فيها إحصاءات دقيقة عن القطاع الزراعي السوري، ولأنها السنة التي يمكن بموجبها رصد التطورات الطارئة في نصف قرن من عمر القطاع.

---

2. كان يجب أن تزرع 36 مليون شجرة جديدة بمعدل 5.4 مليون شجرة سنوياً. زرعت منها خلال سنوات الحرب 8 ملايين معظمها في سنتي2011 و2012 (حيث لم تكن الحرب قد امتدت لجميع المناطق بعد)، وسنة 2018 (حين بدأت الحرب بالانحسار عن مناطق أخرى) (مكتب الزيتون، 2019).

أولاً: خصوصية الزيتون في سوريا

تعيش في سوريا عشرة أصناف من الزيتون تنتمي كلها لفصيلة (Olea europaea)، والنسبة الأكبر منها هي من صنفي الصوراني والزيتي، الغنية في إنتاج الزيت (25-33%) ومعظمها مقاومة للجفاف. إذ يشكّل الزيتون البعلي[3] 90% من إجمالي أشجار الزيتون. وهناك سلالات أخرى أقل انتشاراً غير مقاومة للجفاف، ولكنها عالية الإنتاجية كالجلط التدمري والمحرّم، والذي تصل انتاجيته إلى 100 كلغ للشجرة. ومن أهم خصوصيات قطاع الزيتون في سوريا، أن أشجاره شابة، حيث يبلغ عمر 90% منها أقل من خمسين سنة، و50% منها أقل من 25 سنة، وبذلك ذات إنتاجية مرتفعة. ومن المعروف أن شجرة الزيتون تبدأ بالانتاج بعمر 10 سنوات، وتنخفض إنتاجيتها بعد بلوغها 75 سنة، رغم أنها تستمر بالحياة لمئات السنين (هيئة البحوث الزراعية، 2019).

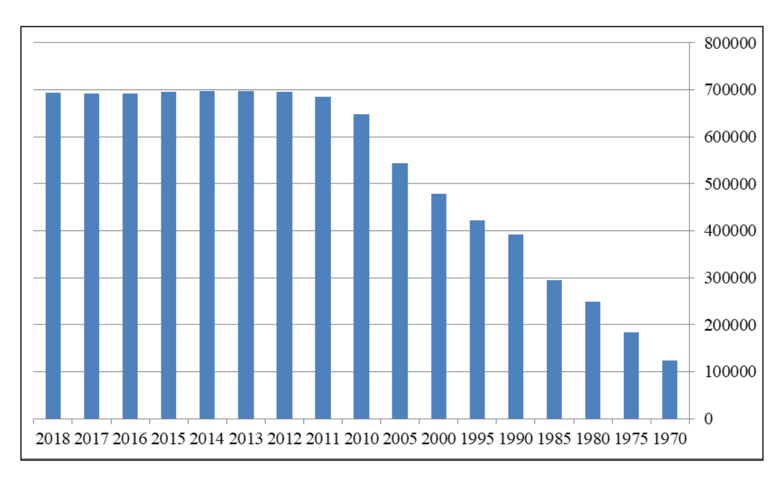
أنتجت سوريا في موسم 2011-2012 حوالي 198 ألف طن من الزيت من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ 2.7 مليون، وانخفض هذا الانتاج إلى 100 ألف طن في موسم 2017. وصنف مجلس الزيتون العالمي سوريا في المركز السابع على مستوى العالم بعد إسبانيا، اليونان، إيطاليا، البرتغال، تونس والمغرب في سنة 2018 (IOC, 2018). وإحتلت سوريا المركز الثالث عالمياً من حيث إنتاجية الهكتار (160 – 320 كغ لكل هكتار) في السنوات 2010-2012 (جاكسون وآخرون، 2018:31 و43)

وتعتمد 500 ألف أسرة أي حوالي 10% من السكان اليوم في معيشتهم و دخلهم بشكل أساسي أو جزئي على قطاع الزيتون بما في ذلك زراعة الزيتون، قطافه، تصنيعه وتسويقه (محمد، 2017أ؛ ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2019).

ثانياً: الزراعة

في الفترة 1970-2013، نما قطاع الزيتون بمعدل سنوي 4.5% من حيث عدد الأشجار، و5.7% من حيث الانتاج. فتطورت المساحات المزروعة بهذه الشجرة من 124 ألف هكتار سنة 1970 لتصل إلى 697 ألف هكتار سنة 2013، ومن ثم تراجعت خلال الحرب إلى 693 ألف هكتار سنة 2018، وذلك بمعدل نمو سلبي سنوي وصل إلى حدود 0.1 % (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2019) (أنظر الشكل 1).

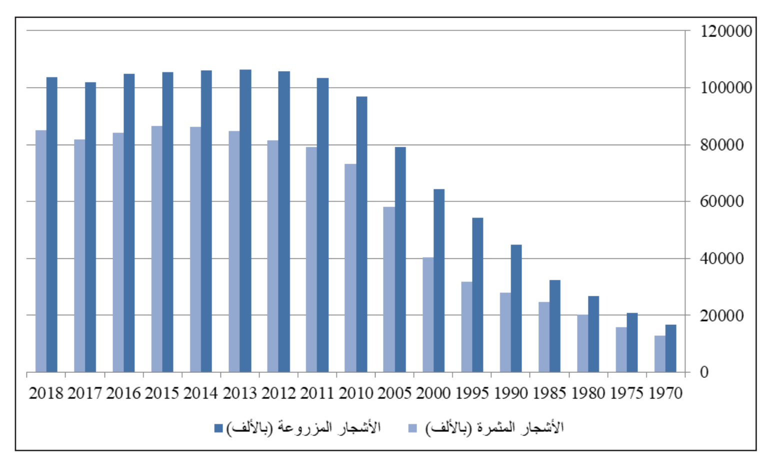
3. يعتمد على الأمطار في مناطق يتراوح معدل الهطول فيها بين 350 و600 ملم سنوياً.



الشكل (1): المساحات المزروعة بأشجار الزيتون 2018–1970 (بالهكتار)

المصدر: الباحثون، بناء على احصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2019

وتطورت أعداد أشجار الزيتون من 16 مليون شجرة سنة 1970 لتصل إلى 106 ملايين شجرة سنة 2013، ثم تراجعت إلى 102 مليون سنة 2016، و104 مليون شجرة في نهاية سنة 2018، مع الإشارة إلى أن الاحصاءات الحديثة تعتمد تقديرات مكتب الزيتون (مقره إدلب سابقا ويعمل حالياً من حماة) التابع للحكومة السورية والتي لم تشمل مسوحاته الميدانية محافظة إدلب وأجزاء من محافظة حلب (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2019) (أنظر الشكل 2)، كما أنظر الجدول(2) »المساحة والانتاج السنوي« في الملحق.



الشكل (2): تطور أعداد الأشجار المزروعة والمثمرة

المصدر: الباحثون، بناء على احصاءات جمعت من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي السورية 2019

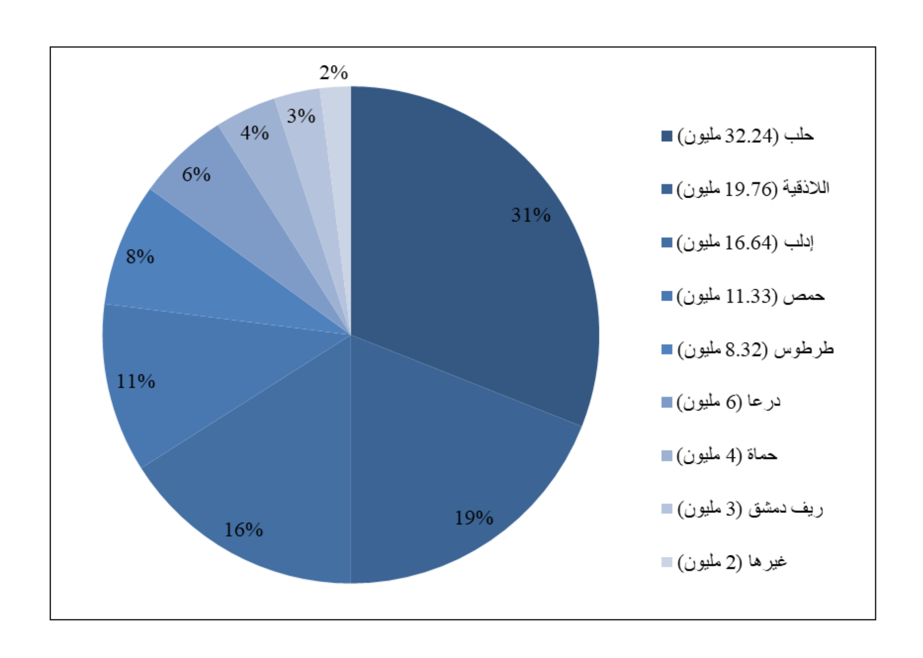
وكنتيجة طبيعية لزيادة عدد الأشجار والمساحات، تخطّى إنتاج الزيتون في السنتين 2011 و2012 عتبة المليون طن، ثم تراجع خلال سنوات الحرب إلى أن وصل سنة 2017—وبعد تحسن طفيف—إلى 850 ألف طن. وتعتبر الحرب من أهم أسباب تراجع الإنتاج، فقد أدت العمليات العسكرية إلى صعوبة الحصول على مستلزمات الإنتاج وأعاقت وصول الفلاحين إلى الحقول، وتحول المناطق الزراعية إلى جبهات مواجهة عسكرية. إضافة إلى ذلك، هناك عوامل تتعلق بطبيعة شجرة الزيتون مثل ظاهرة المعاومة[4] أوبطريقة القطاف (مكتب الزيتون، 2019؛ محمد، 2017أ).

وتتأثر معدلات الإنتاج أيضاً بعوامل بيئية مختلفة، مثل معدلات الأمطار وانتشار الأمراض والأوبئة. فعلى سبيل المثال، في سنة 2014، انخفض إنتاج الزيتون في سوريا إلى أدنى معدل له منذ الثمانينيات (392 ألف طن)، وبالرغم من أن تلك السنة شكّلت ذروة الحرب السورية، إلا أنه تبين أن الحرب لم تكن المسؤولة الوحيدة عن هذا الانخفاض. فقد شهد حوض المتوسط بكامله انخفاضاً حاداً في موسم الزيتون بسبب انتشار مرض جديد خرج عن السيطرة وضرب المنطقة بكاملها، لذلك فقد بلغ إنتاج تونس مثلاً 30% من معدل انتاجها السنوي، وخسرت إيطاليا واليونان وإسبانيا 40–50% من إنتاجها (مقابلة 1، 2019).

التوزّع الجغرافي

تحتوي محافظة حلب على ثلث أشجار الزيتون في سوريا تقريباً، حوالي 32.24 مليون شجرة، تليها محافظة اللاذقية الساحلية بعدد يقترب من 20 مليون، ثم محافظة إدلب 16.6 مليون، حمص 11.4 مليون، وطرطوس 8.3 مليون. وتتوزع باقي الأشجار على محافظات درعا 6 مليون، حماة 4 مليون، وريف دمشق 3 مليون. ثم توجد أرقام متفرقة يبلغ مجموعها 2 مليون شجرة في محافظات دير الزور والرقة والحسكة والقنيطرة والسويداء (أنظر الشكل 3).

4. المعاومة: هو مصطلح سوري يعني تباين الإنتاج بين عام والعام الذي يليه، ويًعتبر من الخصائص الطبيعية لشجرة الزيتون، أي أنها تثمر بشكل جيد مرة كل عامين. لكن الخبراء يرون أن هذه الظاهرة هي مرتبطة أيضاً بطريقة القطاف، والتي تقوم على ضرب الشجرة بعصا طويلة بطريقة معينة تسمى »النَبْر«، مما يؤدي إلى تهشم البراعم الجديدة ويمنع إنباتها في الموسم التالي. ويؤكد هذا التفسيرأن الإنتاج غير المعاوم يقع في المناطق التي تعتمد القطاف اليدوي (مثل ريف دمشق ودرعا)، وبالتالي فإن إدخال الآلات الحديثة والتقنيات المتطورة في عملية قطاف الزيتون تساهم في تنمية الإنتاج وتحافظ على استقراره.



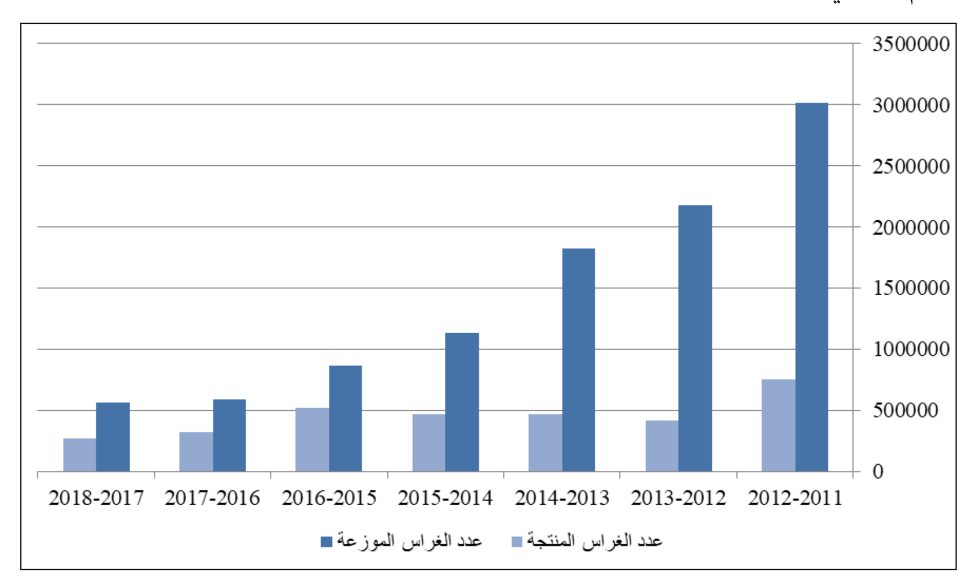
الشكل (3): عدد ونسبة توزيع الأشجار في المحافظات 2019 (مليون-%)
المصدر:الباحثون، بناء على احصاءات جمعت من مكتب الزيتون ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2019

شهدت الفترة بين منتصف التسعينيات وحتى بداية الحرب نمواً كبيراً في المساحات المزروعة بالزيتون في المناطق المتاخمة للبادية، في محافظتي حمص وحماة، وذلك بسبب وجود سلالات من الزيتون مناسبة للبيئة الجافة التي تميز هذه المناطق، وإشباع المناطق التقليدية (الشريط الشمالي والساحلي)، وعدم توفر مساحات جديدة واسعة للزراعة. ومن أسباب هذا النمو أيضاً زيادة الطلب المحلي والعالمي، إضافة للسياسة الزراعية المشجعة لهذه الزراعة من خلال تقديم الغراس المدعومة وبعض مستلزمات الانتاج على شكل قروض زراعية ميسرة. أضف إلى ذلك أن زراعة الزيتون هي خيارٌ مناسب لأبناء الأرياف المقيمين في المدن، حيث يمكنهم استثمار أرضهم الزراعية فيما هم يعملون في مهن أخرى كالوظائف الحكومية، إذ إن طبيعة شجرة الزيتون لا تحتاج لعناية دائمة، إنما يكفي الاهتمام بها بشكل متقطع على مدار السنة، وتركيز العمل عند موسم القطاف والعصر.

وكما يشير الشكل (3)، فإن 47% من الأشجار يقع في ريف حلب وإدلب، اللتين كانتا مسرحا لعمليات عسكرية مكثفة منذ سنة 2013 وحتى تاريخ إعداد هذه الورقة. لقد تعرضت المنطقتان لدمار هائل وتعطيل للعمل الزراعي، كما أن أشجارهما قطِعت للاستفادة من خشبها بهدف التدفئة نتيجة إنقطاع أو شحّ الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى.

نمو الزراعة

يوجد في سوريا مؤسسة حكومية واحدة تنتج وتوزع 99% من غراس الزيتون في البلاد،[5] وهي تحتكر السوق تماماً لأنها تبيع الغراس بسعر مدعوم للفلاحين، وبالتالي فإنتاجها يعبر بشكل شبه دقيق عن نمو قطاع الزيتون ويحدد عدد الأشجار المزروعة في جميع المحافظات. وقد كانت هذه المؤسسة تنتج 3 ملايين غرسة وسطياً قبل الحرب. أما خلال الحرب، فقد وصل مجموع الإنتاج للفترة (2012–2018) إلى حوالي 10 ملايين غرسة، نصفها كان في أول سنتين وتم توزيعها فقط في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري (أنظر الشكل 4).



الشكل (4): انتاج غراس الزيتون خلال سنوات الحرب

المصدر: الباحثون، بناء على احصاءات جمعت من مكتب الزيتون 2019

لقد أثرت الحرب على زراعة الزيتون، فتوقف معدل النمو والتوسع في المساحات الجديدة، كما تمّ تدمير جزء من المساحات المزروعة نتيجة للقطع والحرق المرتبطَين غالباً بالعمليات العسكريةً. ففي سنة 2013، تم اقتلاع وحرق 160 ألف شجرة زيتون، وهو ما اعتُبِر رقماً مرعباً ومحزناً في ذلك الوقت. لكن الضرر أخذ يزداد سوءاً في السنوات التي تلت؛ ففي سنة 2014 اقتُلِعت 620 ألف شجرة، وفي 2015 تمّ اقتلاع 720 ألف شجرة، لكن الرقم الكبير كان في سنتي 2016 و2017، حيث تمّ اقتلاع وحرق 2.7 مليون شجرة في المناطق الشمالية والجنوبية (حلب ودرعا) (SANA, 2018؛ ومكتب الزيتون، 2019). ويقول أحد المزارعين من محافظة درعا، أن معظم أشجار الزيتون المحاذية للاوتستراد الدولي قد تم اقتلاعها، وأن

5. أما بالنسبة للـ1% المتبقية' فهي تلك التي ينتجها المزارعون من أشجارهم.

المناطق التي تضررت بشكل واضح هي خربة غزالة والحراك وبصر الحرير والجيزة والأراضي الملاصقة للحدود، وأنه خلال المعارك، كان القادة الميدانيون يأمرون بقلع الأشجار كي لا يحصل تسلل من بينها، وقد أدت المعارك بالنتيجة إلى خسارة محافظة درعا لثلث أشجارها.

وبالرغم عن المعطيات السابقة فمن الممكن أن ينجح القطاع في استئناف فعاليته في السنوات القادمة، واستعادة معدلات نموه، وتعويض الفرصة التي ضيعتها الحرب إن توفر الامن وسياسات الدعم.

ثالثاً: الصناعة

ترتبط بالزيتون في سوريا صناعات أخرى محليّة، وأهمها: استخراج زيت الزيتون وتكريره وتعبئته، وصناعة فحم البيرين، وصناعة صابون الغار، والتي سنتناولها بالتفصيل فيما يلي:

زيت الزيتون

لا أحد يعرف على وجه الدقة عدد معاصر الزيتون في سوريا، فالرقم المتداول في الإعلام وفي مراكز الأبحاث هو1,086 معصرة (ESCWA-NAFS, 2018:4)، وهو رقم تقديري يجمع المعاصر الحديثة الآلية مع المعاصر البدائية. وقد قامت دراسة للمركز الوطني للسياسات الزراعية بتقدير عدد هذه المعاصر البدائية لأول مرة، فوجدت أنها تشكّل ثلث عدد المعاصر الموجودة في سوريا، حيث يوجد منها معاصر بحجم صغير، يمكن اعتبارها معاصر منزلية، وكانت معتمدة في بعض القرى لعصر زيتون العائلة والمقرّبين. أمّا أكثر الأرقام دقة فتعود إلى وزارة الصناعة التي أشارت إلى وجود 880 معصرة سنة 2011، و501 معصرة سنة 2019، حيث 413 من هذه الأخيرة موجودة في المنطقة الساحلية، مما يشير إلى خروج 379 معصرة من الخدمة في بقية المحافظات (وزارة الصناعة، 2019).

وحسب معطيات مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في حلب، هناك حوالي 300 معصرة موجودة حالياً في محافظة حلب لايعمل منها سوى 8 معاصر (صاحبة الجلالة، 2018)، وذلك بسبب الحرب والتدمير وعمليات السطو على المنشآت الصناعية. كما تشير مصادر أخرى أن 250 من هذه المعاصر تقع في منطقة عفرين، والتي استهدفتها العملية العسكرية »غصن الزيتون« في 2018.1.20، مما أدى إلى تغيير في القوى العسكرية المسيطرة هناك، من حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي إلى فصائل المعارضة المدعومة من تركيا. ومنذ ذلك الوقت، يعاني الفلاحون وأصحاب المعاصر من انعدام حالة الأمن والتي تمثلت باختطاف أصحاب أراضي الزيتون و فلاحيها مقابل فدية. ولاحقاً، تم فرض ضرائب من المجلس المحلي مقابل تأمين الحماية للفلاحين ومحصول الزيتون وزيت الزيتون بما يتراوح بين 10–20% من المحصول. مما زاد من تكلفة الانتاج دون تحسن ملحوظ في الواقع الأمني. حيث أن بعض الفصائل ما زالت تقوم بعمليات سطو على محاصيل الزيتون وزيت الزيتون، والتي أصبحت أهم مصدر مالي للفصائل المسيطرة هناك (حمص، 2018؛ البوز، 2019؛ والمرصد السوري لحقوق الانسان، 2019).

أما المعاصر الموجودة في المنطقة الجنوبية (درعا وريف دمشق) فقد تعرض معظمها لعمليات تفكيك وتخريب وتدمير وسرقة بما فيها المعاصر الحديثة عالية الانتاجية القليلة في درعا (مقابلة 3، 2019)، وحسب أحد المزراعين في محافظة درعا، فإن هنالك معصرة واحدة قادرة على العمل هذا الموسم (مقابلة 2، 2019).

إن خروج عدد كبير من المعاصر عن الانتاج سبب تراجع كبير في إنتاج زيت الزيتون ولكن هذا التراجع نتج عن انخفاض إنتاج المادة الأولية، الزيتون، عدم توفر الأسمدة والأدوية الزراعية، وانتشار الحالات المرضية، وترك المزارعين لحقولهم ومناطقهم بسبب العمليات العسكرية، وعدم قدرة من بقوا منهم على الوصول إلى الحقول، وفقدان مستلزمات الانتاج وعدم القدرة على تصريفه.

يتم عادةً عصر 80% من الزيتون السوري المتوفر (وحالياً 80% من الزيتون السوري الذي لم يصدّر) لاستخراج الزيت، ويتم استهلاك الباقي كزيتون مائدة للسوق المحلي وللتصدير، حيث عادة ما يكون الأخير من أنواع الزيتون التي تنخفض فيها نسبة زيت عن 12% مثل الجلط والمصعبي والمهاطي (مكتب الزيتون، 2019). ويعمل حالياً بصناعة تكرير وتعبئة زيت الزيتون 34 شركة خاصة، مختلفة الأحجام وموزعة على مختلف المحافظات. حيث تعالج وتسوّق هذه الشركات 40% من إنتاج الزيت المتوفر في مناطق سيطرة النظام، ويجمعها مجلس—قيد التأسيس—يحاول أن يكون ممثلاً لمصالح منتجي زيت الزيتون ويساعدهم في تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. أما الـ60% الباقية، وهي النسبة الأكبر من زيت الزيتون المحلي، فتُنتج بطرق تقليدية وتسَوَّق داخلياً. حيث تشتري الأسر السورية عادة مؤونتها من زيت الزيتون لسنة كاملة من المعصرة مباشرة بعبوات معدنية أو بلاستيكية سعة 16–20 كغ. ويستهلك السوريون بهذه الطريقة 110 ألف طن من الزيت البكر، دون أي معالجة (مكتب الزيتون، مقابلة مباشرة، 2019). وفيما يلي، يبيّن الجدول (1) معدل نمو انتاج الزيتون والزيت في الفترة 1970–2013، وانخفاضه بعد الحرب.

	إنتاج الزيتون	إنتاج الزيت
2013–1970	5.60% +	5.70% +
2018–2013	4.60% -	5.80% -

الجدول (1): معدل نمو انتاج الزيتون والزيت 1970–2013 (%)

المصدر: الباحثون، بناء على أرقام مديرية التخطيط – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2019

صابون الغار وفحم البيرين

تعتبر صناعة صابون الغار من أهم وأعرق الصناعات المرتبطة بإنتاج زيت الزيتون في سوريا.[6] كان هناك 100 منشأة (ما بين معمل أو ورشة) تصنع صابون الغار في سوريا قبل الحرب، معظمها في محافظة حلب وقسم منها في دمشق وحماة، وكانت تنتج 20 ألف طن من الصابون الذي يدخل في صناعته زيت الزيتون وزيت الغار والمواد المصبِّنة. ومن ميزات هذه الصناعة أن زيت الزيتون الداخل فيها هو زيت المطراف، أي هو الزيت الناتج عن العصرة الثانية، لأن ارتفاع نسبتي الحموضة والأسيد فيه تعطيه خصائص طبية طبيعية مغذية للجلد. وهذا يزيد من أهمية صناعة صابون الغار، لأنه يستخدم الزيت غير المرغوب فيه للطعام، وبالتالي يُعتبر من الصناعات المساهمة في الاستدامة البيئية والاقتصادية للزيتون.

خلال الحرب توقفت هذه الصناعة تماماً، فتضررت منشآتها وتقطّعت خطوط اتصالها بالأسواق وبمصادر المواد الأولية، وهاجر معظم حرفييها وأصحاب الخبرة فيها. وفي نهاية سنة 2016، وبعد انخفاض مستوى العمليات العسكرية في بعض المناطق، عادت بعض المنشآت للعمل (تعمل حالياً 6 معامل بكامل طاقتها، 4 في حلب و2 في دمشق) (مقابلة 4، 2019).

وانتقلت بعض المنشآت بشكل كامل إلى جنوب تركيا التي شجعت ودعمت نقل هذه الصناعة إلى أراضيها (دودين، 2017)، وقدمت بعض التسهيلات للعاملين فيها، مما شكّل فرصة عمل لهم، ودعماً لاقتصاد البلد المضيف. لكن، وبنفس الوقت، شكّل هذا خسارة لأصالة المنتج ولبيئته الطبيعية من جهة، وخسارة للإقتصاد السوري المحلي من جهة أخرى، حيث أصبحت إيرادات التصدير من الصابون تعود للاقتصاد التركي وليس المحلي السوري.

أما مادة البيرين أو الثفل أو المطراف (البقايا الصلبة لعملية العصر)، فهي أساس تصنيع فحم البيرين الذي يستخدم في تدفئة المداجن والزراعات المحمية، وفي تصنيع فحم الأراكيل (مكتب الزيتون، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2019). وتتوزع ورشات ومعامل إنتاج فحم البيرين في مناطق إنتاج الزيتون الواقعة في حلب، حيث هناك 18 معملاً لإنتاج هذا الفحم في عفرين لوحدها (البوز، 2019)، وهكذا يتم تصنيع حوالي 25 طناً سنوياً من الفحم النباتي الذي يستعمل كجمرات لتدخين النرجيلة (يوسف، 2014).

إن تعافي الصناعات المتعلقة بالزيتون مرتبط بتعافي قطاع الصناعة بشكل عام، ويحتاج لوقت أطول وظروف موضوعية مختلفة لا تتوافر حالياً، بسبب حالة عدم الاستقرار واستمرار الصراع في مناطق إنتاج الزيتون. فالأضرار التي لحقت بالمعاصر وورشات تصنيع فحم البيرين كبيرة، ويحتاج ترميمها وتجديدها إلى استثمارات وتوفير طرق النقل من مركز إنتاج الزيتون إلى مراكز التصنيع وكذلك الأسواق، وكذلك

---

6. يقول منتج صابون الغار نبيل أندورة في مقابلة معه، يوجد رقم طينية تعود لسنة 2100 قبل الميلاد تحوي وصفة لتصنيع صابون زيت الزيتون في شمال سوريا، وهو ما يجعل هذا الصابون أحد أقدم الصناعات البشرية في إطارمنتجات النظافة والرعاية الشخصية، ومما جعل اسم هذا الصابون يرتبط عالمياً باسم مدينة حلب التي عرفت بإنتاجه وترويجه عبرالعصور (مقابلة 5، 2019).

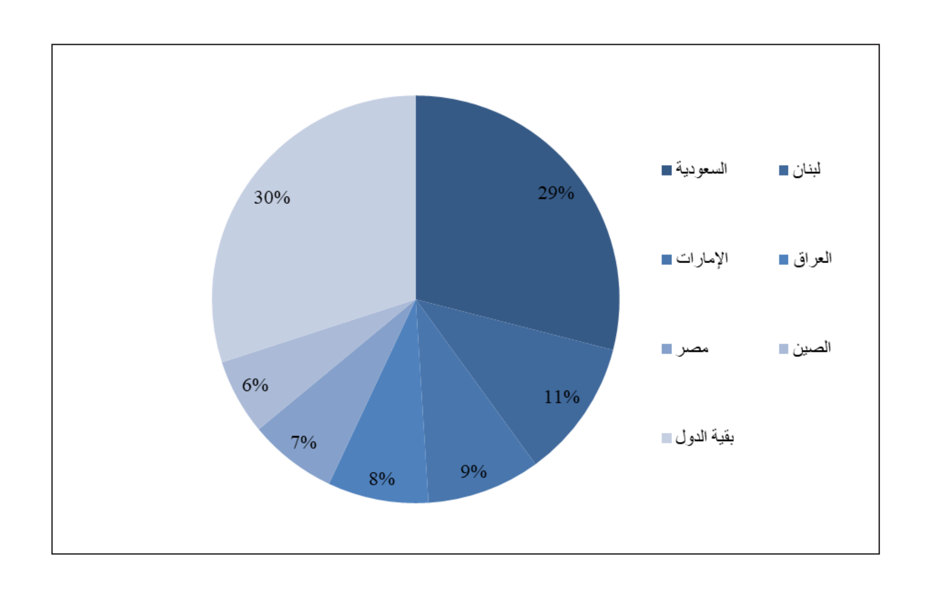
تحسين البنية التحتية بشكل عام.

رابعاً: التجارة

كان التسويق المحلي يتم بالطرق التقليدية البسيطة، حيث أن حجم الانتاج صغير نسبيا. فالحيازات الزراعية المنتجة للزيتون في سوريا هي حيازات صغيرة أومتوسطة، ولا يوجد شركات كبرى تمتلك مساحات زراعية واسعة. فيقوم الفلاح بنقل محصوله إلى أقرب معصرة، ثم يعصره ويعبئه في عبوات بلاستيكية أو تنك (16 أو 20 كيلوغرام) ويدفع أجر المعصرة نقداً أو عيناً بجزء من المحصول. وبعدها يبيع العبوات لمعارفه وشبكته الاجتماعية، وما يفيض عنه يبيعه لموزعي الجملة والتجار. ومن هؤلاء التجار تطورت شركات التعبئة التي بدأت منذ سنة 2000 بالعمل تحت علامات تجارية والتصدير للأسواق الخارجية (مقابلة 2، 2019). وقد كان تصدير واستيراد زيت الزيتون حتى 1997 ممنوعا في سوريا كنتيجة للسياسة الحمائية للحكومة، والتي هدفت إلى تشجيع الصناعة والزراعة المحلية، وضبط مستويات أسعار السلع الغذائية، إضافة لأهداف الاكتفاء الذاتي (Said, 2010:48).

تعتبر الدول العربية من أهم أسواق زيت الزيتون السوري حتى سنة 2001، وخاصة دول الخليج العربي، العراق، لبنان ومصر. و بعد سنة 2003، تغيرت وجهة صادرات الزيت ليصبح الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً إيطاليا، والتي تعتبر أهم مصدِّر عالمي لزيت للزيتون، حيث كانت تقوم باستيراد الزيتون السوري كمادة أولية، ثم تعيد تعبئته وتصدّره كمنتج إيطالي أو أوروبي (Said, 2010). وقد استحقت سنة 2007 لقب السنة الذهبية في جدول تصدير زيت الزيتون، حيث قاربت الصادرات 90 ألف طن، مرتفعة 400% عن السنة السابقة، و200% عن السنة التالية (المكتب المركزي للإحصاء، 2019).

أما بعد الحرب فقد تغيرت من جديد وجهة التصدير نظراً للعقوبات الاقتصادية وصعوبات الحرب، حيث عادت الدول العربية لتصبح أهم المستقبلين لزيت الزيتون السوري، إضافة للصين (أنظر الشكل 5). ولعل الأرقام المدرجة في الشكل تعبر عن التجارة الرسمية أو المسجلة فقط. حيث أن هناك تقارير تفيد بأنه يتم تصدير زيت الزيتون المنتج في المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري، بشكل غير رسمي، إما إلى تركيا عبر مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات، أو إلى العراق عبر مناطق سيطرة الادارة الذاتية (البوز، 2019؛ والمرصد السوري لحقوق الانسان، 2019).



الشكل (5): نسبة صادرات زيت الزيتون السوري 2016-2018 (%)

المصدر: الباحثون، بناء على معطيات اتحاد المصدرين 2016، والاسكوا 2018 (أرقام متقاربة)

وخلال الحرب، أدى خضوع مناطق إنتاج الزيتون السوري لقوى عسكرية مختلفة، إلى تغيير كبير في اتجاهات التجارة الداخلية والخارجية في هذا القطاع. فقد توقفت التجارة الداخلية، على الأقل الرسمية منها، بشكل شبه كامل بين مناطق سيطرة هذه القوى، وأصبح تصدير أو بيع محصول الزيتون والزيت المنتج وفقا للعلاقات السياسية مع دول الجوار. إذ لم يعد من الممكن تصريف أو بيع منتجات الزيتون وزيت الزيتون المنتجة في مناطق سيطرة المعارضة (ريف حلب الشمالي والشمال الغربي إضافة إلى إدلب)—والتي تشكل السواد الأعظم من الإنتاج—في مناطق سيطرة قوات النظام السوري أو مناطق الإدارة الذاتية. فقد ضبطت السلطات الحكومية السورية، في نهاية سنة 2018، مثلاً، دخول ما يقارب 80 طناً من الزيت المنتج في إدلب إلى مناطقها، مما أدى إلى انخفاض أسعار الزيت والإضرار بفلاحي الزيتون ومنتجي الزيت في إدلب. ورغم أن نقل إنتاج إدلب إلى الأسواق التقليدية (في المنطقة الوسطى والجنوبية) كان يتم أحيانا رغم الحدود الداخلية، إلا أن الرسوم التي تفرضها الحواجز العسكرية ترفع من تكاليف الإنتاج وتقلل من عائدات الفلاحين. كل هذا قد قاد للبحث عن طرق تصريف جديدة عبر مناطق درع الفرات إلى تركيا (حمص، 2018)، أو مباشرة من محافظة إدلب عبر باب الهوى، وذلك بشروط مجحفة بحق المنتجين الذين اضطروا لبيع إنتاجهم بأسعار لا تغطي تكلفة الانتاج أحيانا. وبعد عملية غصن الزيتون، أصبحت الفصائل المدعومة من تركيا تشتري الزيتون والزيت المنتج في مناطق سيطرتها، بأسعار منخفضة (أقل من سعر السوق)، لتبيعه إلى تركيا (البوز، 2019؛ والمرصد السوري لحقوق الانسان، 2019). وبهذا أيضاً، أصبح أغلب الزيتون المنتج في المنطقة الشمالية يُهرَّب إلى تركيا بأسعار رخيصة، ثمّ يعالج ويعاد تصديره على أنه زيت تركي. ومن الجدير بالذكر أنه في شباط/ فبراير

2019، طالب مجلس الشيوخ الإسباني المفوضية الأوروبية بالتحقيق حول وجود 10 آلاف طن من زيت الزيتون الذي دخل إسبانيا بشهادة منشأ تركية، بينما هناك معلومات أنه مسروق أو مهرب من سوريا (شوقي، 2019).

و بهذا لا يعد انخفاض أرقام الصادرات الرسمية لزيت الزيتون إلى ما دون 20 ألف طن بمفاجئة خلال سنوات الحرب (المكتب المركزي للإحصاء، 2019)، قبل أن تعود للإرتفاع إلى 32 و30 ألف طن (حوالي 30% من صادرات سنة 2007) في السنتين 2016–2017 و2017–2018 على التوالي (روسيا اليوم، 2019). فبالإضافة لانخفاض الانتاج في مناطق سيطرة قوات النظام السوري، يعتبر كلٌ من إغلاق أسواق التصدير في وجه البضائع السورية بسبب العقوبات الاقتصادية (مثلا صعوبة التحويلات المالية وفتح حسابات بنكية، صعوبة الحصول على تأشيرات للمنتجين)، وتقطّع طرق الإمداد، وعدم توفر المواد الأولية ومواد التعبئة، وتوقف المعاصر ومعامل التكرير عن العمل، من أهم عوامل تراجع الصادرات. وكما ذكر شوقي محمد، فإن هناك عقبات قانونية واقتصادية كبيرة تقف حائلاً في وجه تصدير المنتجات السورية. هذا بالإضافة إلى صعوبة سداد ثمن الصادرات عن طريق التحويلات المالية الرسمية، وارتفاع تكاليف الشحن (محمد، 2017أ).

من الجدير بالذكر أن السوق الداخلية لم تستطع امتصاص فائض الانتاج الناتج عن تراجع التصدير، حيث أن التراجع الحاد في القوة الشرائية للمواطن السوري خفضت من قدرته على الاستهلاك، فانخفض الاستهلاك المحلي من 6 كغ للفرد سنوياً قبل الحرب، إلى ما دون 4 كغ في 2018 (المكتب المركزي للإحصاء، 2019).

يشير الواقع الراهن أن خطوط التجارة الداخلية لقطاع الزيتون ستبقى مرتبطة بشكل وثيق بالخارطة العسكرية والسياسية وستتغير بتغيرها، وسيباع زيتون كل منطقة بحسب توجهات الجهة المسيطرة عليها. أما التجارة الخارجية فترتبط إلى حد كبير بالعلاقات السياسية للمناطق مع الدول التي تدعم القوى المحلية المسيطرة فيها من جهة، وبرفع العقوبات الاقتصادية من جهة ثانية، وبحل مشكلة إصدار شهادات منشأ والقدرة على التصدير إلى المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري من جهة ثالثة.

الخاتمة

تبين من خلال البحث أن قطاع الزيتون، وخصوصاً الشق الزراعي منه، لم يتضرر بالحرب كما غيره من القطاعات، وأن رأسماله التراكمي المتمثل بأشجار الزيتون ما زال موجوداً. وبالتالي فهو يمتلك قدرة خاصة على التعافي المبكر، ويمكن أن يلعب دوراً هاماً في تأمين مادة غذائية مهمة للسكان ويولد دخل لعدد كبير منهم، في بلد يقع 93% من سكانه تحت خط الفقر (المركز السوري لبحوث السياسات، 2019:(8. كما يمكنه أن يكون أيضاً محركاً للاقتصاد من خلال خلقه فرص عمل لقسم هام من اليد العاملة، وكذلك من

خلال تشابكاته مع قطاعات صناعية أخرى مثل زيت الزيتون، وصناعة الصابون وفحم البيرين. وأخيراً، يمكن لهذا القطاع توفير فرصة تصديرية لاقتصاد يعاني ارتفاع قيمة الدولار مقابل الليرة السورية، والذي انعكس ارتفاعاً في مستويات الأسعار بنسب تجاوزت 1000% (محمد، 2017ب).

إننا لم نجد تفسيراً لمحدودية الأذى الذي تعرضت له أشجار الزيتون (حتى بالمقارنة مع أنواع أخرى من الأشجار) سوى المكانة الرمزية الكبيرة التي تحتلها شجرة الزيتون في الوجدان السوري، والمهابة التي تحيط بها، وهذه النقطة بمعنييها (الرمزي والاحصائي) تشكل بارقة أمل لهذا القطاع، وتشجع على النظر إليه بوصفه فرصة ممكنة للسوريين للتنمية في المستقبل. وبالتالي، هذا القطاع قد يُساهم في تعزيز صمود السكان أمام آثار الحرب إن توفّرت له الظروف الموضوعية المساعدة على نهضته.

ملحق

السنة	المساحة (هكتار)	الأشجار (ألف)	المثمر (ألف)	الانتاج (طن)	انتاج الزيت (طن)
1970	124,453	16,757	12,666	85,402	15,495
1975	183,126	20,894	15,646	156,865	33,244
1980	249,328	26,643	20,202	392,015	83,385
1985	295,693	32,205	24,576	184,999	35,346
1990	391,236	44,623	27,742	460,463	85,893
1995	421,583	54,214	31,800	423,358	84,852
2000	477,993	64,343	40,306	866,052	165,354
2005	544,653	78,968	58,100	612,223	123,143
2010	647,458	96,881	73,196	960,403	194,995
2011	684,490	103,536	79,031	1,095,043	208,329
2012	695,711	105,669	81,532	1,049,761	193,829
2013	697,442	106,310	84,727	842,098	159,259
2014	697,028	106,149	86,104	392,214	65,414
2015	694,931	105,525	86,480	913,299	164,529
2016	691,769	104,754	84,153	668,441	116,735
2017	692,417	102,039	81,922	849,919	164,339
2018	693,064	103,719	85,072	664,643	118,281

الجدول (2): مساحة الأراضي والإنتاج السنوي 1970–2018

المصدر: الباحثون، بناء على معطيات وأرقام كل من مديرية التخطيط في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مكتب الزيتون، IOC، وتقارير الفاو.

المراجع

البوز، دانا (2019): تراجيديا زيتون عفرين في ظل »غصن الزيتون«، في: موقع درج (2019.3.29)،https://daraj.com/

جاكسون، ديفيد وآخرون (2018): تونس–دراسة تحليل منظومة زيت الزيتون، في: موقع الفاو،http://www.fao.org/

حمص، محمد (2018): أكبر منطقة مصدّرة للزيتون في سوريا تبحث عن سوق للتصريف، في: موقع عنب بلدي (2018.11.18)، https://www.enabbaladi.net/

دودين، مي (2017): لجوء صابون الغار الحلبي إلى المنفى في زمن الحرب، في: موقع قنطرة (2017.4.1)، https://ar.qantara.de/node/26787

روسيا اليوم (2019): دمشق تكشف عن حجم صادرات زيت الزيتون السوري، في: موقع روسيا اليوم (2019.7.15)، https://arabic.rt.com//# (تا 2019.6.24)

شوقي، فاطمة (2019): مزاعم حول تواجد 10 آلاف طن من زيت الزيتون المسروق من سوريا بأسبانيا، في: موقع اليوم السابع (2019.2.8)، https://www.youm7.com/

صاحبة الجلالة (2018): في حلب.. من أصل 300 معصرة زيتون مرخصة فقط 8 معاصر تعمل، في: موقع صاحبة الجلالة (2018.11.11)، https://majestynews.com/

محمد، شوقي (2017أ): واقع إنتاج وتصدير زيت الزيتون في سوريا خلال سبع سنوات (دراسة)، في: موقع الحل السوري الإخباري (2017.8.16)، https://7al.net/FJIrp

(2017ب): ماهو مؤشر تكاليف الحياة للأسرة السورية اليوم؟ وكيف كان خلال السنوات السابقة؟ (دراسة)، في: موقع الحل السوري الإخباري (2017.7.15)،https://7al.net/DGMzY

المرصد السوري لحقوق الإنسان (2019): سوريا: زيتون عفرين تحوّل إلى »مصدر دخل« للجماعات المسلحة، في موقع المرصد السوري لحقوق الإنسان (2019.1.20)، في:http://www.syriahr.com/?p=303435 (تا 2019.6.23)

المركز السوري لبحوث السياسات (2019): الأمن الغذائي والنزاع في سوريا، في: موقع المركز السوري لبحوث السياسات (2019.5.14)، https://www.scpr-syria.org/

يوسف، نضال (2014): الأهمية الاقتصادية لتدوير مخلفات الزيتون، في: موقع eSyria (2014.11.19)،http://esyria.sy/sites/code/index.php?site=aleppo&p=stories&category=business&filename=201411190152335 (تا 2019.8.8)

إحصاءات غير منشورة

مكتب الزيتون (2019)، إحصاءات غير منشورة لعدة سنوات تم الحصول عليها من قبل الباحثين شخصياً، ريف حماه.

المكتب المركزي للاحصاء (2019)، إحصاءات منشورة وغير منشورة لعدة سنوات تم الحصول عليها من قبل الباحثين شخصياً، دمشق.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (2019)، إحصاءات غير منشورة لعدة سنوات تم الحصول عليها من قبل الباحثين شخصياً، دمشق.

وزارة الصناعة (2019)، إحصاءات غير منشورة لعدة سنوات تم الحصول عليها من قبل الباحثين شخصياً، دمشق.

هيئة البحوث الزراعية (2019)، إحصاءات غير منشورة لعدة سنوات تم الحصول عليها من قبل الباحثين شخصياً، دمشق.

مقابلات

مقابلة 1 (2019)، أجراها فريق من الباحثين والاختصاصيين المقيمين داخل سوريا بشكل شخصي مع وكالات التصدير المحلية (أيّار، 2019).

مقابلة 2 (2019)، أجراها فريق من الباحثين والاختصاصيين المقيمين داخل سوريا بشكل شخصي مع خبير محلي في إنتاج زيت الزيتون (أيّار، 2019).

مقابلة 3 (2019)، أجراها فريق من الباحثين والاختصاصيين المقيمين داخل سوريا بشكل شخصي مع مزارع من ريف درعا (أيّار، 2019).

مقابلة 4 (2019)، أجراها فريق من الباحثين والاختصاصيين المقيمين داخل سوريا بشكل شخصي مع هيئة دعم وتنمية الانتاج المحلي والصادرات، ومع اتحاد المصدرين السوري الذي تم إلغاؤه في 2019.6.25 (أيّار، 2019).

مقابلة 5 (2019)، مقابلة مع منتج ومصدر لصابون الغار نبيل أندورة، قبل الحرب في سوريا والآن يعمل من تركيا (أيّار، 2019).

References

ESCWA-NAFS (2018): NAFS Quarterly: January - February - March 2018, in: site of The National Agenda for the Future of Syria (NAFS) program (28.8.2018); available at: http://nafsprogramme.info/

IOC (2018): World Olive Oil Figures: Production, in: site of International Olive Council (November 2018); available at: http://www.internationaloliveoil.org/

Said, S. (2010): The effect of Trade liberalisation on Syrian Industry: The Case of Textile and Olive Oil industries, in: Samer Abboud and Salam Said, Syrian Foriegn Trade and Economic Reform. Scotland: St. Andrews Papers on Contemporary Syria: pp. 29-62.

SANA (2018): Turkish regime and its mercenaries uproot thousands of olive trees in Afrin, in: site of Syrian Arab News Agency (2.9.2018); available at: https://www.sana.sy/ (last accessed on 16.6.2019)

أثر تزويد شركة أجنبية خاصة للكهرباء في أعزاز على الاقتصاد والمستوى المعيشي المحليين

مناف قومان

مقدمة

شكل تعاقد المجلس المحلي في أعزاز مع شركة AK Energy التركية لاستجرار الكهرباء من تركيا، نقطة تحول مهمة في المدينة التي شهدت—كما غيرها من المدن الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية—خروج الشبكة العامة للكهرباء عن العمل واعتمادها على المولدات الخاصة. تعتبر أعزاز أول مدينة تعاقدت مع شركة تركية خاصة بهدف التخلص من نظام الأمبيرات المكلف، ولتوفير الكهرباء للسكان بأسعار تتناسب مع وضعهم المعيشي من جهة، وتحريك عجلة الاقتصاد من جهة أخرى. فالكهرباء عصب الاقتصاد الرئيسي، وهي أساسية لجميع الأنشطة الصناعة والزراعية والتجارية.

رغم وصول الكهرباء إلى المدينة منذ بداية سنة 2019، برزت إشكالية تحقيق الموائمة بين أسعار الكهرباء من جهة ومستوى معيشة السكان وتحريك العجلة الإنتاجية من جهة أخرى. فالأسعار المتفق عليها من قبل المجلس المحلي المتعاقد والشركة الخاصة لم تحقق هذا الهدف. ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لدراسة هذا التطور في قطاع الكهرباء المحلي، وآثاره على المستوى المعيشي للسكان وعلى النشاط الإقتصادي المحلي، وذلك من خلال طرح الأسئلة التالية: ما تقييم السكان وأصحاب الأعمال لأسعار الكهرباء وجودة الخدمة؟ وما هي قدرة المجلس المحلي التفاوضية مع الشركة للاعتراض أو تعديل أو إلغاء بعض البنود في العقد؟ ما مدى رضى سكان أعزاز عن خدمة الكهرباء بالنظر إلى مستوى معيشتهم؟ ما هو أثر توفير الكهرباء بأسعارها الحالية على الحركة الصناعية والتجارية المحلية عبر افتتاح أعمال جديدة وخلق فرص عمل؟

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على مصادر ثانوية، ومنهج بحث ميداني نوعي مبني على أسلوب المقابلات الشخصية والاستبانات خلال الفترة 2019.5.15–2019.6.15.[1] تم توجيه الاستبانة إلى عينة عشوائية مؤلفة من 102 شخص في المدينة، حيث تمحورت أسئلة الإستبانة حول عمل رب الأسرة، ومعدل الدخل الشهري، وقيمة ما يتم دفعه مقابل الكهرباء شهرياً، وحول رضى الشخص عن الخدمة من حيث تناسب مستوى السعر وجودة الخدمة من جهة، ومن حيث تناسب السعر مع الدخل. كما تضمنت الإستبانة سؤال عن الحلول المقترحة لتجاوز المعوقات وتحسين الخدمة. وتم إجراء 10 مقابلات شخصية مع أصحاب معامل ومحال تجارية، إضافة إلى مقابلتين مع مسؤلين في قطاع الكهرباء (المدير السابق لقطاع الكهرباء في أعزاز ومدير المجلس المحلي الحالي).

يصف القسم الأول من الورقة واقع قطاع الكهرباء في أعزاز قبل توقيع عقد تقديم خدمة الكهرباء مع الشركة التركية، وذلك بناء على بيانات أولية قام الباحث بجمعها وتقارير منشورة ترصد الواقع الراهن. ثم يقدم القسم الثاني تحليلاً لنتائج الدراسة الميدانية، مع التركيزعلى تقييم جودة خدمة الكهرباء، ومناقشة أسعار الكهرباء وتناسبها مع مدخول مواطني مدينة أعزاز، وأثرها على تحسين الوضع المعيشي للمواطن وتحريك الاقتصاد المحلي. ويختتم البحث بتلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث الميداني.

أولاً: شبكات الكهرباء الخاصة في أعزاز:

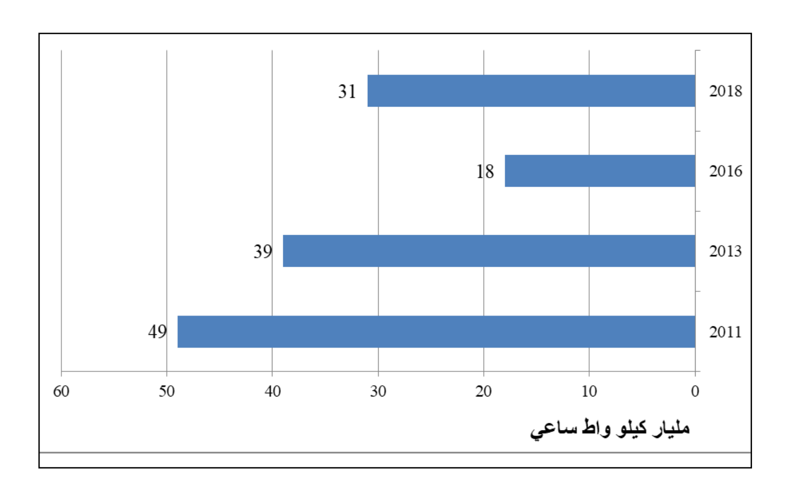
تقع منطقة أعزاز بنحو 50 كيلومتراشمال مدينة حلب وتضم عدة مدن كبيرة (نواحي) منها أعزاز، وأخترين، ونبل، وتل رفعت، وصوران، ومارع إضافةً إلى العديد من القرى والبلدات المترامية. وبحسب إحصائية سنة 2012، بلغ عدد سكان أعزاز نحو 75 ألف نسمة، ليرتفع في سنة 2017—بسبب ظروف النزوح والتهجير القسري من المحافظات السورية الأخرى—إلى 168ألف نسمة، 69% منهم نازحون (UNHCR, CCC Cluster, & REACH Initiative, 2018:2).

في 2012.7.19، سيطرت فصائل الجيش الحر على أعزاز لتصبح أول مدينة محررة من سلطة النظام السوري في ريف حلب الشمالي (خشرم، 2012). وهذا فرض استحقاقات مبكرة على المجلس المحلي من حيث إدارة المرافق الحيوية، وتعزيز صورة المعارضة كبديل عن النظام قادر على إدارة المدينة، وتأمين سبل العيش للسكان. وكان على المجلس في هذا الظرف التأقلم والتعاطي مع التقلبات الأمنية، إذ سرعان ما لاح خطر تنظيم »داعش« واتساع نفوذه في ريف حلب الشمالي، حيث بسط سيطرته على مدينة صوران التي تبعد 10 كم عن مدينة أعزاز في أيار 2015. ثم برزت »قوات سوريا الديمقراطية« التي على

1. أتوجه بالشكر للباحث المساعد محمود حسانو الذي أسهم من مكانه في أعزاز في مساعدة الباحث في جمع الاستبانات وإجراء المقابلات والإجابة على أسئلة الباحث.

إثرها أطلق الجيش التركي، وبالتعاون مع فصائل الجيش الحر، عملية »درع الفرات« في 2016.8.24،[2] والتي معها بدأت مرحلة جديدة أكثر استقراراً. إذ عزّز تنامي أعداد السكان المهجّرين قسراً والنازحين افتتاح أعمال صناعية وتجارية، فضلاً عن الاهتمام التركي من خلال ولاية كلس، ومن خلال تكثيف الزيارات الرسمية وغير الرسمية التركية لهذه المنطقة، والمساهمة في ترميم أو بناء المدارس والمشافي، والاهتمام بالبنية التحتية من إعادة تأهيل الطرقات وغيرها، بغية تشجيع اللاجئين السوريين في تركيا للعودة إلى مناطقهم بعد تعافي اقتصادها (كوباران وتميزر، 2018). ومع بداية سنة 2018، شهدت مدينة أعزاز نشاطاً تجارياً ملحوظاً، وقد شكّلت نسبة التجارة في المواد الغذائية (45٪) والحبوب (20٪)، أي 65% من إجمالي الأنشطة التجارية، كما انتشرت تجارة الألبسة بنسبة 20٪، ومواد البناء (10٪)، وتجارة البذور والأسمدة والمبيدات (5٪) (وحدة تنسيق الدعم، 2017: 37).

تعرضت البنية التحتية للكهرباء سواءً في أعزاز أو في مناطق أخرى بسوريا لخسائر كبيرة خلال سنوات الحرب، حيث خرجت من الشبكة العامة 34 محطة توليد من أصل 54 إجمالي المحطات في سوريا. كما أدّى فقدان سيطرة النظام على آبار وحقول النفط والغاز الواقعة شرق نهر الفرات، إلى تراجع الإنتاج من تسعة آلاف ميغا واط إلى أقل من ألفي ميغا واط، ودخلت البلاد في حالة من العتم اليومي وصلت إلى 83% (محمد، 2016). ويبين الشكل (1) حجم إنتاج الكهرباء السنوي في سوريا في الفترة 2011–2018 (محمود، 2018).



الشكل (1): الإنتاج السنوي للكهرباء في سوريا منذ 2011

2. انتهت المعركة في 2017.3.29 »بنجاح« كما صرح مجلس الأمن القومي التركي برئاسة الرئيس رجب طيب أردوغانRecep Tayyip Erdoğan، بعد سيطرة عملية »درع الفرات« على كل من جرابلس مروراً بمناطق وبلدات الراعي ودابق وأعزاز ومارع، وانتهاءً بمدينة الباب التي كانت معقلا لـ »داعش«. علما أن السبب الرئيسي للعملية، فضلاً عن محاربة تنظيم »داعش«، بروز مخاوف لدى الجانب التركي من وصول قوات سورية الديمقراطية—التي تشكل وحدات حماية الشعب الكردية المكون الرئيس فيها، وتعتبرها أنقرة جماعة إرهابية—إلى حدودها الجنوبية (DW، 2017).

باشرت مديرية الكهرباء[3] في أعزاز بصيانة الخطوط المعطلة الناجمة عن آثار القصف والمعارك، وتأهيل الكابلات المقطوعة وإصلاح المحولات الرئيسية وتغيير اللوحات الكهربائية داخل المحولات بشكل تدريجي. إذ وصلت الأضرار في الشبكة إلى الثلث. وبفضل المتابعة وعمليات الإصلاح والترميم من قبل المديرية بقي 90% من الشبكة بما فيها المحولات قابلاً للاستثمار، لدرجة أنه لم يتم الاستغناء عن أي محوّل بعد دخول الشركة التركية (خيرو، 2019).

وقد أسهم الغياب المتكرر للكهرباء من الشبكة العامة إلى انتشار مولدات الكهربـاء الخاصة التي تعمل على الديزل أو البنزين، والتي يستغلّ أصحابها حاجة الناس للكهرباء فيبيعون الأمبيرات[4] بأسعار مرتفعة ولساعات محدودة. إذ بلغ متوسط انقطاع الكهرباء في منطقة »درع الفرات« في سنة 2017 نحو 13 ساعة يومياً في النواحي التالية: جرابلس، الغندورة، الباب، أعزاز، مارع، صوران، الراعي، وأخترين. وبلغت تغذية أعزاز بالكهرباء من هذه الشبكات الخاصة، 10 ساعات مقابل 14 ساعة بدون كهرباء (وحدة تنسيق الدعم، 2017: 34). وقد بلغت تكلفة الرسوم الشهرية للكهرباء في أعزاز نحو ثمانية آلاف ليرة سورية (15.5 دولاراً) لكل أمبير ساعي، حيث تحتاج كل أسرة إلى ما لا يقل عن ثلاثة أمبيرات ساعي، أي ما كلفته 24 ألف ل.س. (46 دولاراً)، لتتمكن من تشغيل الأضواء والأجهزة الكهربائية الكبيرة مثل البراد والغسالة والتلفاز وغيرها (Khateb, 2018).

تُعدّ المبالغ المذكورة أعلاه كبيرة بالنسبة لمداخيل المواطنين المتواضعة، والتي يصرف جزء كبير منها على الغذاء. فقد بلغت تكلفة سلة متنوعة من المواد الغذائية الرئيسية، والتي تم احتسابها في أعزاز في 11–2019.3.18، وتتألف من 11 مادة غذائية، نحو 44,813 ل.س. (84 دولاراً) (REACH Initiative, 2019: 3))،[5] في حين أن أغلبية مداخيل الأسر في شمال غرب سوريا تبلغ أقل من 50 ألف ل.س. (115 دولاراً) (REACH Initiative, 2018: 5)).[6] وفي أعزاز تحديداً، أظهرت نتائج الاستبانة التي أجراها الباحث في الفترة 2019.5.15–2019.6.15، أن هناك 56% من أشخاص العينة (102) يكسبون دخلاً شهرياً بنحو 100 ألف ل.س. (171 دولاراً)،[7] يذهب منها 44% للغذاء، وهي نسبة مرتفعة جداً تُظهر تدني المستوى المعيشي للمواطن. فيما ذكر 17% من الأشخاص أنهم يتقاضون أقل من 50 ألف ل.س. (85 دولاراً)، أي بالكاد يحصلون على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء (انظر الشكل 2).

وتشكل فاتورة الكهرباء نسبة 24% من دخل 56% من العينة الذين يتقاضون نحو 100 ألف ل.س.

---

3. بقيت مديرية الكهرباء بإدارة محمود خيرو الذي كان يديرها أيام سيطرة النظام.

4. الأمبير: شدة تيار الكهرباء يساوي 0.22 كيلوواط. والكيلو واط: استطاعة التيار الكهربائي.

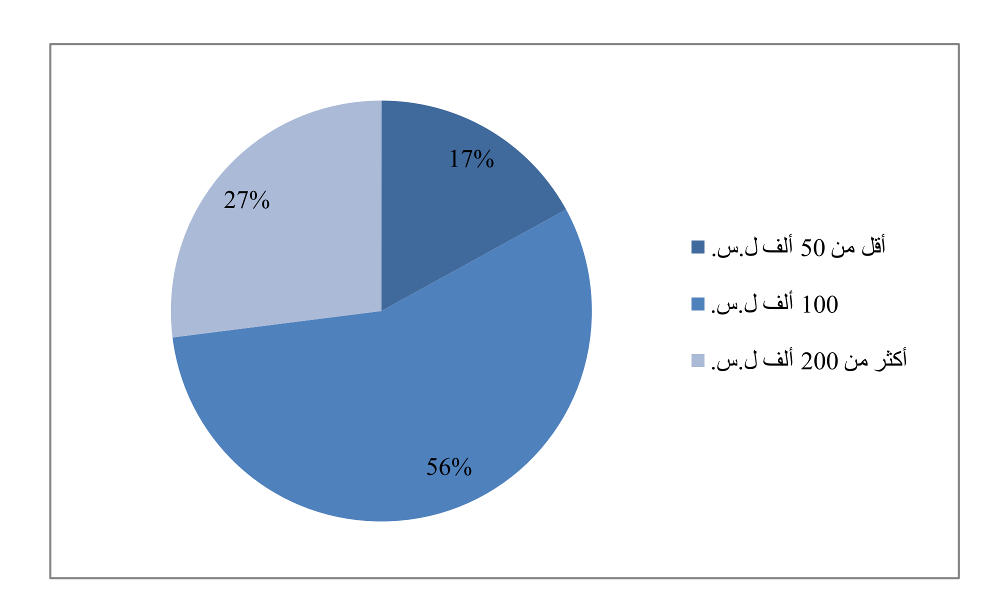
5. 1 دولار = 532 ل.س (REACH Initiative, 2019: 1).

6. 1 دولار = 434 ل.س (REACH Initiative, 2018: 10).

7. بلغ سعر صرف الدولار بالليرة السورية في فترة الدراسة وسطياً 583 ليرة سورية؛ وبلغ سعر صرف الليرة التركية بالليرة السورية لنفس الفترة وسطياً 97.5 ليرة سورية.

(171 دولاراً)، وهي إلى جانب 44% من تكاليف الغذاء تعد نسبة كبيرة، يتآكل معها الدخل وتفرض أعباء معيشة صعبة على الأسرة.

وقد أقر العديد من المواطنين الذين سُئلوا عن فترة انتشار الشبكات الخاصة، عن وجود صعوبات بالغة بسبب ارتفاع التكاليف، والتي أثرت على جوانب أخرى من الإنفاق الشخصي والأسري، مثل الصحة والتعليم والملبس والمسكن. ففي كثير من الأحيان، اضطر البعض للاقتراض أو الاستعانة بالأقارب والأصدقاء في الخارج، أو حتى بيع بعض الممتلكات في المنزل أو بيع قطعة أرض، لتوفير أساسيات الحياة. كما صرح العديد من المواطنين أنه اضطر لتحمل دين لصاحب مولد الكهرباء على مدار 3 أشهر للحصول على الكهرباء. ورغم وصول شبكة الكهرباء العامة، لا يزال الكثير من المواطنين مدينين لأصحاب المولدات بمبالغ مالية. وبينما قام البعض بخفض الاستهلاك للحد الأدنى لمواجهة ارتفاع تكاليف الكهرباء، توجه البعض الآخر لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية للاستخدام المنزلي.



الشكل (2): معدل دخل الأسرة السورية في أعزاز (% من العينة)

في آب 2018، خرجت مظاهرات عدة ضد المجلس المحلي في أعزاز مطالبةً بحله، بسبب قضايا فساد، وفشله في إنجاز الأعمال الموكلة إليه من تمديد الكهرباء والمياه وتعبيد الطرقات (نداء سوريا، 2018). وقد زاد الوضع سوءاً الشكوى المستمرة من غلاء أسعار الكهرباء، في ظل الشبكات الخاصة، وانخفاض جودتها وتغطيتها، إضافةً إلى التلاعب بالأسعار مع ارتفاع وانخفاض المادة المشغلة للمولدات وهي المازوت.

لقد دفعت كل تلك العوامل المجلس المحلي في أعزاز للبحث عن بدائل. وفي 2018.3.2، تمّ توقيع

»عقد«[8] لمدة 10 سنوات مع شركة AK Energy التركية الخاصة لاستجرار الكهرباء من تركيا، وبتكلفة إجمالية وصلت إلى سبعة مليون دولاراً، كما جاء على لسان مدير مكتب الخدمات في المجلس المحلي. وقدم المجلس في سبيل تنفيذ المشروع أرضاً على بعد كيلو متر إلى الشرق من أعزاز لبناء وتشغيل محطة الطاقة الحرارية، بطاقة توليد كهربائية 30 ميجاوات. وقد أتاح وجود المشروع نحو 100 فرصة عمل، 90 منهم من المهندسين والفنيين والعمال السوريين والعشرة المتبقية مدراء وفنيين أتراك (Khateb, 2018). كما قدم المجلس مواد عينية كالأسلاك النحاسية والألمنيوم والكابلات الأرضية بقيمة تتراوح بين 400 و500 ألف دولار، ويعد المجلس شريكاً من الناحية الإدارية في المشروع، بينما تتولى الشركة جميع الأمور الأخرى. وفي حال نشوب أي خلاف بين المجلس المحلي والشركة تتولى ولاية كلس حلّ الأمر، بينما يتولى المجلس حلّ أي خلاف بين الشركة والمواطنين، وفقًا لبنود الاتفاق (عنب بلدي، 2019).

اعتمدت الشركة التركية على المحوّلات الموجودة في الشبكة، بحيث لم يتم تركيب أي محول كهربائي جديد. ومنذ بداية سنة 2019، تم تغطية كامل مدينة أعزاز بالكهرباء، حيث تمّ توليد الكهرباء من خلال محركات ديزل، تحول الطاقة الناتجة إلى 6.6 كيلو فولط يتم رفعها عبر محولّين باستطاعة 10 ميغا إلى 20 كيلو فولط، ثمّ يتم ضخها للشبكة الرئيسية من خلال الكابلات الأرضية (خيرو، 2019).[9]

يظهر الجدول (1) معدل صرف العائلة الواحدة للكهرباء شهرياً، في فترة المولدات الخاصة واستخدام الأمبيرات خلال سنة 2018، وإبان تزويد المدينة بالكهرباء من الشركة التركيةAK Energy بداية سنة 2019. كما يُظهر أيضاً مقارنة بين عدد الساعات وثمن الكيلوواط ساعي الواحد وإجمالي الصرف شهرياً بالليرة السورية (ل.س.) والليرة التركية (ل.ت.) والدولار.

المصدر	كمية الكيلو واط	عدد الساعات يومياً	ثمن الكيلوواط ساعي الواحد (الدولار)	إجمالي الصرف شهرياً		
				ل.س.	ل.ت	الدولار
المولّدات الخاصة	198	10	0.26 سنت	24,000	250	52
Ak Energy	200	24	0.14 سنت	16,575	170	28

الجدول (1): معدل صرف العائلة الواحدة للكهرباء شهرياً[10]

8. لم يتم نشرهذا العقد، وهو غير متوفر للباحث. كما أن كلآ من المجلس المحلي في أعزاز والشركة التركية امتنعا عن الإجابة على أسئلة الباحث المتعلقة بماهية العقد وبنوده.

9. ما يميز هذه الطريقة عن الطريقة السابقة المعمول بها أيام النظام، أنها شبكة محلية استطاعتها 16 ميغاواط فقط، في حين أن الشبكة السابقة؛ مركزية وضخمة، تقوم على شبكة عامة مؤهلة لتغطية البلد بشكل كامل. فاستطاعة محطة سد الفرات وحدها تبلغ 600 ميغاواط، كما أن نسبة الضياع أثناء عملية التحويل بين المحولات الكبرى يكون قليلاً. في حالة الشبكة المحلية كما في أعزاز تعد المسافة بين محطة التوليد والتوزيع قريبة جداً لا تتجاوز 2 كيلو متر.

10. بيانات جمعها وقام باحتسابها الباحث.

بلغ عدد المشتركين في خدمة الكهرباء في أعزاز سابقاً (نهاية 2012) حوالي 8,500 مشتركاً، إضافة إلى 1,500 مشتركاً من فئة الدوائر الرسمية والمساجد والمدارس. واليوم، بلغ عدد المشتركين نحو 10 آلاف مشترك، وبهذا تكون الكهرباء قد وصلت إلى كافة المواطنين في أعزاز، وذلك بعد توقيع العقد مع AK Energy وتوقف العمل بمولدات الأمبير من المدينة (خيرو، 2019).

عمدت إدارة الشركة مؤخراً إلى زيادة السعر من 85 قرشاً إلى ليرة تركية واحدة (17 سنت أمريكي) للكيلو الواط ساعي الواحد على الخطوط التجارية. وتعتمد الشركة على بطاقات مسبقة الدفع، تتم تعبئتها بشرائح تبدأ من 100 كيلوواط ساعي، وسعرها بالليرة التركية، وتدفع الفاتورة من خلالها. وقد تم وضع غرامة على كل من يثبت عليه سرقة الكهرباء بما يقارب الـ 2,000 ل.ت. (336$) في المرة الأولى، وفي المرة الثانية يلغى الاشتراك. كما تأخذ الشركة رسم اشتراك نحو 40 دولاراً ثمن ساعة العداد والكبل (خيرو، 2019).

من شأن دفع فواتير الكهرباء بالليرة التركية في أعزاز خاصة، وفي منطقة درع الفرات عموماً، أن يزيد من تداول الليرة التركية على حساب العملة السورية أو العملات الأخرى، وهذا يقود إلى مزيد من تبعية المنطقة لتركيا.

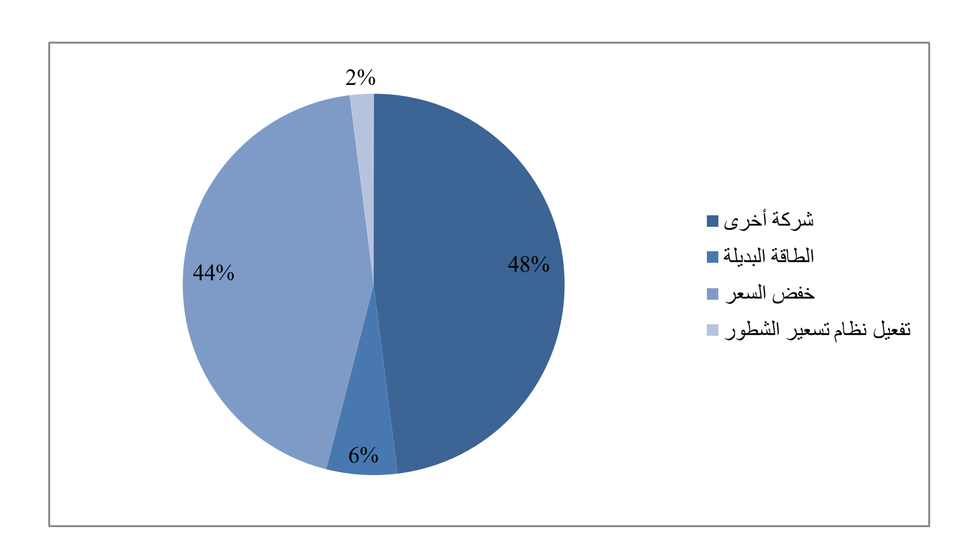
ثانياً: استجرار الكهرباء من تركيا

على الرغم من انخفاض سعر الكهرباء بعد توقيع عقد الكهرباء بمعدل 46%، لا يزال معظم المواطنين في أعزاز غير راضين عن ثمن الكيلوواط ساعي، ويرونه مرتفعاً. إذ أشارت الاستبانة أن 99% من الأشخاص الذين تم سؤالهم عن ثمن الكيلوواط ساعي قد أجابوا بأن التسعيرة غالية الثمن، ولا تتناسب مع مستوى معيشة الفرد كما وعد المجلس المحلي عند التعاقد مع الشركة. فإنفاق 17% من الدخل على الكهرباء، ونحو 44% على الغذاء، لا يُبقي من الدخل ما يكفي لتلبية الإحتياجات الأخرى، من طبابة وتعليم ومأكل وملبس، مما ينعكس سلباً على القدرة الشرائية وبالتالي على الاقتصاد المحلي الذي يحتاج للانتعاش. ولعل الأسر الواقعة تحت خط الفقر أو ذات الدخل المحدود—وهذا ينطبق على 73 ٪ من العينة المدروسة—من أكثر الفئات تأثراً بارتفاع أسعار الكهرباء.

وقد أدى ارتفاع ثمن الكيلوواط ساعي الواحد إلى الاقتصاد في استهلاك الكهرباء، من خلال الإحجام عن تشغيل أدوات كهربائية ذات استهلاك مرتفع، مثل المكيفات وما شابه. وهي إحدى الآثار التي تم رصدها لدى جمهور العينة والتي أبدت امتعاضاً حيال هذا الأمر، بالأخص مع قدوم فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة، والحاجة لتشغيل التكييف. وقد صرّح أحد الأشخاص إن »تشغيل مكيف بحجم تبريد طن ونصف (أي 18,000 وحدة حرارية بريطانية British Thermal Unit—BTU) يكلف وسطياً 1.5 ل.ت. في الساعة، أي بمعدل صرف 2 كيلو واط تقريباً، وهو ما يرتب عليّ مبلغاً كبيراً على مدار الشهر، إذا اعتمدتُ على المكيف في التبريد« (مقابلة 1، 2019). كما حدّت الأسعار المرتفعة من الأعمال في قطاع المكيفات وفرص عمل المتعلقة به. وتشير نتائج

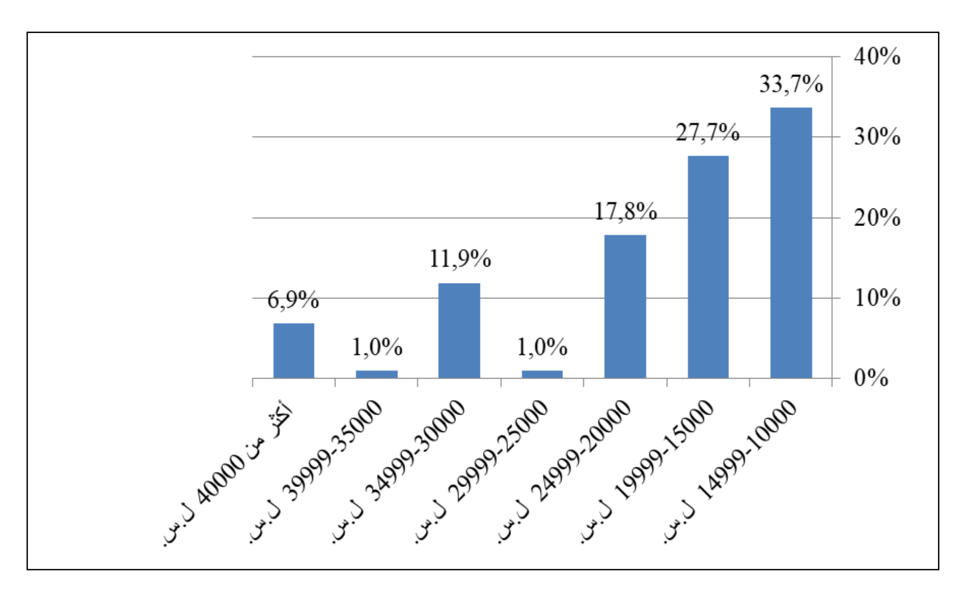
المقابلات التي أجريت مع مواطنين وأصحاب أعمال صناعية وتجارية، إلى امتعاضهم حيال الإحجام العام عن شراء الأجهزة الكهربائية، بسبب ارتفاع تكاليف الكهرباء وانخفاض القدرة الشرائية (مقابلة 2، 2019).

واقترح نحو 48%—من عينة ال102 شخصاً—إدخال شركة كهرباء أخرى إلى أعزاز لتعزيز المنافسة وتقديم سعر أرخص للكيلوواط ساعي، أو لكسر حالة الاحتكار التي فرضتها الشركة في السوق، فيما رأى 44% منهم، أن حل المشكلة يكمن في تحسين وضع الخدمة وتخفيض سعر الكيلو واط ساعي للشركة الحالية (انظر الشكل 3).

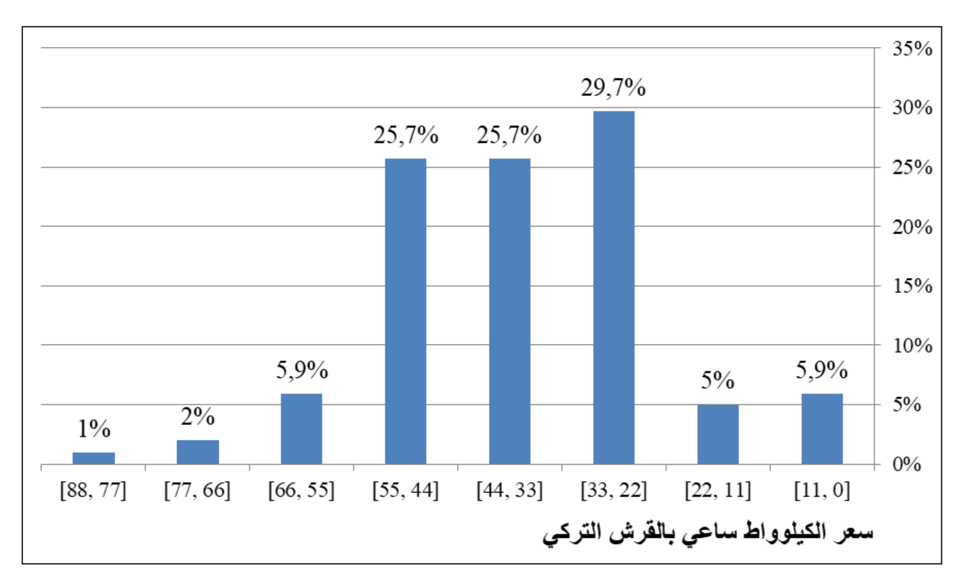


الشكل (3): نسبة المجيبين بحسب الحلول للثمن المرتفع للكهرباء (% من العينة)

كما تبيّن أن 79% من فواتير الكهرباء الشهرية—الخاصة بالعيّنة—تُقدّر بين 10–20 ألف ل.س. (17–34 دولاراً) (انظر الشكل 4). وكذلك فإنّ 80% من نفس العيّنة ترى أن سعر الكيلوواط ساعي يجب أن يكون بين 22–55 قرشاً تركياً (3–9 سنت أمريكي) بالحد الأقصى (انظر الشكل 5). ويعتبر المستهلكون هذا السعرعادلاً لأنه يمكّن من استخدام أدوات كهربائية أكثر. أما بالنسبة لأصحاب الأعمال، فقد بينوا أن سعر الكهرباء هذا يمكن أن يكون عامل جذب للرأس المال الوطني من الخليج ودول أخرى.

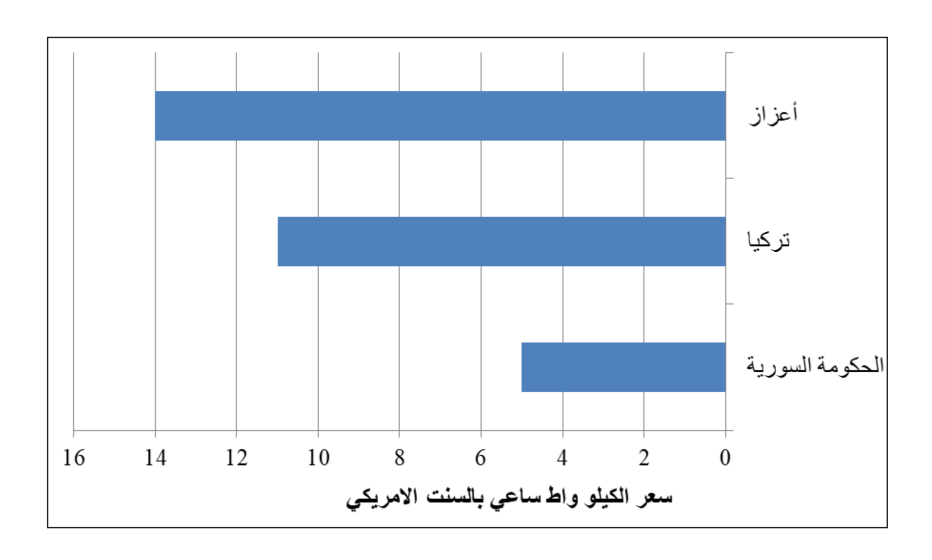


الشكل (4): ثمن فاتورة الكهرباء الشهري عند المجيبين (% من العينة)



الشكل (5): نسبة المقترِحين لكل تعديل في النطاق السعري للكيلوواط ساعي (% من العينة)

وتبيّن المقارنة بين سعر الكيلوواط عند شركة الكهرباء التركية في أعزاز وسعر الكيلوواط ساعي الواحد في مناطق النظام وفي تركيا، فرقاً كبيراً (انظر الشكل 6). والمفارقة أن سعر الكيلوواط ساعي في أعزاز قريب من ذلك الذي في هونغ كونغ والولايات المتحدة، بحسب أسعار الكهرباء في شهر آذار 2019 (Global Petrol Prices, 2019).



الشكل (6): أسعار الكيلو واط ساعي في أعزاز وتركيا ومناطق الحكومة السورية

والمشكلة لا تكمن فقط بمستوى الأسعار »غير العادل« فقط، بل أيضاً بسياسة التسعير وعدم مراعاتها لكمية الاستهلاك أو الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض أو تحفيز الإقتصاد المحلي. ففي تركيا مثلاً، يتم التسعير عبر نظام الشرائح، حيث يتراوح سعر الكيلوواط ساعي الواحد للمساكن من 45 قرشاً خلال اليوم، وتصل وقت الذروة إلى 70 قرشاً، ثم تنخفض في المساء إلى 28 قرشاً، بعد احتساب الضريبة (انظر الجدول 2).

نوع المكان	نهاراً 17:00 – 6:00	مساءً 22:00 – 17:00	ليلاً 6:00 – 22:00
المسكن	0.4592	0.7035	0.2853
التجاري	0.4621	0.7065	0.2883

الجدول (2): أسعار الكيلو واط ساعي في تركيا سنة 2018 (ل.ت.) (Enerji Enstitüsü, 2018)

ويتم العمل أيضاً بنظام الشرائح في مناطق النظام، ولكن من حيث كمية الاستهلاك، وذلك كالآتي (المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء، 2016):

1 – 600 كيلو واط: 1 ل.س./ كيلوواط ساعي

601 – 1000 كيلو واط: 3 ل.س./ كيلوواط ساعي

1001 – 1500 كيلو واط: 6 ل.س./ كيلوواط ساعي

1501 إلى 2500 كيلو: 10 ل.س./ كيلوواط ساعي

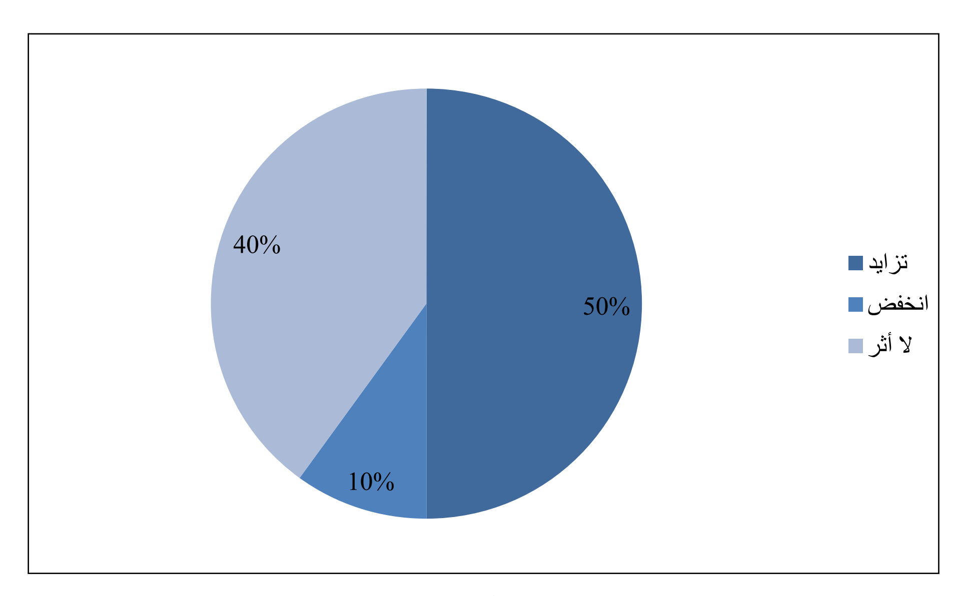
2501 وما فوق: 29 ل.س./ كيلوواط ساعي

وفضلا عن سعر الكيلوواط ساعي المرتفع وثمن الاشتراك البالغ 40 دولاراً قيمة عداد الكهرباء والكبل، تأخذ الشركة المزودة للكهرباء في أعزاز تأمين قدره 600 ل.ت. (101 دولاراً) إضافة للاشتراك السكني الخاص دون مراعاة لمستويات الدخل، ونحو 1000 ل.ت. عن الاشتراك التجاري (168 دولاراً)، بحيث يتم إيداع المبلغ في حساب مركز البريد التركي (*Posta ve Telgraf TeŞkilatı*—PTT) بالمدينة، ويحق لصاحبه—في حال قرر الانسحاب—استرجاعه بعد سنة من تاريخ الاشتراك (مقابلة 3، 2019). وبسبب ارتفاع مبلغ التأمين والاشتراك، اضطرت بعض الأسر لبيع مقتنياتها من مصوغات ذهبية أو أثاث أو حيوانات منتجة، مثل الأغنام والأبقار، أو الاستدانة، للحصول على اشتراك الكهرباء. وهنا إشارة هامة إلى نقطتين: الأولى تتعلق بعدم قراءة كل من الشركة و المجلس المحلي لسوء الظرف المعيشي في أعزاز، وعدم توفر هذا المبلغ لدى شريحة كبيرة من السكان، وبالتالي لم تخصص برنامج لإعفاء البعض من الاشتراك مثلاً بسبب ظروف فقرهم. والنقطة الأخرى هي عدم قدرة المجلس المحلي على الضغط على الشركة لصالح المواطن، وذلك لجعل المبالغ التي تتقاضها الشركة مثلا على التأمين والاشتراك رمزية أو تخفيضها. ويُعد مبلغ التأمين أحد الأسباب الذي زاد من نقمة المواطنين على الشركة، ونقدها بأنها تسعى لهامش ربح مرتفع جداً بسبب غياب المنافسين، واحتكارها للسوق، ووجود الطلب غير المرن والمتزايد على الكهرباء.

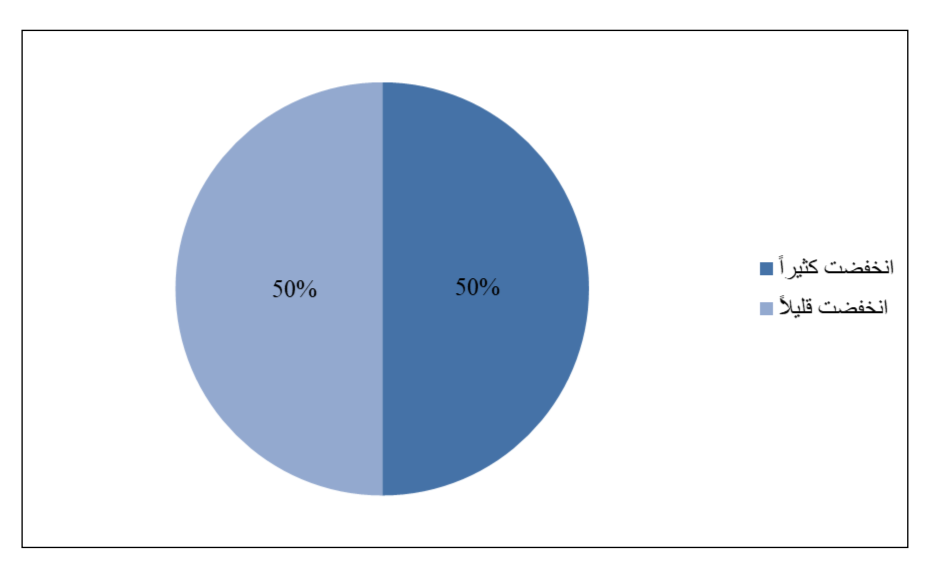
من جانب آخر فقد أبرزت الشركة بعداً دينياً على حساب البعد الاجتماعي والإنساني بمنحها 100 كيلوواط مجاني للمساجد شهرياً، فيما لم تتعامل بالمثل مع المدارس والمشافي، والتي اكتفت بإعفائها من رسم الاشتراك فقط مع العلم أنها ذات أولوية اجتماعية وإنسانية خصوصا في ظروف المنطقة التي عانت من الحرب لسنوات .

أما فيما يتعلق بآثار توفر الكهرباء من الشبكة الكهربائية بانتظام على الوضع الاقتصادي المحلي، وتحريك العجلة الاقتصادية، فكما هو مبين في الشكلين 7 و8، فقد أفاد نصف أصحاب الأعمال التجارية والصناعية (مقابلة 4، 2019)[11] أن توفر الكهرباء أثر إيجابياً على حجم الإنتاج، فتزايد بشكل ملحوظ. وقد أرجع البعض ذلك إلى ارتفاع عدد ساعات الكهرباء من 8 ساعات إلى 24 ساعة، وانخفاض تكلفة الكهرباء في الشبكة الحالية مقارنة بكهرباء المولدات الخاصة. ويشير صاحب فرن في هذا الصدد أن العامل الأساسي في حجم الإنتاج، هو عدد ساعات الكهرباء خلال اليوم، » حيث أتاح لنا ذلك وقتاً أطول للعمل « (مقابلة 5، 2019). ويرى أيضاً نصف الأشخاص، أن التكاليف الإجمالية للإنتاج انخفضت بشكل بسيط فقط، وهي إحدى المؤشرات التي يمكن البناء عليها أن المنتجين يرون أن أسعار الكهرباء لا تزال غير مشجعة، وأن دخول السوق في هذه الحالة ما يزال غير مشجع، وغير قادر على المنافسة مع الأسواق المجاورة.

11. سؤال المقابلة الرئيسي كان عما إذا ارتفع حجم الإنتاج/المبيعات في ظل توفر الكهرباء بشكل منتظم وبأسعار أقل من السابق، وحول مدى رضاهم عن السعر؟



الشكل (7): مقارنة حجم الإنتاج الآن وأثناء المولدات الخاصة (% من العينة)



الشكل (8): انعكاس الكهرباء على تكاليف الإنتاج (% من العينة)

بالإضافة إلى ذلك، لم يؤدِ توفر الكهرباء الحالية إلى توسع ملحوظ في الأعمال التجارية والصناعية، وتوظيف عمالة جديدة بنسبة كبيرة. فمن بين الأعمال التي تم عمل مقابلات مع أصحابها، رأى 3 من 10 أشخاص فقط (30٪ من العينة) أن وضع الكهرباء الآن أسهم في التوسع بأعماله وتوظيف عمال جدد مقارنة بوضع الكهرباء السابق. وفيما يخص الحركة التجارية، أشار 6 تجار من 10 (60٪ من العينة) أن توفر الكهرباء وتحسن جودتها لم ينعكسا طرداً مع المبيعات. أما عن رضاهم عن سعر الكيلوواط ساعي،

فاتفق العشرة على أن السعر غالي الثمن، وأن السعر العادل الذي يمكن أن يحدث فارقاً في تجارتهم وصناعتهم يقع بين 20 إلى 50 قرش تركي للكيلوواط ساعي، وأبدى الجميع رغبةً في تعاقد المجلس المحلي مع شركة كهرباء أخرى لتحفيز المنافسة وتخفيض سعر الكيلوواط ساعي.

أخيراً، فيما يتعلق بالتفاوض وقدرة المجلس المحلي على تعديل أي بند أو فسخ العقد أو إدخال شركة كهرباء أخرى أو حتى مدة العقد نفسه ومتى يتم التجديد للشركة وأمور أخرى، بدا الحديث عن هذه الأمور أمراً غامضاً أثناء عمل البحث. وبالرغم من المحاولات الحثيثة للاطلاع على العقد، أو الحصول على أجوبة عن العقد، لم يتم التوصل إلى نتيجة في هذا الخصوص.[12]

الخلاصة

كان هدف الدراسة هو اختبار فيما إذا استطاع عقد الكهرباء الذي تمّ توقيعه بين المجلس المحلي وشركة AK Energy، تحقيق أهدافه بتوفير الكهرباء بأسعار تناسب المستوى المعيشي للمواطن وتحرك الاقتصاد المحلي. وقد أظهرت الدراسة بناءً على دراسة ميدانية واستبانة ومقابلات مع أصحاب المحال التجارية والمعامل في المنطقة، أن أسعار الكهرباء المنتجة حالياً من قبل الشركة التركية، وعلى الرغم من أنها أقل من أسعار المولدات الخاصة، إلا أنها لا تزال مرتفعةً جداً؛ ليس قياساً بمستويات الأسعار في تركيا ومناطق سيطرة النظام فحسب، بل مقارنةً أيضاً بالمستوى المعيشي المتدني للمواطنين في أعزاز. فزيادة الإنفاق على الكهرباء، يقلص القدرة الشرائية للمواطنين مما ينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي. كما أن تسديد الفواتير بالعملة التركية له آثار إقتصادية سلبية على المدى الطويل، تتمثل بزيادة التبعية للاقتصاد التركي على حساب العملة والاقتصاد المحليين.

وقد كشفت الدراسة أيضاً عن ضعف القدرة التفاوضية للمجلس المحلي المتعاقد، وعجزه في التأثير على سياسة التسعير لدى الشركة، أو حتى على شروط التعاقد، مما يؤثر سلباً على دوره الاجتماعي والسياسي. فهو كمؤسسة محلية يجب أن يسعى من جهة إلى تقديم الخدمات الأساسية بأسعار منصفة وبرامج إعفاءات تراعي الأسر الفقيرة، ومن جهة أخرى عليه أن يعمل على إنعاش الأنشطة الاقتصادية. فالأسعار الحالية لم تأت بأجواء محفزة تساعد بيئة الأعمال على التوسع في الإنتاج والمبيعات وخلق فرص عمل بعد، وبالتالي قد تعيق جذب الأموال من الخارج للاستثمار في المنطقة.

أخيراً، لقد بينت الدراسة أنه لا بد من كسر حالة الاحتكار التي أوجدتها الشركة، وذلك من خلال التعاقد مع شركات منافسة، أو عبر فتح باب التفاوض مع الشركة نفسها لضبط الأسعار الاحتكارية، أو بالبحث عن بدائل أخرى لإنتاج الكهرباء مثل مصادر الطاقة النظيفة، كالطاقة الشمسية مثلاً.

---

12. رفض المجلس المحلي في أعزاز الإجابة على أسئلة متعلقة بالعقد وبنوده وموقع المجلس في العقد وعلاقته مع الشركة التركية. وأجاب رئيس المجلس في مقابلة معه على الهاتف بأنه غير قادر أن يجيب على الأسئلة لـ »أسباب قانونية«، كما لم تجب الشركة على البريد الإلكتروني المرسل. وباءت جميع المحاولات للحصول على العقد واستكشاف بنوده بالفشل.

المراجع

خشرم، عمر (2012): الجيش الحر يسيطر على مدينة إعزاز بريف حلب، في: موقع YouTube، Al Jazeera Arabic قناة الجزيرة (2012.7.20)، https://www.youtube.com/watch?v=Gk_ucHj95nE

DW (2017): تركيا تعلن انتهاء عملية درع الفرات في شمال سوريا، في: موقع DW (2017.3.29)، https://p.dw.com/p/2aHSi

عنب بلدي (2019): خمسة عقود استثمارية لإيصال الكهرباء إلى ريف حلب، في: موقع عنب بلدي (2019.4.14)، https://www.enab-baladi.net/ (تا 2019.6.14)

كوباران، عمر وتميزر، سيلين (2018): منطقة درع الفرات وجه سورية الجديد، في: موقع وكالة الأناضول (2018.8.22)، https://www.aa.com.tr/ar/

المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء (2016): لقرار رقم /349/ تاريخ 2016/1/16 الخاص بتحديد أسعار تعرفة مبيع الكيلو واط الساعي لاستجرار الطاقة الكهربائية لمختلف فئات الاستهلاك، في: موقع وزارة الكهرباء، المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء (2016.1.16)، http://peeg.gov.sy/ (تا 2019.6.18)

محمود، عشتار (2018): 80 ليرة للكيلو واط ماراتون تكاليف الكهرباء... يَحْمى شتاءً، في: موقع حزب الإرادة الشعبية (2018.11.23)، http://kassioun.org/mic/item/60396-34240 (تا 2019.6.14)

محمد، شوقي (2016): قطاع الكهرباء في سوريا ينهار تحت وطأة الصراع، في: موقع الحل السوري الإخباري (2016.3.12)، https://7al.net/nN8Bd (تا 2019.6.18)

نداء سوريا (2018): خروج مظاهرات شعبية في مدينة اعزاز تطالب بحل المجلس المحلي... وثلاثة من الأعضاء يستقيلون، في: موقع نداء سوريا (2018.8.16)، http://www.nedaa-sy.com/news/7912 (تا 2019.6.19)

وحدة تنسيق الدعم (2017): تقرير داينمو درع الفرات- تشرين 2017، في: موقع وحدة تنسيق الدعم (2018.3.6)، https://www.acu-sy.org/ (تا 2019.6.10)

مقابلات

خيرو، محمود (2019)، مدير قطاع الكهرباء في أعزاز، والمدير السابق للكهرباء بالمجلس المحلي (2019.6.12).

مقابلة 1 (2019)، أجراها الباحث مع أحد المواطنين في أعزاز، عبر الهاتف (2019.7.1).

مقابلة 2 (2019)، أجراها الباحث مع العديد من المواطنين وأصحاب الأعمال من أعزاز (5.26–2019.6.18).

مقابلة 3 (2019)، أجراها الباحث مع أحد المواطنين في أعزاز حيث شرح آلية الاشتراك في الكهرباء عن طريق الشركة، عبر الهاتف (2019.7.2).

مقابلة 4 (2019)، أجراها الباحث مع 10 من أصحاب المحلات التجارية والصناعية التالية: محل لبيع الألبسة، محل لبيع المكسرات والقهوة، فرن خبز عدد 2، تصنيع ماكينات للمعامل، معمل محارم، معمل بسكويت، معمل ثلج في 2019.5.26 و2019.6.14–13.

مقابلة 5 (2019)، أجراها الباحث مع صاحب فرن في أعزاز (2019.5.26).

References

Enerji Enstitüsü (2018): 3 Zamanlı Elektrik Fiyatları, in: site of Enerji Enstitüsü; available at: http://enerjienstitusu.de/elektrik-fiyatlari/

Global Petrol Prices (2019): Electricity prices, in: site of GlobalPetrolPrices.com (March, 2019); available at:

https://www.globalpetrolprices.com/electricity_prices/

Khateb, al-, Khaled (2018): Turkish firm brings light back to struggling Syrian city, in: site of Al-Monitor (15.4.2018); available at: https://www.al-monitor.com/ (last accessed on 16.6.2019)

REACH Initiative

– (2018): Humanitarian Situation Overview in Syria (HSOS): Northwest Syria, October 2018, in: site of reliefweb (31.10.2018); available at: http://www.reachresourcecentre.info/ (last accessed on 18.6.2019)

– (2019): Syria Market Monitoring Exercise - Cash-Based Responses Technical Working Group, Snapshot: 11-18 March 2019, in: site of reliefweb (18.3.2019); available at: https://reliefweb.int/ (last accessed on 5.6.2019)

UNHCR, CCC Cluster, & REACH Initiative (2018): North-West Syria Population Overview, in: site of reliefweb (30.11.2018); available at: https://reliefweb.int/ (last accessed on 13.6.2019)

نبذة عن المشاركون

أنصار جاسم: ناشطة وباحثة، حاصلة على ماجستير في سياسة الشرق الأوسط من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS) بجامعة لندن سنة 2013، وعلى ماجستير في الاقتصاد وسياسة الشرق الأوسط من مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط (CNMS) بجامعة فيليبس في ماربورغ سنة 2016. تقوم جاسم من خلال عملها التضامني بدعم مبادرات المجتمع المدني في سوريا، وهي تعمل منذ سنة 2012 مع المنظمة الألمانية السورية لحقوق الإنسان «تبنّى ثورة».

د. سلام سعيد : باحثة ومحاضرة اقتصادية في عدد من الجامعات والمعاهد الأكاديمية الأوروبية. حاصلة على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دمشق سنة 1999 ودكتوراه في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية من جامعة بريمن سنة 2010. ومنذ 2009، تركز سعيد بحوثها ومحاضراتها على الاقتصاديات العربية وسياسات التجارة الخارجية والاقتصاد السياسي في سوريا. كما تعمل سعيد كمنسقة علمية في عدة مشاريع تنموية. لها عدداً من المقالات والأوراق البحثية الأكاديمية.

سلطان جلبي: باحث اجتماعي سوري مقيم في تركيا، حاصل على إجازة في علم الاجتماع من جامعة دمشق سنة 2007، ودبلوم عالٍ من معهد التخطيط التنموي في ريف دمشق سنة 2010. عمل مع عدة مراكز بحوث سورية وعربية منها مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ومعهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة التابع للجامعة الأمريكية في بيروت. مهتم بقضايا التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي والاجتماعي في سوريا.

عبد الرحمن شاهين: ناشط وباحث اجتماعي فلسطيني سوري مقيم في ألمانيا. عمل في عدة مراكز للتنمية والتطوير الاجتماعي في سوريا، كمركز »وتد« للتدريب والتنمية في جنوب دمشق، وساهم في تأسيس مركز »آذار« للدراسات ومدونة »سرد« الأدبية المختصة بالذاكرة السورية في سياق الثورة. وبعد سنة 2018، عمل شاهين في مركز »هوز« للتطوير المجتمعي في شمال سوريا، وكمحاضر في قضايا الإسلام السياسي. للباحث دراسات منشورة ضمن المراكز السابقة حول قضايا الدولة والحركات الإسلامية.

عبد الله جمال الخطيب: ناشط وباحث اجتماعي فلسطيني سوري مقيم في ألمانيا، وحاصل على جائزة بير إنغر Per Anger Prize لحقوق الإنسان من حكومة السويد سنة 2016. عمل كمدرب في قضايا المشاركة الاجتماعية والتنمية والمواطنة في عدة مراكز داخل سوريا. ساهم في تأسيس مركز »وتد« للتدريب والتنمية في جنوب دمشق، ومدونة »سرد« الأدبية المختصة بالذاكرة السورية في سياق الثورة، كما شارك في صناعة الأفلام الوثائقية.

عمر العبيد: باحث اجتماعي سوري مقيم في فرنسا، حاصل على إجازة في علم الاجتماع من جامعة حلب سنة 2008. له عدة مشاركات في بحوث وورش فكرية وسياسية تتعلق بالتعليم واللاجئين السوريين في تركيا. مهتم بالقضايا السياسية والفكرية وقضايا حقوق الإنسان في سوريا والعالم العربي.

محمد الجسيم: باحث اجتماعي سوري مقيم في تركيا ، حاصل على درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة دمشق سنة 2015، ودبلوم في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي السوري سنة 2012. يعمل حالياً كباحث استشاري مع عدة منظمات غير ربحية ومراكز بحثية. له العديد من المنشورات والمشاركات البحثية في القضايا المجتمعية الحالية في سوريا.

مناف قومان: باحث اقتصادي سوري مقيم في تركيا، حاصل على إجازة في ادارة الأعمال من الجامعة العربية الدولية في سوريا سنة 2010، وطالب ماجستير اقتصاد سياسي في جامعة مرمرة في تركيا. مهتم باقتصادات النزاع وسياسات التعافي المبكر وإعادة الإعمار، وقد نشرت له أبحاث ومقالات في عدة مراكز بحثية عربية وأجنبية.

ميد-تشاين المؤسسة المتوسطية للحوكمة والسياسات العامة: مؤسسة مستقلة مدنية غير حكومية وغير ربحية مقرها في العاصمة النمساوية فيينا. يتكون فريق مؤسسة المعهد المتوسطي من خبراء وباحثين سوريين ودوليين متخصصين في قضايا التنمية والاستدامة والحوكمة وسياسات القطاع العام في منطقة البحر المتوسط.


FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG